



SEPAD

Sectarianism, Proxies &
De-sectarianisation

الحيز الحضري والنزاع الطائفي

المحتويات

شكر وتقدير

عن المؤلفين

المقدمة: المجتمعات الحضرية والخلافات الطائفية

1. جون ناجل: إعادة التفكير في الحق في المدينة المقسمة: تحليل لعمل الذاكرة غير الطائفية
كنشاط سياسي
2. كاثال مكمانوس: إعادة تصور بلفاست: العقبات والفرص منذ اتفاقية الجمعة العظيمة
3. آن كريستين رون: أكثر من مجرد قتال من أجل منتزه: كيف تصبح المساحات الحضرية
في البوسنة والهرسك ساحات للتنافس في السياسات العرقية القومية
4. سايمون مابون: الطوائف والمدينة: تأملات من المنامة
5. جوليا كارابيللي: نشاط شعبي في المدينة المقسمة: إعادة مواءمة المساحة مع الممارسة
الفنية في موستار (البوسنة والهرسك)
6. سارة فريجونيز: عناصر الخلاف. الطائفية كعنف استخلاصي وثورة لبنان
7. عادل رويشد: الكشف عن تجليات الواقع المرير: الحياة اليومية للفلسطينيين في القدس
الشرقية المتنازع عليها
8. اندرسون إتش جيرميا: الطبقات والطائفية المستندة إلى الطبقة في الهند
9. آنا ماريا كوماراسامي: حشد الحيز الحضري: الكشف عن التنافس على القوة السيادية
وغياب الأمن البيئي في منطقة بيروت الكبرى (جي بي أي)

الملاحظات الختامية

شكر وتقدير

تُمول مؤسسة كارنيجي، التي تتخذ من مدينة نيويورك مقراً لها، مشروع "سيباد" بشكل كبير. لذا، نود تقديم جزيل الشُكر والتقدير لهيلاري ويسنر ونهال عامر لتقديمهما الدعم المتواصل بكل السُبل الممكنة. نود أيضاً أن نقدم أسمى معاني الامتنان والتقدير لكل من شارك في ورشة العمل التي أنتجت هذه المقالات وكذلك عبير شعبان لتقديمها الدعم التحريري.

عن المؤلفين

جوليا كارابيلي محاضرة في علم الاجتماع بجامعة كوينز بمدينة بلفاست. تركز أبحاثها على بناء وتنافس الهويات القومية في أوروبا وخاصة فيما يتعلق بالحركات القومية المعاصرة والصراعات العرقية وظهور النشاط الحضري الشعبي في جنوب وشرق ووسط أوروبا. فهي متخصصة في الأبحاث الإثنوغرافية إلى حد بعيد، فهو يستخدم الممارسة الفنية كأداة بحث ويظل منفتحاً على تجربة المنهجيات النوعية.

سارة فريجونيز هي محاضرة في الجغرافيا السياسية في كلية الجغرافيا والأرض وعلوم البيئة بجامعة برمنغهام. تركز خبرتها التخصصية على الأبحاث ذات الصلة بالصراع الحضري والجغرافيا السياسية الحضرية. ألّفت كتابان وهما "الحرب والمدينة: الجغرافيا السياسية الحضرية في لبنان" (آي بي تورييس / بلومزبري، 2019) و"مدينة المتطرفين. البيئة الحضرية، الاستقطاب، التجانس الاجتماعي" (روتليدج ، 2013 ، مع رالف براند)

آندرسون جيرميا هو محاضر في الدراسات الدينية في جامعة لانكستر حاصل على درجة الدكتوراه من نيو كوليدج ، جامعة إدنبرة ، وهو كاهن أنجليكاني. يركز بحث آندرسون في المقام الأول على دراسة المسيحية المعاصرة والآثار الاجتماعية والثقافية لتحول المسيحية على دول العالم الثالث. تشمل مجالات خبرته الأكاديمية اللاهوت المسيحي في آسيا، ونهج ما بعد الاستعمار في اللاهوت، وعلم الاقتصاد واللاهوت التحريري، والمواجهة ومقارنة الأديان بين المسيحية والأديان الأخرى، والتفاهم بين الأديان، والأصولية الدينية والسياسة، والتعددية الدينية، والسياسة والمجتمع في الهند.

آنا ماريا كوماراسامي هي طالبة دكتوراه في جامعة لانكستر. تتركز اهتماماتها البحثية حول انعدام الأمن البيئي والمساحات الحضرية والسيادة في لبنان. آنا حالياً زميلة دكتوراه في مشروع "سيباد" الطائفية والوكلاء ونزع الطائفية ، وعملت سابقاً كمنسقة في معهد ريتشاردسون.

سايمون مابون هو محاضر أول في جامعة لانكستر يدير كلاً من معهد ريتشاردسون وسيباد. وهو مؤلف كتاب "المنازل المبنية على الرمال: العنف والطائفية والثورة في الشرق الأوسط" (مطبعة جامعة مانشستر ، 2020) إلى جانب 7 كتب أخرى وأكثر من 40 مقالاً صحفياً وفصلاً في الكتب. تتضمن خبرته التخصصية الأبحاث ذات الصلة بمجالات تفاعل السيادة والطائفية والجغرافيا السياسية في العالم المعاصر. ويظهر في وسائل الإعلام بشكل منتظم.

كاتال مكمانوس يشغل منصب محاضر في كلية العلوم الاجتماعية والتعليم والعمل الاجتماعي بجامعة كوينز بلفاست. تتركز اهتماماته البحثية حول العنف السياسي وعلى وجه الخصوص على ثقافة قبول الآخر التي تساعد على خلق الظروف الاجتماعية والسياسية التي تغذي وتؤجج التطرف والأفكار المتطرفة وتؤدي إلى اندلاع النزاعات. يهتم مكمانوس أيضاً بتشكيل الهوية السياسية ودور الأيديولوجية القومية في إحداث الانقسامات الطائفية في المجتمع المعاصر.

جون ناجل يعمل كأستاذ علم الاجتماع بجامعة كوينز بلفاست. تتركز اهتماماته البحثية على الحركات الاجتماعية والمجتمعات المنقسمة وتقاسم السلطة خاصة في أيرلندا الشمالية ولبنان. نشر ناجل 6 كتب وأكثر من 40 مقالاً صحفياً وفصلاً في كتب مختلفة.

آن كيرستين رون طالبة دكتوراه في قسم العلوم السياسية بجامعة آرهوس بالدنمارك. يركز بحثها على كيفية مساهمة المجتمع المدني في نزع الطابع الطائفي عن الحياة الاجتماعية والسياسية في المجتمعات المنقسمة. تبحث في أطروحتها في الاستراتيجيات المختلفة التي تستخدمها الحركات الاجتماعية المناهضة للطائفية في لبنان والبوسنة والهرسك لمعارضة السياسات القائمة على الطائفية وتعزيز المجتمعات السياسية التي تتجاوز الانقسامات الطائفية. آن كيرستين حاصلة على درجة البكالوريوس في العلوم السياسية من جامعة كوبنهاجن ودرجة الماجستير في الدراسات الدولية من جامعة آرهوس. أكاديمياً، تولي تركيزاً واهتماماً هائلاً بموضوعات الصراع بين الطوائف وسياسات الهوية والحركات الاجتماعية في الأوساط غير الديمقراطية والعلاقات الشرق أوسطية.



SEPAD

عادل رويشد: هو طالب دكتوراه في السياسة والعلاقات الدولية بجامعة لانكستر، المملكة المتحدة. يهتم ببحثه بالصراع السياسي الإسرائيلي الفلسطيني مع التركيز بشكل خاص على مدينة القدس الشرقية. يناقش في أطروحته العملية تأثير البرامج السياسية المتنازع عليها على الحياة اليومية للفلسطينيين المقدسيين بعد اتفاق أوسلو للسلام. شغل عادل لمدة عشرين عامًا منصب مسؤول علاقات حكومية ومدير إداري لحرم القدس في جامعة القدس في القدس الشرقية.

المقدمة

المجتمعات الحضرية والخلافات الطائفية

سايمون مابون وجون ناجل

في السنوات الأخيرة، تشكلت السياسة في الشرق الأوسط استناداً إلى أشكال من التنافس بين الحركات الاجتماعية التي أدت إلى إعادة تصور العلاقات بين الحكام والشعوب. في هذه المجتمعات المنقسمة، بات هذا الخلاف واسع الانتشار بشكل متزايد، مع ظهور تداعيات خطيرة على جميع جوانب الحياة السياسية. وسبق أن تصدرت الهويات الدينية مكانة بارزة في تنظيم الحياة السياسية لا سيما في المجتمعات المنقسمة مثل لبنان والعراق. ومع اندلاع الاحتجاجات خلال 2015 فيما أصبح يُعرف باسم حركة "طلعت ريحتكم" في جميع أنحاء لبنان. إبان عام 2018 في جميع أنحاء العراق، أصبح الدين مثار خلاف، كما اكتسبت قضايا مثل توافر السلع العامة والفساد زخماً شعبياً في أواسط الرأي العام العراقي وقادت إلى حشد وتأجيج الجهات الفاعلة العابرة للطوائف عبر البيئات الحضرية والمشاريع السياسية على نطاق أوسع.

يقطن 65 ٪ من سكان الشرق الأوسط المدن مما يجعل البيئات الحضرية مواقع حاضنة ومحفزة للمشاركة السياسية والمشاريع الاجتماعية التي تُعد أيضاً وسيلة للإنتاج والسيطرة. إلا أنه في جميع أنحاء المنطقة، أصبحت البيئات الحضرية مصدراً للتوتر وتنازع بين الحكام وشعوبهم وهي علاقة شهدت تغيرات وتحولات هائلة من قبل المتظاهرين والأنظمة على حد سواء حيث سعت الجهات الفاعلة إلى إضفاء مظاهر الشرعية والسلطة. لكنها أيضاً تعكس أوضاعاً مألوفة، فالحياة اليومية تسير في إطار الهياكل التنظيمية. في هذا السياق، ينشأ الخلاف والتحول في المشاريع السياسية والهويات والبيئات الحضرية، مع احتمالية التسبب في تداعيات بعيدة الأمد.

يعكس هذا التقرير الأبعاد الحضرية للمتظاهرين المتمثلة في إعادة تصور شكل الهويات في الشرق الأوسط المعاصر، كما يسعى إلى مقارنة الأحداث في الشرق الأوسط بأخرى داخل مجتمعات تشهد انقسامات شديدة والمشاركة في إيجاد إجابات للتساؤلات الآتية:



SEPAD

1. ما هو الدور الذي تلعبه المساحات الحضرية في تشكيل عمليات التنافس؟
2. كيف غيرت هذه الخلافات المساحات الحضرية؟
3. إلى أي مدى يساعد الحيز المكاني في فهمنا للخلاف ونزع الطائفية؟
4. ما هي العوامل التي تُوَجِّج التنافس على المساحات الحضرية؟
5. ما هي الأساليب النظرية التي تساعدنا على فهم العلاقة بين المجتمع الحضري وبناء الهوية؟

تم كتابة هذا التقرير أثناء انعقاد ورشة عمل استمرت ليوم واحد فقط وعُقدت في جامعة لانكستر بالتعاون مع جامعة كوينز في بلفاست والتي نظمها البروفيسور سايمون مابون والبروفيسور جون ناجل.

إعادة النظر في حق السيطرة على المدينة المقسمة: تحليل أعمال الذاكرة غير الطائفية كنشاط سياسي

جون ناجل

في حين أن الصراع الطائفي لا يمكن أن يُنسب ببساطة إلى الكراهية عبر التاريخ ، فإن الجماعات الطائفية تلجأ إلى استدعاء الذاكرة الجمعية التي من شأنها تعزيز المشاريع السياسية المعاصرة الخلافية إذ توظف الجماعات الطائفية الذاكرة لإضفاء الشرعية على فكرة أنهم السكان الفعليون للوطن المقدس. تستخدم المجموعات المعنية أيضًا مكانًا عامًا لتخليد أو الاحتفاء بذكرى أحداث تاريخية صادمة التي تذكر الأعضاء باستمرار تحري الانتباه واليقظة لاستدعاء فكرة الضحية لاستجداء تعاطف الآخرين الدفاع عن أنفسهم كمجتمع عرقي يظل أمرًا ضروريًا دائمًا إن هذه العلاقة بين الذاكرة والمكان والصراع الطائفي متجذرة بشكل خاص في المدن المنقسمة إذ شهدت مدن مثل بلغاست وبيروت وموستار صراعاً عنيفاً على الشرعية السياسية بخصوص الدولة (ناجل 2016). وفي هذه البيئات المتنازع عليها، ترسخ الجماعات الطائفية بشكل روتيني الذاكرة في المكان من أجل ممارسة السيطرة على البيئات الحضرية. يتم تفعيل هذه الذكريات من خلال أشكال مختلفة، بما في ذلك الطقوس العامة والمسيرات وصور الشهداء.

تحتاج مهمة إرساء السلام في المدن المقسمة إلى بحث ومناقشة آليات فصل هذا الصراع الذي تقوده العلاقة بين المكان والذاكرة (ناجل 2017). مع ذلك وفي إطار جهود إرساء السلام بدلاً من السعي للتعامل مع إرث الماضي، غالبًا ما تتبنى الدولة نهج "فقدان الذاكرة" لنسيان الماضي ودعم الانتقال السياسي بينما على المستوى المجتمعي، تتضاعف الممارسات التذكارية للجماعات الطائفية المتنافسة كجزء من "ذكريات الحروب".

غالبًا ما يتم استخدام هاتين القوتين المترابطتين -فقدان الذاكرة والذاكرة الطائفية -في إعادة الإعمار الحضري بعد الصراع ولا سيما مراكز المدن في العواصم البلدية. تضم تحتوي مراكز هذه المدن على المؤسسات السياسية والاقتصادية والثقافية الرئيسية للدولة. لهذا السبب ، فإنها تعتبر "ساحات للذاكرة الوطنية" (ناجل 2002) حيث تتنافس الجماعات العرقية القومية والنخب السياسية للسيطرة على هذه المساحات. في الوقت

نفسه، تعد مراكز المدن ساحات مدنية وعالمية حيث يمكن للأفراد أن يجتمعوا معًا لتأسيس أشكال جديدة من المجتمع تتجاوز الانقسامات العرقية.

في هذا الجزء من الورقة البحثية، أحاول استكشاف كيف تقوم الحركات غير الطائفية بترسيخ الذاكرة في المجتمع الحضري لتحدي القوى المتناقضة للنسيان والتذكر العرقي الجماعي. لتحقيق ذلك، استكشف عمل ذاكرة الجماعات غير الطائفية في بيروت التي تتجاوز سياساتها الانقسامات العرقية الراسخة مثل النقابيين والحركات النسوية وكذلك الحركات التي تقاوم خصخصة الأماكن العامة والنشطاء الذين يحشدون لحماية الخدمات العامة (ناجل 2018).

وسط بيروت: "المشاهد المنسية"

في دولة شهدت انقسامات هائلة تاريخيًا بسبب الطائفية، كان وسط المدينة قبل الحرب الأهلية يرمز إلى مناخ عام يتسم بالتعددية والتسامح ومعروف بانفتاحه ومرونته وقدرته على استيعاب واحتضان هويات متعددة.

بالنسبة للعديد من سكان بيروت، كان إعادة بناء وسط المدينة بعد الحرب أمرًا ضروريًا للمساعدة في التئام جروح الحرب بالإضافة إلى إرساء السلام حيث كان لها القدرة على تعزيز مناخ عام مشترك نادر في مجتمع يتزايد فيه حدة الاستقطاب الطائفي أو الخصخصة للمساحات العامة والحضرية. رغم ذلك كان هذا الأمر مخيبًا للآمال إذ أدت عملية إعادة إعمار وسط المدينة بعد الحرب إلى محو تاريخ المكان من خلال تغاضي الإشارة إلى تاريخ العنف الطائفي وبالتالي عدم قدرة الشعب اللبناني على الإطلاع عليه.

تمثل الدافع وراء "فقدان الذاكرة الجماعية" (خلف، 2012، ص 78) في إعادة إعمار وسط مدينة بيروت. بموجب القانون 117، مُنحت شركة "سوليدير" - المملوكة لرئيس الوزراء اللبناني آنذاك - صلاحيات خاصة من قبل الحكومة لإعادة تطوير ما أسمته "منطقة بيروت المركزية". قدمت "سوليدير" مركز المدينة الذي أعيد بناؤه كرمز لتطلعات لبنان ما بعد الحرب للتغلب على انقساماته وإعادة بناء دولة آمنة ومستقرة (مقدسي، 1997).

في وجهة النظر المنتقدين لهذا المشروع، فإن مركز المدينة الذي تعرض لمحو تاريخه "يعكس تأثيراً سلبياً على المصالحة وإعادة الإدماج" (مكارم ، 2012) ، لأنه يعزز منطق النسيان السياسي للحرب الأهلية . تؤدي إعادة بناء وسط المدينة إلى مزيد من التعقيم على الحقبة المعاصرة التي حدث فيها الفصل العرقي بعد الحرب وإضفاء الطابع الإقليمي على المدينة من خلال تقييد المساحات العامة التي يمكن استغلالها كنقطة التقاء حيوية للمواطنين للالتقاء والتفاعل.

في أطروحة صادمة، تميز سفيتلانا بويم (2001) بين نوعين من الحنين إلى الماضي: "تصالحي" و "تأملي". يشير الحنين التصالحي إلى العودة إلى الثبات الأصلي ، وبالتالي يؤكد الحقيقة المطلقة. تركز هذه الذاكرة على الثبات والتجانس ولا تطرح الغموض والتناقض. بدلاً من ذلك، فإن الحنين التأملي "يسهب في التناقض بين شوق الإنسان وانتمائه دون الابتعاد عن تناقضات الحداثة (بويم 2011، ص 14). يشجع على الانسيابية وعملية التذكر غير الكاملة والتي لا تزال حبيسة أطلال الماضي التي خلفها الزمن والتاريخ.

يستأثر الحنين التصالحي على بريق وصخب وسط المدينة الذي خضع لإعادة إعمار. ومع ذلك، فإن مساعي "سوليدير" الإصلاحية غير كافية لاستعادة البرج بدلاً من ذلك ، كانت تعتمز إعادة تجسيد خيالي لماضي ما قبل الحرب ، "إلى لبنان السعيد في الأيام الخوالي" (مقدسي ، 1997 ، ص 687). شعار سوليدير: بيروت - "مدينة قديمة من أجل المستقبل" - يجب أن "تخلق ذاكرة جماعية جديدة" (ناجل ، 2002 ، ص 717) للأمة من خلال استدعاء التراث الأسطوري العتيق لمدينة بيروت كمركز تجاري آمن ورمز للثراء والرخاء في الشرق الأوسط. ومع ذلك، بدلاً من هذا الحنين الإصلاحية إلى إعادة إنشاء "البرج" ، اتجهت الشركة إلى محو ملامح وسط بيروت لتطهيرها من جميع الروابط التاريخية في شكل مبانيها لجعلها مساحة حضرية بحتة ومركزاً تجارياً خالصاً وواجهات عقارية خالصة (مقدسي ، 1997 ، ص 692). بينما يُذكر البرج على أنه "مساحة مفتوحة يمكن فيها لمجموعات متنوعة الاحتفال باختلافاتهم دون مبالاة تجاه بعضهم البعض" (خلف ، 2006 ، ص 1) إلا أن هذا النهج أدى إلى تطهير المكان، بدلاً من اعتباره "مكان للتجمع لجميع سكان بيروت من جميع الخلفيات ، أصبح مركز المدينة الآن مساحة حصرية للأشخاص "المناسبين" فقط (مكارم ، 2012) .في الوقت نفسه، استهدف مشروع إعادة الإعمار إلى طي صفحة الماضي ونسيان الذكريات المؤلمة لويلات الحرب الأهلية واستبدالها بذكريات "آمنة" لما قبل الصراع.

لا يظل منطق نزعة استعادة الماضي هكذا بدون جدال، إذ تُولد الحركات الاجتماعية غير الطائفية أشكالاً بديلة من عمل الذاكرة التي تقاوم الإقصاء وفقدان الذاكرة. تعبر هذه الحركات عن أشكال من الحنين الإجتزاري وتطارد تلك الذكريات المرء في مخيلته وأحلامه ليس فقط لاستحضار ما هو مرئي لما طُمس في طي النسيان أثناء جهود إعادة الإعمار، ولكن أيضاً لتقديم بدائل جذرية لفهم واستيعاب الواقع الجديد للمدينة والسعي للانتعاش الأمثل بمرافقتها (ناجل 2017). يأتي هذا النمط من بناء الذاكرة التوافق مع الروايات الفردية، ولكنه يستكشف بنشاط أساليب متعددة وفوضوية للمناطق المأهولة بالسكان. بدلاً من العودة إلى حالة الثبات التخيلي، تتسم نزعة الحنين الإجتزاري بالمرونة والذكريات المنقوصة.

من الأمثلة الهامة على الحركة الاجتماعية غير الطائفية التي تروج لهذا النمط من التفكير هي الحملة التي أطلقوها للحد من خصخصة الأماكن العامة في وسط المدينة.

ذكريات الأماكن العامة

تجاوزت عملية خصخصة مركز المدينة بعد الحرب مصادرة المباني للمطالبة بالأماكن العامة. أقدمت شركة سوليدير ومطورون آخرون على خصخصة 800 ألف متر مربع من الخط الساحلي الطبيعي لمركز المدينة في حقبة ما بعد الحرب إذ قامت الشركة بتسييج مكان عام على امتداد الخط الساحلي المعروف باسم الدالية خلال 2013. أوضح ناشط في مجال الحفاظ على الأماكن العامة أن الدالية حققت "أهمية اجتماعية وثقافية لذاكرة المدينة وكواعدة من آخر المساحات الطبيعية المفتوحة دون قيود" (مقابلة، يناير 2016). يكتسب انكماش المساحات العامة في وسط المدينة أهمية بالغة في مدينة مقسمة مثل بيروت التي شهدت بعد الحرب إنشاء المزيد من المساحات المتجانسة عرقياً والتي لها تأثير في الحفاظ على سلطة قادة المجتمعات العرقية.

في غضون شهر نوفمبر 2013، أطلق نشطاء "الحملة المدنية لحماية دالية الروشة" والتي تضم "الأفراد والجماعات البيئية والثقافية والمدنية التي تتشارك في الالتزام القوي بالحفاظ على المساحات المشتركة في بيروت والتنوع البيئي والثقافي كمقومات رئيسية للحفاظ على حيوية المدينة". في إطار هذه الحملة، يرى النشطاء أن هذا النشاط يساهم في السلام لأنه لا يسهل فقط التواصل بين المجموعات، ولكن أيضاً مشاركة الأفراد من كافة الطوائف. أوضح ناشط غير طائفي قائلاً

اللبنانيون بحاجة الى نقاط التقاء. اليوم، ماذا فعلنا من أجل إنشاء نقاط التقاء اجتماعية منذ عام 1990؟ لا شيء! هذا النوع من الخصخصة الوحشية للأماكن العامة يساهم فقط في الحفاظ على ترسيخ كل مجتمع وكل مجموعة (مقابلة صحفية، يونيو 2015).

ومع ذلك، فإن مساهمة المكان العام المشترك في بناء السلام غير محددة. يحذرنا أمين (2002) من توقع الكثير من الأماكن العامة - "أماكن العبور" التي تمنح قدر ضئيل من إمكانية الاتصال الهادف أو المستمر بين الغرباء. في حين أنه من الصواب عدم المبالغة في تقدير المزايا الاصلاحية للأماكن العامة، فإن مثل هذه المساحات تؤدي وظيفة حيوية في المجتمعات المنقسمة مما يشجع على "لقاء الصدفة"، المصادفة، العرضي والطارئ، ويسمح بالاستكشاف والاكتشاف وبالتالي تسهيل اختراق المزيد من الحدود بين المجموعات (جافكين، ماكلدونني واستريت 2010 ص 498) مما يدفع نحو القضاء على "الخوف العميق من" الآخر "الذي يغذي الصراع والانفصالية" (جافكين، ماكلدونني واستريت 2010، ص 497). يمكن أن تتطور الأماكن العامة في المدن المنقسمة لتصبح مواقع لإجراء حوار بين المجتمعات وساحات للنقاش حول كيفية حل تضارب الهويات والمصالح المختلفة من خلال تحديد المشاريع والقيم السياسية المشتركة.

في ذاكرة المدينة، يقدم النشاط منطقة الدالية على أنها مكان يرفض الطائفية ويسمح بالتعددية والتسامح واللقاء. بمعنى ما، تعيد مثل هذه الروايات إثارة مخاوف مشروعة من أن خصخصة الأماكن تقوض وتقلل من المجال العام مما يخاطر بإعادة توليد رؤى الحنين إلى "الجنة المفقودة" التي تتجاهل حقيقة أن هذه المساحات لم تكن عامة بالكامل وكانت دائماً موضعاً معيناً لمصالح طبقة بعينها (إيفسون 2007). ومع ذلك، كما يجادل إيفسون (2007)، فإن لغة الاسترجاع بمثابة تصور مفيد في وضع نموذج مثالي للحيز العام والذي يمكن أن تتطور حوله سياسة الإدماج في المدينة. يمكن لهذه القصص الخيالية "عن الحيز العام باعتباره يعزز الحياة، ومثيراً، وآمناً وشاملاً أن يدفعنا نحو زيادة إنشاء تلك المساحات بهذه الطريقة تماماً" (واتسون، 2006، ص 7).

تؤكد هذه الحملة على ذكرى الدالية كمكان رمزي ينطوي على معان مختلفة بالنسبة لسكان بيروت ويمكن استخدام هذه الذكريات لإعادة تصور المدينة على أنها تحتوي على مساحات عامة تشكل استخدامات متعددة لمواطنيها. يؤكد عمل الذاكرة الخاص بالحملة المدنية لحماية الدالية الروشة على الغضب الذي يجتاح الفئات الاجتماعية التي تستخدم هذا الحيز الحضري. ويشير النشطاء إلى أن الصيادين يستخدمون الدالية وأن نحو 10 عائلات تعيش على الشاطئ. يذهب السباحون من كبار السن إلى البحر للسباحة كل يوم في المسابح الضحلة الطبيعية، كما تتراد العائلات هذه المنطقة للنزهة في التلال العشبية وهو أيضا موقع رمزي لمختلف الجماعات العرقية والدينية للاحتفال وإحياء ذكرى المناسبات الدينية. يوفر مشروع استعادة مركز المدينة من قبل الحركات غير الطائفية شكلاً رمزياً من التنافس السياسي لتحدي منطق وممارسات الدولة الطائفية بعد الحرب. لتسريع هذا المشروع السياسي، تستثمر الحركات غير الطائفية نشاطها في عمل الذاكرة والحنين الإجتري.

الخاتمة

من أجل ترسيخ قواعد السلام، دعا إيفرسون خلال 2007 إلى "تصووص جديدة" لتغيير التصور والاستخدام الاجتماعي للمساحة في المدن المقسمة. ترتبط مثل هذه الرؤية برؤية ليفيفر 1991 التي تطالب بأن الشيء الأكثر أهمية هو مضاعفة قراءات المدينة - لتوفير روايات تعددية تكون فيها المدينة موقعاً لمركزية متجددة ، ومكاناً للالتقاء والاختلاف الذي يسمح بالاستخدام الكامل لهذه المساحات من قبل جميع المواطنين بغض النظر عن خلفياتهم. يتطلب جعل المساحات متاحة للمواطنين في المستقبل تغيير الذكريات المرتبطة بها في الوقت الحاضر. يمكن اعتبار "الحق في تمثيل الماضي حقاً في المدينة" (تل 2012 ص 8). كما أكد ليفيفر بأنه للحصول على أحقية المدينة يتطلب هذا الأمر من الحركات الاجتماعية إعادة تخصيص وإعادة برمجة الحيز العام - لمحاربة "المساحة المتخصصة وتضييق استخداماتها" (ليفيفر، 1991 ، ص 382-383).

تتمثل إحدى الطرق المهمة التي تساهم بها الحركات الاجتماعية في مشروع إعادة تصور المدينة في إثارة الذكريات في الحيز العام في وسط المدينة التي تتحدى الرؤى الطائفية التي تسعى إلى تجاهل الماضي.

يمكن للجهات الفاعلة غير الطائفية أن تولد طرقًا جديدة لفهم كيفية استخدام هذه المساحات من خلال الذاكرة. إذا تم حشد هذه الذكريات بحكمة ، يمكن أن تصبح "طرقًا لتشكيل هويات عالمية جديدة وتجاوز الولاءات والالتزامات" (خلف ، 2012 ، ص 79). على الرغم من أنه من الضروري عدم المبالغة في التأكيد على تأثير الجهات الفاعلة غير الطائفية، إلا أنها يمكن أن تتطور إلى شبكات قوية تدعم التحول الاجتماعي والسياسي.

المراجع

- Amin, A. (2002). Ethnicity and the multicultural city: Living with diversity. *Environment and Planning A*, (34) 959-980.
- Boym, S. (2001). *The future of nostalgia*. New York City, NY: Basic Books.
- Gaffikin, F., Mceldowney, M., & Sterrett, K. (2010). Creating shared public space in the contested city: The role of urban design. *Journal of Urban Design*, (15) 493-513.
- Iveson, K. (2007). *Publics and the city*. Oxford: Blackwell Publishing.
- Khalaf, S. (2006). *Heart of Beirut: Reclaiming the bourj*. London: Saqi.
- Khalaf, S. (2012). *Lebanon adrift: From battleground to playground*. London: Saqi.
- Lefebvre, H. (1991). *The production of space*. Oxford: Blackwell.
- Makdisi, S. (1997). Laying claim to Beirut: Urban narrative and spatial identity in the age of Solidere. *Critical Inquiry*, (23) 660-705
- Nagel, C. (2002). Reconstructing space, re-creating memory: Sectarian politics and urban development in postwar Beirut. *Political Geography*, (21) 717-725.
- Nagle, J. (2016a). Between entrenchment, reform and transformation: Ethnicity and Lebanon's consociational democracy. *Democratization*, (2), 1144-1161.
- Nagle, J. (2016b). *Social Movements in violently divided societies: Constructing conflict and peacebuilding*. Abingdon: Routledge.
- Nagle, J. (2017). Ghosts, memory and the right to the divided city: Resisting amnesia in Beirut city centre. *Antipode*, (49) 149-168.
- Nagle, J. (2018). Beyond ethnic entrenchment and amelioration: an analysis of non-sectarian social movements and Lebanon's consociationalism. *Ethnic and Racial Studies*, 41(7), 1370-1389.
- Till, K. (2012). Wounded cities: Memory-work and a place-based ethics of care. *Political Geography*, (31) 3-14
- Watson, S. (2006). *City publics: The (dis)enchantments of urban encounters*. London: Routledge

إعادة تصور بلفاست:

العقبات والفرص منذ اتفاقية الجمعة العظيمة

كاثل ماكمانوس

خلال أبريل 2018 ، احتفلت أيرلندا الشمالية بالذكرى السنوية العشرين لتوقيع اتفاقية بلفاست / الجمعة العظيمة. ومع ذلك، كان الحدث، بدلاً من أن يصبح احتفالياً، قائماً مثير للتشاؤم إلى حد ما نظراً لتفكك لجنة تقاسم السلطة وسوء العلاقات بين الأحزاب الوجودية والقومية مما أدى إلى أن تلك الفعاليات تتخذ شكل تأملات نقدية حول ما كان يمكن أن يكون وكيف لم يتم الحفاظ على الوعود التي قطعتها الأطراف المتنازعة في أيرلندا عام 1998 على ما يبدو (ماكمانوس ، 2019).

باستخدام بلفاست كدراسة حالة، فإن السبب الرئيسي للصعوبات المستمرة في أيرلندا الشمالية يتركز على الفشل في معالجة عمليات أخرى بشكل مناسب والتي تساعد على تمكين شكل من أشكال السياسة الطائفية (ماكمانوس ، 2017). ولتحقيق ذلك، سنركز على الإدعاءات الآتية: أولاً، التغيرات الاجتماعية والثقافية والسياسية والديموغرافية التي طرأت في العقدين الماضيين أزجعت كثيراً مجتمعات الطبقة العاملة الموالية في المدينة، وبالتالي تضاعف شعورهم بالخوف والتهديد بشكل ملحوظ. وقد ساعد في ذلك الافتقار الواضح للقيادة السياسية من داخل النقابات التي فشلت في توجيه تلك المجتمعات خلال أوقات التغيير الهائل. ثانياً، ساعد المجتمع القومي، مدعوماً بتزايد عدد السكان وإبراز هويتهم الثقافية الأيرلندية ، في تعزيز الشعور بالغربة والتهديد الذي يشعر به المجتمع الموالي - على الرغم من الادعاءات المتكررة بأن هذا لن يحدث. أخيراً، سوف تناقش هذه الورقة البحثية أن المجتمع المدني في بلفاست، وتحديداً أولئك الذين يزعمون الآن أنهم ليسوا وحدويين أو قوميين، قد تجاهلوا بالمثل مخاوف وغياب الأمن لدى الطبقات العاملة الموالية التي استهدفت خلق عقلية حصار جديدة داخل هذا المجتمع. - سياسة "نحن" ضد البقية (هايوارد وماكمانوس ، 2019). لمناقشة هذه الادعاءات ، من الضروري توفير سياق تاريخي موجز لمجتمع بلفاست والتغيرات التي خاضها خلال العقود الأخيرة.

عند الإشارة إلى بلفاست كدراسة حالة للقضايا الأوسع التي تواجه أيرلندا الشمالية ، تسلط هذه الورقة البحثية الضوء على الدور الذي يلعبه الحيز العمراني في المساعدة على تشكيل مفاهيم الهوية السياسية والانتماء والهيمنة بالتأكيد. تساعد التحولات الديموغرافية المتغيرة في بلفاست على تحويلها من كونها معقلًا لحزب اتحاد ألستر القومي إلى واقع جديد، ولكن لا يزال الأمر مثار جدل وخلاف. لم تتبدد قوة ورمزية هذا التحول بالنسبة للقوميين أو النقابيين وبالتالي تولد احتمالية نشوب مزيد من الصراعات في غضون السنوات المقبلة. لمناقشة هذه الادعاءات ، من الضروري توفير سياق تاريخي قصير لمجتمع بلفاست والتغيرات التي خاضها في العقود الأخيرة.

بلفاست - انهيار المدينة الموالية؟

في الفترة بين إصدار مرسوم الاتحاد لعام 1801 - الذي أنشأ المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا والتعداد السكاني لعام 1911 ، ارتفع عدد سكان بلفاست من حوالي 20 ألف شخص إلى أكثر من 385 ألف شخص مما حولها من مدينة تجارية صغيرة إلى أكبر مدن أيرلندا الصناعية. كان السكان في الغالب من البروتستانت ، وبحلول عام 1914 أصبحت بلفاست مركزًا للمشاعر المناهضة للحكم الذاتي مع تزايد التحركات نحو شكل من أشكال الحكم الذاتي الأيرلندي. أدت التوترات السياسية الناجمة عن قضية الحكم الذاتي بين عامي 1885 و 1914 إلى اندلاع أعمال عنف طائفي بشكل دوري إذ نفست كلتا الطائفتين عن غضبهما ومخاوفهما، وتصاعد هذا الأمر أثناء الفترة بين عامي 1918 و 1921 مع تعمق الصراع في الجزيرة حول الاستقلال الأيرلندي وتحول التقسيم إلى حقيقة (باردون، 2001 [1992]).

نشأت أيرلندا الشمالية في البداية كنتيجة لإصدار قانون حكومة أيرلندا لعام 1920 وتوطدت أركانها في أعقاب المعاهدة الأنجلو إيرلندية لعام 1921 التي منحت بقية الجزيرة درجة من الاستقلال السياسي. تشمل الأقلية القومية الكاثوليكية المقاطعات الشمالية الشرقية الست التي تشمل ديري/ لندنديري وتيرون وفيرماناغ وأرماغ وداون وأنتريم لتشكل حوالي ثلث سكان البلاد .على الرغم من مزاعم القادة الوندوين بأن هؤلاء السكان سيتلقون معاملة عادلة ومنصفة، لم يُنظر إلى الكاثوليك إلا بريبة وتوجس باعتبارهم يشكلون تهديدًا للدولة الجديدة ونوع المجتمع "البريطاني" الذي كان يُنظر إليه على أنها تمثله. لم يكن هذا الوضع واضحًا في أي مكان أكثر من بلفاست - عاصمة الدولة الجديدة - حيث أُجبر الكاثوليك ، الذين غالبًا ما يتم

استبعادهم من أشكال معينة من العمل، على ترك العمل مع تصاعد التوترات. في الفترة بين 1920 و1922، على سبيل المثال، تم طرد ما يصل إلى 10 آلاف كاثوليك (وأولئك الذين يعتبرون "متعاطفين - عادة نقابيين تجاريين) من سيروكو وركس، ماكي، ماكفلين وهارفي، موسغريف وكومب بريور (المرجع السابق: ص رقم 470-474).

ثمة اعتقادان سائدان خلال هذه الفترة تجاه المجتمع الكاثوليكي، أولاً، أن المجتمع الكاثوليكي غير موالي وبالتالي يمثل تهديداً للدولة. ثانياً، الهوية الأيرلندية الكاثوليكية متخلفة ونتيجة لذلك شكلت تهديداً للشخصية البريطانية المتفوقة التي تمثلها البروتستانتية والتي اعتبرت الركيزة الأساسية التي تستند إليها الدولة الجديدة. وكشف هذا الجزء من التقرير أن الهوية الأيرلندية اكتسبت أهمية كبيرة خلال عملية السلام، فخلال مناقشة برلمانية في مايو 1923 حول تعيين الحكومة الاتحادية "جهة تنظيمية تشرف على تعليم اللغة الأيرلندية" طرح أحد الاتحاديين المشاركين في هذا النقاش "روبرت لين" سؤالاً على وزير التعليم يسلط الضوء، من نواحٍ عديدة، على الطريقة التي أصبح بها العديد من الاتحاديين ينظرون إلى التعبيرات الأيرلندية. قال لين خلال النقاش البرلماني:

أود أن أعرف هل ثمة نية أو توجه فعلي للاحتفاظ بتعيين جهة منظمة لتعليم اللغة الأيرلندية وهل هناك تعميم أو مرسوم رسمي صدر في هذا الشأن أم لا. ويؤسفني اخباركم بأنني لم ألمس دليلاً لهذا التوجه حتى هذا الصباح، أقترح بكل احترام لوزارة التعليم أن التاريخ، أي التاريخ الحقيقي، وليس التاريخ التخيلي، سيكون مفيداً للمدارس أكثر من تدريس اللغة الأيرلندية. هذا شيء عاطفي بحت. لا أحد من هؤلاء الأشخاص الذين يتحدثون اللغة الأيرلندية يعرف أي شيء عنها. يمكنهم تهجئة أسمائهم بشكل سيئ باللغة الأيرلندية، لكن هذا كل شيء. لا أعتقد أن الأمر يستحق إنفاق الأموال (كما هو مقتبس في تقارير ستورمونت 1923 ص 663).

غالبًا ما كان السياسيون الوندويون معادين للتعبيرات الأيرلندية في أيرلندا الشمالية إذ يعتقدون أنه من الضروري التأكيد الحفاظ على الطابع البريطاني للدولة في حين أن أي بعد أيرلندي يمكن اعتباره أمرًا خطيرًا - فمن المحتمل أن يقوض، على سبيل المثال، ادعاء رئيسة الوزراء البريطانية خلال هذه الفترة مارغريت تاتشر بأن أيرلندا الشمالية "بريطانية".

ومع ذلك، فقد تم إضعاف مثل هذه الرواية بشكل ملحوظ، حيث تغير التشكيل الديموغرافي لأيرلندا الشمالية وبلغاست على مدار نصف القرن الماضي. وفقاً لتعداد عام 2011، كان ثمة تضيق مستمر للفجوة بين الكاثوليك بنسبة 45.1% مقابل 48.4% للبروتستانت في جميع أنحاء البلاد بينما أصبح الكاثوليك في بلغاست القسم الأكبر من المجتمع إذ ارتفع عدد الكاثوليك في المدينة من 131 ألف شخص خلال 2001، إلى 136 ألف بينما انخفض عدد البروتستانت كثيراً من 135 ألف شخص إلى 119 ألف شخص. تشير الأنماط الحالية لمعدلات المواليد والوفيات إلى أن هذا الاتجاه سيستمر في المستقبل المنظور. والأهم من ذلك أن أولئك الذين يُعرفون باسم "الآخرين" قد تضاعفوا من 12 ألف شخص خلال 2001 إلى 26 ألف خلال 2011.

الموالون تحت الحصار مرة أخرى

كانت التدايعات السياسية لهذه التغيرات الديموغرافية هائلة، ففي مجلس مدينة بلغاست الذي كان في السابق مركزاً للاتحاديين، تغير ميزان القوى تماماً. في وقت مبكر من عام 1997، فقد الاتحاديون السيطرة الشاملة على المجلس، مع نجاح حزب التحالف في تحقيق التوازن بين القوميون والاتحاديين مما دفع لاحقاً نحو تعيين أول عمدة لبلغاست من القوميون ألبان ماجينيس من الحزب الاشتراكي العمالي وربما بشكل أكثر رمزية انتخاب أول عمدة من حزب "شين فين" أليكس ماسكي خلال 2002. علاوة على ذلك، خلال 2011، فاق عدد القوميون عدد النقابيين في الغرفة التجارية لأول مرة 24 شخصاً مقابل 21 شخصاً مما كان له تأثير سياسي فوري وسط دعوات من السياسيين القوميون لدعوة مجلس المدينة، وفي الواقع إلى بلغاست بشكل عام، لتعكس التراث الأيرلندي للسكان الكاثوليك بشكل أفضل ومنح التكافؤ في التقدير للهوية الأيرلندية. كانت هذه المعضلة مستمرة لأكثر من عقد من الزمان حيث اشتكى القوميون بشكل متزايد من الطابع البريطاني شبه الحصري لمبنى البلدية حيث سلط نولان وآخرون الضوء على ما يلي:

لم تكن فقط النُصب التذكارية حول واجهات المبنى التي بدت وكأنها تمثل الهوية البريطانية: يمكن أيضاً رؤية الزخارف الداخلية للمبنى التي توحى بالهيمنة البريطانية. يعكس الجدول المتزايد حول هذه البيئة الثقافية المشهد الديموغرافي والسياسي المتغير في بلغاست في الآونة الأخيرة (نولان، بريان، وآخرون، 2014)

أصبحت هذه قضية ذات أهمية متزايدة بعد انتخابات 2011 مع توجيه الانتباه إلى سياسة المجلس المتمثلة في رفع علم الاتحاديين بشكل دائم في مبنى البلدية. كان حزب شين فين، أكبر حزب في المجلس، يطرح تساؤلات حول هذه السياسة، لكن هذا الوضع تفاقم في أعقاب الانتخابات عندما نوقشت القضية في اللجان. أصبح من الواضح أن كلاً من حزبي "الاشتراكي العالمي" و"شين فين" يفضلون سياسة عدم وضع أي أعلام، ولكن بشكل حاسم دعم حزب التحالف سياسة الأيام المحددة أي يتم رفع العلم فقط في أيام رمزية معينة من السنة. كان هذا التقسيم يعني أن هناك مأزقاً بشأن عدم التوافق بين الأطراف المشاركة إلا أن الوضع تغير بشكل كبير في ديسمبر 2012 عندما قرر حزب شين فين دعم نهج "التسوية" الذي طرحه التحالف.

كان رد فعل الموالين غاضباً على تصويت المجلس واندلع العنف في أجزاء من المدينة - لا سيما في أحياء البروتستانتين من الطبقة العاملة في شرق بلفاست. تم تفسير القرار من قبل الموالين كدليل إضافي على محاولة جرى التنسيق الجيد لها من قبل الجمهوريين لتقويض الهوية البريطانية للدولة التي تضمنت بالفعل هجمات على المسيرات البرتقالية ومحاولات لإفساد احتفالات ليلة البون فاير الحادية عشر والترويج لرموز أيرلندية مثل اتحاد الرياضات الغيلية واللغة الأيرلندية، وهذا يرقى إلى مستوى الحرب الثقافية التي كان يشنها حزب شين فين بدعم من "الآخرين" (المرجع السابق).

الحرب الثقافية و "الآخر" والمدينة المشتركة

أصبحت "الثقافة" تلعب دوراً مهماً في الانقسامات السياسية في أيرلندا الشمالية في عملية السلام (ماكمانوس، 2017). اقترح ديفيد تريمبل، بصفته زعيماً لحزب أولستر الاتحادي خلال السنوات الأولى من عملية السلام خلال مؤتمر عقده الحزب أن الثقافة سوف تصبح "ساحة معركة سياسية" (المرجع نفسه) وأن تجاربه خلال التسعينيات، مع احتدام الخلافات في بورتاداون وديري وبلفاست، جنباً إلى جنب مع الأبعاد الثقافية للاتفاقية - على وجه التحديد، المكانة البارزة الممنوحة للغة الأيرلندية - أقنعته بأن الهوية البريطانية تتعرض للهجوم وبشكل متزايد تصبح منزوعة الشرعية. لهذا، كان من أولوياته اتخاذ تدابير للتصدي لجهود تعزز الهوية الأيرلندية ويمكن رؤية ذلك من خلال حملته الانتخابية للهيئة التشريعية لأيرلندا الشمالية خلال 2003 والتي تبني خلالها الحزب شعاراً سياسياً "بريطانياً بكل بساطة" وظف كل صورة نمطية عن "البريطانيين" من الحافلات الحمراء ذات الطابقيين إلى سيارات الميني كوبر المزينة بعلم الإتحاد.

لقد أدت أفعال الجمهوريين إلى تعزيز مخاوف الوندويين، لكنها أظهرت أيضا عملية خلق فكرة "الأخر" داخل المجتمع الكاثوليكي والتي فاقمت بدورها الانشقاقات الطائفية بين الأجيال الأصغر سنا. فخلال عملية السلام، أصر الشين فين على أن الاتحاد الإيرلندي أمر حتمي مع التأكيد على أن ذلك لن يمثل تهديدا للهوية البريطانية المتعلقة بالبروتستانت الأعضاء في حزب ألستر. بل ودافع الشين فين على ضرورة اتخاذ ما يكفي من إجراءات لحماية التراث البروتستانتاني عند إعلان أية دولة موحدة في المستقبل¹. لكن الأفعال جاءت مخالفة تماما لمثل هذه التصريحات والوعود حيث لم يحركوا ساكناً في بث الطمأنينة في نفوس الوندويين منذ حقبة التسعينات من القرن المنصرم. من بين هذه الأفعال النزاع حول احتفالات الشوارع في مناسبات معينة أو موضوع رفع العلم البريطاني على مبنى مدينة بلفاست وأيضا الحرب الكلامية مع الوندويين. كل هذه الأفعال تعكس وجود أجندة لإضفاء عدم الشرعية على التراث البريطاني الذي يشعر الكثير من البروتستانت بالانتماء إليه. ويمكن أن نضيف إلى ذلك أعمال العنف التي أشعل شرارتها الوندويون. وأدت هذه الأحداث والنزاعات التي اندلعت في عقد التسعينات وآخرها كان الإضراب الذي نظّمته الطبقة العامة في حي أوردوين إلى تبعات عديدة من بينها تقليص شعبية جمعية "أورانج" البروتستانتية ذات الولاية البرتقالية الذي كان واضحا بين الطبقات الوسطى البروتستانتية. (ماكولي، تونج ومايكوك، 2011). لقد بات هذا الأمر حقيقياً في مدينة بلفاست على وجه الخصوص حيث تعرضت سُمعة جمعية "أورانج" البروتستانتية ذات الولاية البرتقالية إلى التشويه وتلطخت بالوحل وارتبط الأمر غالباً بالطبقات العاملة والجماعات الموالية شبه العسكرية على وجه التحديد. وأدى هجرة الطبقات الوسطى إلى نقص في العناصر الفاعلة في القيادة السياسية للجمعية وهو ما انعكس سلباً على مستقبلها ووجودها في المدينة.

وقد كان لذلك تداعيات غير مسبوقة على جهود بناء مدينة متجانسة تمثل جميع الفئات المجتمعية. على الرغم من وجود استعداد حقيقي الآن لدمج عناصر من التراث الثقافي الإيرلندي - اللغة الأيرلندية والموسيقى التقليدية والألعاب الغيلية - فقد أصبح دمج التراث البرتقالي أكثر تعقيداً حيث أصبح ممزوجاً بالطائفية. في الواقع، لا يميل القوميون والجمهوريون فقط إلى الاستهانة بالثقافة الموالية فحسب، بل هناك فئة "الأخرين" من الطبقة الوسطى مما أدى إلى تأجج غضب وإحباطات الاتحاديين والموالين الذين يعتقدون

1 على سبيل المثال يمكن الإطلاع على مقال مات جارثي في صحيفة "ذا جورنال" الأيرلندية في 30 يونيو 2017 بعنوان: الوندويون ليس لديهم ما يخشونه من تأسيس أيرلندا الموحدة"

الرابط: <https://www.thejournal.ie/readme/matt-carthy-brexit-unionism-3472571-Jun2017/>

بشكل متزايد أن هويتهم مهددة من خلال نسج خيوط مؤامرة واسعة النطاق تضم ليس فقط حزبي شين فين والحزب الاشتراكي العمالي ولكن بشكل متزايد حزب التحالف المعتدل. غالباً ما تظهر الإحباطات في شكل أعمال عنف مما يعزز الصور السلبية في أذهان القوميين و "الآخرين" المكلفين ببناء مدينة مشتركة.

الخاتمة

تسلط تجارب أيرلندا الشمالية على مدار الواحد والعشرين عاماً الماضيين الضوء على عدد من النقاط الرئيسية عندما يتعلق الأمر بمشكلة الطائفية المستمرة. أولاً ، الطائفية هي نتيجة متغيرات تاريخية طويلة الأمد ، وبالتالي فهي لن تختفي بين عشية وضحاها. ثانياً، لن تدعي أو تعترف أي مجموعة بأنها طائفية، وغالباً ما تنسب الطائفية للطرف "الأخر" فقط مما يجعل معالجة الطائفية إشكالية بشكل متزايد. ثالثاً، تتجلى الطائفية بطرق مختلفة تجعل التعرف عليها في بعض الجماعات أكثر صعوبة من غيرها. في حين أنه يمكن القول بأن الطائفية لمنظمات مثل جمعية "أورانج" البروتستانتينية ذات الراية البرتقالية واضحة وجلية للعيان. فمن المهم التعرف على الطريقة التي تقود بها مشكلة الطائفية الأجندة السياسية للآخرين.

المراجع

Bardon, J. (2001 [1992]). A History of Ulster. Belfast: Blackstaff Press.

Hayward, K., & McManus, C. (2019). Neither/nor: The rejection of unionist and nationalist identities in post-Agreement Northern Ireland. *Capital and Class*, 43(1), 139-155

<https://doi.org/10.1177/0309816818818312>

McAuley, J. W., Tonge, J., & Mycock, A. (2011). *Loyal to the core? Orangeism and Britishness in Northern Ireland*. Dublin: Irish Academic Press.

McManus, C. (2019). Identity and conflict in Northern Ireland. In S. Ratuva (Ed.), *The Palgrave Handbook of Ethnicity* (pp. 1-16). Singapore: Springer Nature.

https://doi.org/10.1007/978-981-13-0242-8_21-1

McManus, C. (2017). Dealing with the legacy of ethnic conflict: Confronting “Othering” through transformative adult education—A Northern Ireland case study. *Ethnopolitics*, 16(4), 411-429. <https://doi.org/10.1080/17449057.2016.1190142>

Nolan, P.; Bryan, D.; Dwyer, C.; Hayward, K.; Radford, K.; Shirlow, P. (2014). *The flag dispute: Anatomy of a protest*. Belfast: Queen’s University.

أكثر من مجرد قتال من أجل منتهه: كيف تصبح المساحات الحضرية في البوسنة والهرسك ساحات لتنازع السياسات العرقية القومية

آن كيرستين رون

أثار فقدان المساحات العامة ظهور عدة حركات اجتماعية في شرق أوروبا ودول البلقان على مدى السنوات الماضية بدءاً من اندلاع احتجاجات بسبب حديقة جيزي الشهيرة في اسطنبول خلال 2013 إلى مظاهرات بيتي بارك الأقل شهرة في العاصمة الصربية بلغراد خلال 2005، والنزاع على شارع فارسافسكا أوليكا في مدينة زغرب بكرواتيا. ففي جميع هذه الحالات، أثار تحويل المساحات العامة إلى مشاريع خاصة، غالباً ما تكون تجارية، نزاعاً شعبياً تطور حول قضايا تتجاوز الحق في المدينة (بيير ، 2013، ص 37؛ برنتن وبيير 2018 ص 3 & ؛ فاجان وسيركار ، 2015 ، ص 160). تم تفسير الحركات التي تدافع عن المساحات الحضرية المشتركة في أوروبا الشرقية والبلقان على أنها ردود أفعال على فشل الديمقراطية البرلمانية (ميلان وأويكونوماك 2018، ص 116) ، وانتشار الفساد وأعمال التجديد والتطوير، فضلاً عن هيمنة الليبرالية الجديدة (ستيكس 2015، ص 139).

في البوسنة أيضاً، أدى فقدان المساحات الحضرية العامة إلى نشوء حركات اجتماعية ركزت على قضايا سياسية واقتصادية على نطاق أوسع، وخاصة الفساد المستشري في كافة المجالات من الحكومة الفيدرالية إلى المستوى المحلي، ويُنظر إليه على نطاق واسع على أن هذا الفساد ينتشر من خلال هياكل الحكم اللامركزية وغير القانونية، والتي ظهرت في فترة ما بعد الحرب (بيلوني 2020، ديفجاك 2008 ، ص 73. ؛ ماكماهون ووسترن 2009). يستوطن الفساد بشكل خاص في سياق التخطيط الحضري حيث تُمنح تصاريح البناء عادة على أساس تمييزي (ديفجاك وبف ، 2008 ، ص 375)، علاوة على ذلك، فإن غياب أنظمة صارمة للتخطيط الحكومي والحضري قد منح فرصاً كبيرة للمطورين لعدم الامتثال لخطط التنمية الرسمية (بوبريك وروبنسون ، 2019، ص 285). غالباً ما يصادر هؤلاء المطورون مواقع التراث الثقافي والمساحات الخضراء العامة، والتي تكون ذات قيمة لسكان المدن. وفي الوقت نفسه، تتمتع

مؤسسات الدولة والمدينة في الغالب عن التدخل بسبب تأثير العلاقات الشخصية (بوبريك وريبنسون، 2019، ص 285-286).

على الرغم من انتشار سوء استخدام السلطة والفساد، إلا أن البوسنة والهرسك ليس لديها تقليد تاريخي للعمل الجماعي ضد المؤسسة السياسية والذي يتجاوز الانقسامات العرقية القومية (ميلان، 2018، ص 834). بدلاً من ذلك، يدور المشهد السياسي في البوسنة حول ثلاث مجموعات عرقية؛ البوسنيون والصرب والكرواتيين والأحزاب التي تمثل هذه الجماعات التي تتبع نهج المحاباة لضمان ولاء ناخبهم (بيبر، 2018). ومع ذلك، في غضون العقد الماضي، بدأت البلاد تشهد شكلاً جديداً من الخلاف والذي يركز على حقوق المواطنين بدلاً من مصالح الجماعات العرقية (ميلان، 2019). وبالتالي، فإن حشد العامة للحفاظ على المساحات الحضرية ليست حركات مناهضة للفساد فقط بل يمكن اعتبارهم ينتمون إلى شكل جديد من الجدل الدائر في البوسنة والذي يتحدى الهيمنة الليبرالية الجديدة للسياسات العرقية القومية. يستكشف هذا المقال كيف يمكن لفقدان المساحات الحضرية أن يتحدى السياسات العرقية القومية من خلال التركيز على بناء الأطر، وهو التعبير عن المظالم وتفسيرها (سنو وآخرون، 2014، ص 30). وعلى وجه التحديد، يبحث المقال في كيفية تسهيل فقدان المنتزهات الحضرية لروايات المساءلة والمواطنة غير العرقية.

يبحث المقال في اندلاع احتجاجات مختلفة على فقدان المساحات الخضراء العامة في المدن الكبرى في البوسنة مثل احتجاجات بيشن بارك التي وقعت في مدينة بانيا لوكا خلال 2012، وكذلك الحملة الداعمة للحفاظ على حديقة هاستاهانا في سراييفو، والتي بدأت في جذب انتباه الجمهور خلال 2019 وما زالت أصدائها مستمرة حتى وقت كتابة هذا المقال. وهو ما يطرح تساؤلين وهما كيف يتفاعل النشطاء مع فقدان المنتزهات وهل لديهم القدرة على المساهمة في الصراع الدائر حول السياسات القومية العرقية في البوسنة؟ يوضح المقال أنه في حين أن هذين النوعين من الاحتجاجات يختلفان في عدد من الجوانب مثل النطاق والسياق العرقي والسياسي²، فإن كلاهما مثالان على كيفية توظيف الأماكن العامة للترويج للأسس التي

اتفاقية دايتون للسلام، والتي انتهت بموجها الصراع المسلح الذي اندلع في البوسنة والهرسك، أدت إلى تقسيم البوسنة والهرسك إلى جزأين² وهما فيدرالية البوسنة والهرسك وجمهورية صرب البوسنة. وتقع مدينة سراييفو في الفيدرالية ويمثل البوسنيون غالبية سكانها، بينما تعد بانيا لوكا أكبر مدن جمهورية صرب البوسنة ويمثل الصرب أقلية بين سكانها

ترتبط فقدان المساحات العامة بغياب المشاركة السياسية وسيادة القانون وكذلك ظهور مفهوم جديد للمواطنة القائمة على الحقوق والتي تتجاوز الانقسامات العرقية القومية.

نبذة عن الحركات الداعمة للحفاظ على بيتسن بارك وهستاهانا بارك

يعد منتزه بيتسن بارك مساحة خضراء في وسط المدينة، والتي تعتبر العاصمة غير الرسمية للبوسنة. على الرغم من تحويلها إلى مساحة شاغرة على خريطة البلدية، فقد استخدمها سكان المدينة كمنتزه (ويمين، 2018، ص 20). بدأ هدم المنتزه في بانيا لوكا خلال مايو 2012 عندما بدأت شركة إنشاءات تدعى "جراند تريف" في التحضير لبناء مجمع سكني تجاري، وهذه الشركة مملوكة للمستثمر ورجل الأعمال مايل راديشيتش الذي شغل سابقاً منصب عضو في مجلس المدينة وكان يعتبر شريكاً مقرباً لميلوراد دوديك، الذي كان رئيساً لجمهورية صربسكا خلال 2012 (ميلان، 2019، ص 63). ردًا على عملية الهدم، تم إنشاء مجموعة على موقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك" تدعى "المنتزه ملكنا" والتي ارتفع عدد مشتركها إلى 40 ألف شخصاً (ويمن، 2018، ص 20). في هذه الأثناء، بدأ المواطنون والمنظمات غير الحكومية في تنظيم احتجاجات من أجل الحفاظ على حديقة بيتسن بارك التي تمكنت من حشد ألفين شخصاً وقدمت المنظمات غير الحكومية التماساً إلى البلدية لتأجيل المشروع (ويمن، 2018، ص 20) إلا أن هذه الجهود التي استمرت حتى سبتمبر من نفس العام باءت بالفشل في منع إنشاء المنشآت التجارية في موقع المنتزه.

ولا يزال منتزه هستاهانا حتى وقت كتابة التقرير بقعة حضرية خضراء وسط العاصمة البوسنية والتي تضم مرافق رياضية وملعباً وتستضيف الأحداث الاجتماعية على مدار العام. في البداية، كان من المخطط أن تكون الحديقة موقعاً لمتحف جديد لإحياء ذكرى إنقاذ سراييفو من الحصار خلال الحرب التي شنتها صربيا ضد البوسنة في الفترة (1992-1995) (ديزديك، 2015). ومع ذلك، أطلق رئيس بلدية سراييفو مبادرة لبيع جزء من المنتزه إلى مستثمر تجاري خلال سبتمبر 2017 إذ صوتت غالبية أعضاء مجلس البلدية لصالح بيع هذا الجزء إلى البنك المركزي خلال نوفمبر 2019، الذي يخطط لبناء مرفق أعمال ومواقف للسيارات في الموقع (Avaz.ba)، 2019، مما أثار غضب العديد من السكان المحليين. منذ عام 2017، حارب مجموعة من سكان سراييفو ضد خطط البلدية من خلال حضور جلسات استماع عامة وتنظيم احتجاجات صغيرة وإصدار بيانات عبر الإنترنت. حتى الآن، كانت حملة "هستاهانا بارك"

أصغر بكثير من حملة "بيتسن بارك" في بانيا لوكا إلا أنها نجحت في جذب مزيد من الجمهور خلال 2019 ، حيث تم نشر العديد من المقالات الصحفية ، معظمها محلية ، حول هذه القضية. في حين كان ثمة عدد قليل من الاحتجاجات المحدودة، فإن جزءاً رئيسياً من نشاط حملة هستهانا يتركز حول منصة فيسبوك إذ بلغ عدد متابعي الصفحة 3343 شخصاً³.

تأطير قضية هدم المنتزهات

تختلف هاتين الحملتين في جوانب معينة إذ وقعا في مناطق مختلفة في البوسنة بتكوين سياسي وعرقي مختلف، وتنوع نطاق حشد الجماهير واستخدام أساليب مختلفة للتعامل مع هذه القضية. ومع ذلك، هناك أوجه تشابه كبيرة في الطرق التي يؤطرون بها هدم وإزالة المساحات الحضرية. والتي تشمل ثلاثة عناصر مشتركة وهي:

أولاً، يتم تقديم كلتا المنتزهين كمثال على تجاهل حق الناس في التأثير على القرار بشأن حق الانتفاع بالأماكن العامة. في حالة بيتسن بارك ، يتضح هذا الأمر خلال تصريحات أدلى بها أحد الناشطين "نحن غير راضين عن الموقف المتعطرس للسلطات والمؤسسات تجاه الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وحقوق المواطنين [الإناث والذكور]!" (ميلان ، 2019 ، ص 65). وعلى نحو مماثل، يصف أحد أعضاء مجموعة هستهانا الرسالة الرئيسية للحملة ألا وهي أن النواب لا يستمعون إلى احتياجات الناس. وبالتالي فإن اللجوء إلى مواقع التواصل الاجتماعي وحشد المحتجين هي وسيلة للقول "نحن هنا" و "لا يتم الاستماع إلينا"⁴ كما ينعكس إهمال حق الأشخاص في التأثير في بيان مجموعة هستهانا المنشور على فيسبوك والذي يطرح تساؤلات "هل يمكن لأي شخص أن يخبرنا أن مصلحتنا المشتركة أقل أهمية من مصلحة مستثمر خاص".⁵ سيطرة بلدية سرايفو على عكس بيتسن بارك إن منتزه هستهانا معترف به رسمياً

³ صفحة منتزه هستهانا على الانترنت

https://www.facebook.com/pg/parkzasvenas/about/?ref=page_internal

⁴ مقابلة مع عضو في جماعة منتزه هستهانا أجريت في الثلاثين من نوفمبر عبر الواتس آب

⁵ صفحة منتزه هستهانا على الانترنت

https://www.facebook.com/pg/parkzasvenas/about/?ref=page_internal

كمنتزه عام. لذلك يؤكد النشاط أن هذا المنتزه هو ملكية رسمية لأهل سراييفو، وأنه لن يتم اتخاذ أي قرار بشأن الإنشاءات في المنتزه إلا بعد التشاور معهم. في الواقع، تم بالفعل إجراء استطلاع رأي شمل سكان سراييفو خلال 2017 من قبل جمعية المهندسين المعماريين في البوسنة والهرسك والذي أظهر أن ما يقرب من 97% من المواطنين الذين شملهم الاستطلاع يعترضون على قرار البناء في موقع هاستاهانا (راديو سراييفو 2019).

ثانيًا، تسعى هاتين الحملتين إلى لفت الانتباه إلى حقيقة أن السلطات تنتهك سيادة القانون عند منح تصاريح البناء والتصرف في الأراضي الحضرية. في بانيا لوكا، اعتبر النشاط تحويل منتزه بيتسن غير قانوني، ونشرت المنظمة غير الحكومية "مركز الصحة البيئية"، التي تدعم الحملة، قائمة بالتجاوزات الإجرائية لإبطال الوضع القانوني لمشروع البناء (ويمين، 2018، ص 20). من بين هذه المسائل القانونية تغيير تنظيم المنطقة للسماح بتنفيذ مشروع البناء في موقع بيتسن بارك (Cvjetičanin، 2016، ص 162). يلعب الجانب القانوني أيضًا دورًا مهمًا في الحملة المستمرة للحفاظ على منتزه هاستاهانا في سراييفو إذ تسعى هذه الحملة في سياق أنشطتها إلى خلق الوعي حول الإجراءات الإلزامية المختلفة، والتي لم تتخذها السلطات فيما يتعلق بالمنتزه ومن الجوانب القانونية المهمة أن البلدية قسمت منطقة المنتزه إلى ثلاثة قطع منفصلة من الممتلكات، وهو ما لا يحق لهم قانونيًا القيام به وفقًا للنشاط. ثمة مشكلة قانونية أخرى هي أن البلدية من خلال السماح ببناء ناطحة سحاب في الموقع، انتهكت لوائح خطة سراييفو الحضرية التي تقيد إنشاء مباني ذات الطوابق المرتفعة في سراييفو بسبب تلوث الهواء (صحيفة سراييفو تايمز، 2019).

يؤكد المشاركون في هاتين الحملتين على هويتهم كمواطنين محليين. على الرغم من مشاركة المنظمات غير الحكومية في حملة "بيكن بارك" إلا أن المتظاهرين شددوا على أنهم في المقام الأول مواطني مدينة بانيا لوكا. في بعض الحالات، ذهبوا إلى أبعد من ذلك وأظهروا هويتهم على الملأ كمواطنين في خطوة تتحدى الحدود العرقية. يتضح هذا الأمر في الجزء التالي من بيان الجماعة الذي تضمن الآتي تحت شعار المصالح العرقية بالنسبة للأقلية المكاسب فوق الجميع والمصالح الشخصية فوق العدالة، النظام يجعلنا غير متكافئين على أساس جنسيتنا، وعرقتنا والأهم من ذلك كله على أساس الطبقة والاقتصاد. لقد أصبحنا بلا صوت، مكفوفين، مجردين من أي حقوق، ضعفاء خائفون" (بيلوني وآخرون، 2016،

ص 53). وعلى نحو مماثل، فإن النشاط من حملة "هستهانا بارك" يؤكدون أيضا أنهم مجرد مجموعة من مواطني سرايفو الذين تعرضوا لمصادرة قطعة غالية من أراضيهم. بمعنى آخر، لا تتعلق أفعالهم بالسياسة، وأنهم لا يمثلون أي منظمة رسمية. علاوة على ذلك، يتم تقديم الحق في المنتزه كحق للمواطنين في العيش حياتهم اليومية. يتضح ذلك في الاقتباس التالي من قبل أحد أعضاء الجماعة، الذي أجرى مقابلة مع قناة الجزيرة بلقان: "إن القتال من أجل الحفاظ على منتزه هستهانا أكثر من مجرد قتال من أجل منتزه بل قتال من أجل أن نحيا حياة طبيعية لنا ولأطفالنا في المدينة." (ماجيليا، 2019).

دور المساحات الحضرية في التنافس الأوسع للقومية العرقية

إن تحويل المساحات الحضرية الخضراء إلى عقارات تجارية يمكن أن يكون حافزاً لإطارات أوسع تؤكد على حقوق الشعب البوسني في التأثير وسيادة القانون وتعزيز فكرة المواطنة والتي تركز في المقام الأول على الحقوق وليس على العرق. أثناء عملي الميداني في البوسنة في صيف وخريف 2019، كان النشاط الذين تنازعوا مع النخب العرقية القومية يميلون إلى تقديم أفكار المواطنة القائمة على الحقوق كأساس لتحدي دور الأعراق⁶. وبالمثل، تم الترويج لأفكار مماثلة خلال احتجاجات أكبر مثل حركة الاحتجاج والتجمعات التي اندلعت في غضون عام 2014.

مع ذلك، لم تمتد هاتان الحركتان إلى مزيد من المناطق وفشلتا في استقطاب وحشد المشاركين في جميع أنحاء البلاد البلاد (كتجريكين، 2016، ص. 153). يثير هذا الأمر عدة تساؤلات أعمق حول ما إذا كان يمكن اعتبار هذه الحركات احتجاجات مؤثرة على السياسات العرقية في البوسنة. يؤكد هذا المقال أن هذه الحركات يمكن أن تساهم في الاحتجاج على القومية العرقية في المستقبل بطريقتين.

أولاً، تسمح الاحتجاجات للنشطاء بتطوير خبراتهم في حشد المواطنين ومواجهة النخب السياسية. أثناء عملي الميداني في البوسنة، كان العديد من النشطاء غير العرقين يميلون إلى النظر إلى الحركات مثل حركتي المنتزه على أنها خطوات نحو خلق شبكات مجتمع مدني أقوى بدلاً من محاولات فاشلة لإحداث تغييرات واسعة النطاق. أوضح أحد النشطاء أن حشد أعداد ضئيلة من المحتجين يزيد من قدرة النشطاء

⁶ هذا هو الرأي السائد بين من أجريت معهم مقابلات من الناشطين غير الاثنيين في سرايفو وبنانيا لوكا أثناء شهري أغسطس ونوفمبر عام 2019

على إدارة عمليات حشد واسعة النطاق بشكل أفضل في المستقبل⁷. وقد تم تسليط الضوء على أهمية قدرة النشطاء في الدراسات السابقة للنشاط غير العرقي في البوسنة أيضاً. على سبيل المثال، يجادل ميلان وأويكونوماكيس (2018 ، 126) بأن الحركات الجماهيرية لا تنشأ من فراغ ولكنها نتاج عمل دعوى ومتواصل. وكمثال على الحشد الجماهيري من خلال الخبرات المستمدة من تجربة احتجاجات بيشن بارك، كان اللجوء إلى المسيرات حول المدينة بدلاً من المظاهرات التقليدية في وسط المدينة نظراً لأن المسيرات لا يُنظر إليها حسب التوصيف القانوني على أنها مظاهرات. في بانيا لوكا، فقد ثبت أن هذه طريقة ناجحة لتجنب الإجراءات البيروقراطية اللازمة للحصول على تصريح للتظاهر في مكان عام. في غضون عام 2018 ، لجأ النشطاء إلى المسيرات مجدداً في سياق سلسلة من الاحتجاجات الأكبر في المدينة على مقتل أحد الشباب⁸.

والمساهمة الثانية هي أن حركات المنتزه يمكن أن تكون بمثابة رموز وتذكير بالمقاومة ضد المؤسسة السياسية. على سبيل المثال (فاجان وسينجار 2015، 160) ناقش فكرة أن احتجاجات "بيكن بارك" قد تعكس أهمية رمزية لمزيد من الحشد الجماهيري في المستقبل في جمهورية سربسكا، ويدعم هذا الجدل المقابلات الشخصية التي أجريتها مع النشطاء في بانيا لوكا الذين يعتبرون احتجاجات منتزه بيشن بارك تنطوي على قيمة رمزية للنشاط غير العرقي الحديث في بانيا لوكا⁹. نظراً لصغر مساحتها، يمكن القول إن حملة هستهانا بارك كانت أقل رمزية للنشاط غير العرقي في سرايفو إلا أنها تركز على حقوق المواطنين وتشعل شرارة الوعي بين السكان المحليين الذين يعيشون بالقرب من المنتزه¹⁰. ومع ذلك، فإن التحدي الذي يواجهه الفاعلين غير العرقيين في البوسنة كما يزعم (بيير 2013، ص 28) يكمن في وضع أجندة للتغيير يمكن لجميع مواطني البوسنة الالتفاف حولها.

7 لقاء مع الناشطة في منظمة غير حكومية إنيس سيرفينا في نوفمبر 19 عام 2019 في سرايفو

8 لقاء مع أليكساندرا منظمة حركة "العدالة لديفيد" في نوفمبر 21 عام 2019 في بانيا لوكا

9 مقابلة صحفية مع جيتو فيزنا عضو في منظمة غير حكومية في نوفمبر 21 عام 2019 في بانيا لوكا، ومقابلة صحفية مع أليكساندرا منظمة

حركة "العدالة لديفيد" في نوفمبر 21 عام 2019 في بانيا لوكا

10 مقابلة صحفية مع سابينا عضو في جماعة هاستاهانا في نوفمبر 30 عام 2019 عبر الواتس أب

المراجع

- Avaz.ba. (2019, November 18). Izglasana prodaja dijela Hastahane. Retrieved from <https://avaz.ba/vijesti/bih/529828/izglasana-prodaja-dijela-hastahane>
- Belloni, R. (2020). Stability and the anti-corruption agenda. In *The rise and fall of peacebuilding in the Balkans* (pp. 55-79): Springer.
- Belloni, R., Kappler, S., & Ramovic, J. (2016). Bosnia-Herzegovina: Domestic agency and the inadequacy of the liberal peace. *Post-liberal peace transitions: Between peace formation and state formation*, 47-64.
- Bieber, F. (2013). Is change coming to Bosnia? Reflections on protests and their prospects. *SEER Journal for Labour and Social Affairs in Eastern Europe*, 16(1), 37-39.
- Brentin, D., & Bieber, F. (2018). Introduction: Social movements and protests in Southeast Europe—a new tragedy of the commons? In *Social movements in the Balkans* (pp. 1-8): Routledge.
- Cvjetičanin, T. (2016). "REVOLUTION AS THE ONLY SOLUTION" Communication practices during the protests in Bosnia and Herzegovina. In S. Hodžić & M. Pajnik (Eds.), *Communicating citizen's protests: Exploring opportunities and constraints, calling for social and media reforms*.
- Divjak, B., & Pugh, M. (2008). The political economy of corruption in Bosnia and Herzegovina. *International peacekeeping*, 15(3), 373-386.
- Dzidic, D. (2015, March 2). Sarajevo plans new wartime siege museum. *BalkanInsight.com*. Retrieved from <https://balkaninsight.com/2015/03/02/construction-of-sarajevo-siege-museumexpected-soon/>
- Fagan, A., & Sircar, I. (2015). *Europeanization of the Western Balkans: environmental governance in Bosnia-Herzegovina and Serbia*: Springer.
- Maglajlija, V. (2019, June 24). Sarajlije se bore za Hastahanu, park i bolji život. *Al Jazeera Balkans*. Retrieved from <http://balkans.aljazeera.net/vijesti/sarajlije-se-bore-za-hastahanu-park-i-bolji-zivot>

McMahon, P. C., & Western, J. (2009). The death of Dayton-How to stop Bosnia from falling apart. *Foreign Aff.*, 88, 69.

Milan, C. (2018). Rising against the thieves. Anti-corruption campaigns in south-eastern Europe. *Partecipazione e conflitto*, 10(3), 826-849.

Milan, C. (2019). *Social mobilization beyond ethnicity: Civic activism and grassroots movements in Bosnia and Herzegovina*: Routledge.

Milan, C., & Oikonomakis, L. (2018). Missing the forest for the trees: From single-issue protests to resonant mass-movements in Greece, Turkey and Bosnia-Herzegovina. In *Social movements in the Balkans* (pp. 113-130): Routledge.

Pobric, A., & Robinson, G. M. (2019). Recent urban development and gentrification in post-Dayton Sarajevo, Bosnia and Herzegovina. *Cities*, (89) 281-295.

Radiosarajevo.ba. (2019, May 28). Sarajevo / Građani i građanke protiv izgradnje na lokalitetu parka Hastahana. Radio Sarajevo. Retrieved from <https://www.radiosarajevo.ba/vijesti/lokalneteme/gradani-i-gradanke-protiv-izgradnje-na-lokalitetu-parka-hastahana/338490>

SarajevoTimes. (2019, November 25). A “third UNIS” Tower is being built at Marijin Dvor in Sarajevo? Retrieved from <https://www.sarajevotimes.com/a-third-unis-tower-is-being-built-atmarijin-dvor-in-sarajevo/>

Snow, D., Benford, R., McCammon, H., Hewitt, L., & Fitzgerald, S. (2014). The emergence, development, and future of the framing perspective: 25+ years since "frame alignment". *Mobilization: An International Quarterly*, 19(1), 23-46.

Štiks, I. (2015). “New Left” in the post-Yugoslav space: Issues, sites, and forms. *Socialism and Democracy*, 29(3), 135-146.

Wimmen, H. (2018). Divided they stand: Peace building, state reconstruction and informal political movements in Bosnia-Herzegovina, 2005–2013. In F. Bieber & D. Brentin (Eds.), *Social movements in the Balkans: Rebellion and protest from Maribor to Taksim*: Routledge.

Zahumenská, V., Lemeš, S., Delalić, M., Zatloukalová, K., Sobotková, J., & Skalský, M. (2015). *Environmental democracy in Bosnia and Herzegovina: Limping along: Alternative report on implementation of the Aarhus Convention in Bosnia and Herzegovina*: Arnika

الطوائف والمدينة: تأملات من المنامة

سايمون مابون

في عام 1982، تم إنشاء ممر دائري عند جنوب تقاطع طريقي الملك فيصل والشيخ خليفة بن سلمان في 1982 في المنامة، البحرين. في وسط الممر، كان هناك نُصب تذكاري يمثل رمزاً لتقليد الغوص بحثاً عن اللؤلؤ في الأرخبيل ويؤكد على الوحدة بين أعضاء مجلس التعاون الخليجي. أثناء عام 2011، عندما اندلعت الانتفاضات العربية في البحرين، احتشد المتظاهرون عند هذا الدوار الدائري مرددين هتافات "لسنا سُنة أو شيعة، فقط بحرينيون" مما جعل هذا المكان مساحة وحدة للمواطنين الذين تجمعوا للمطالبة بالإصلاح السياسي من عائلة آل خليفة الحاكمة.

بعد انقضاء شهر من اندلاع الاحتجاجات في البحرين، اقتحمت دخلت قوة عسكرية بقيادة دول مجلس التعاون الخليجي إلى الدوار وأخلته من المتظاهرين قبل تدمير النُصب التذكاري. مع اندلاع الاحتجاجات، سرعان ما أصبح النُصب رمزاً للمقاومة يمكن للمحتجين التجمع حوله، مما دفع آل خليفة إلى تدميره في محاولة لتقويض ذكريات المعارضة؛ كما تم سحب العملة المعدنية فئة 500 فلس التي تصور النصب التذكاري من التداول. في الأسابيع التي تلت ذلك، اندلعت حملة واسعة النطاق ضد المعارضين في جميع أنحاء البلاد، مما أسفر عن تداعيات خطيرة على استقرار ونظام المنطقة (Mabon, 2020). يعكس التقرير التالي دور البيئة الحضرية والمساحات الحضرية في الجهود المبذولة لتنظيم الحياة في جميع أنحاء البحرين في أعقاب الانتفاضات العربية التي اندلعت في عام 2011. إذ يناقش هذا التقرير حقيقة أن سكان البحرين في الحضر يوفرون إلى حدٍ بعيد غطاءً لآل خليفة لممارسة السلطة السيادية على سكانها بعدة طرق مختلفة كجزء من التطييف والتنظيم الديموغرافي إلى خلق بيئة عنيفة من الناحية الهيكلية تدعمها السلطة السيادية.

منذ الانسحاب البريطاني "شرق السويس" في عام 1967، كانت الحياة السياسية في جميع أنحاء البحرين مثار خلاف بسبب تنامي الانقسامات الطائفية، ولكن في الغالب بسبب مجموعة من الانقسامات الاقتصادية والثقافية والعرقية والقبلية والأيدولوجية. ينقسم سكان البحرين ما يقرب من 50% إلى 50% على أسس

قومية وغير قومية. من بين حاملي جوازات السفر البحرينية، ينشأ انقسام آخر تقريباً على أساس طائفي مع وجود تقديرات تشير إلى أن نحو 65% من السكان من الشيعة، على الرغم من أنه تحكمهم أقلية سنية حاكمة. عبر تاريخ البحرين، تعزو الاضطرابات -في أشكال لا تعد ولا تحصى - إلى الانقسامات الدينية التي تشكل عائقاً أمام التحديات السياسية الأعمق التي تواجه آل خليفة. يُعتقد بأن هذه المخاوف تبرز بوضوح في جهود النظام لتنظيم البيئات الحضرية والأساليب التي ينشر بها آل خليفة هيكله السياسية الحيوية للسلطة السيادية في محاولة لضمان بقائهم.

في السنوات الأخيرة التي أعقبت الانتفاضات العربية، أسهم العبث بهذه الهوية الطائفية في تزويد آل خليفة -وحلفائهم السعوديين -بوسائل تمكنهم من تقسيم المحتجين سعياً وراء بقاء النظام. تم توثيق هذه العملية، التي يشار تحت مسمى التطييف على نطاق واسع من قبل الباحثين بما في ذلك نادر هاشمي وداني بوستيل (2017)، توبي ماتيسن (2017)، فريد ويرلي (2007)، هذا المؤلف (2019، 2020) وآخرون، ولكن لم يتم اتخاذ خطوات ملموسة بشأن العبث والمساس بالتوجه الطائفي لهذه البيئات الحضرية من قبل الأسرة الحاكمة في محاولة لضمان بقائهم في الحكم. للقيام بذلك، شرعت النخب السياسية في إجراءات وممارسات اعتبرت الجماعات الشيعية بمثابة تهديداً وجودياً للدولة، والتي ينظر إليها البعض على أنها "الطابور الخامس" الذين يكمن ولائهم لإيران وهو الأمر الذي يثير استياء آل خليفة.

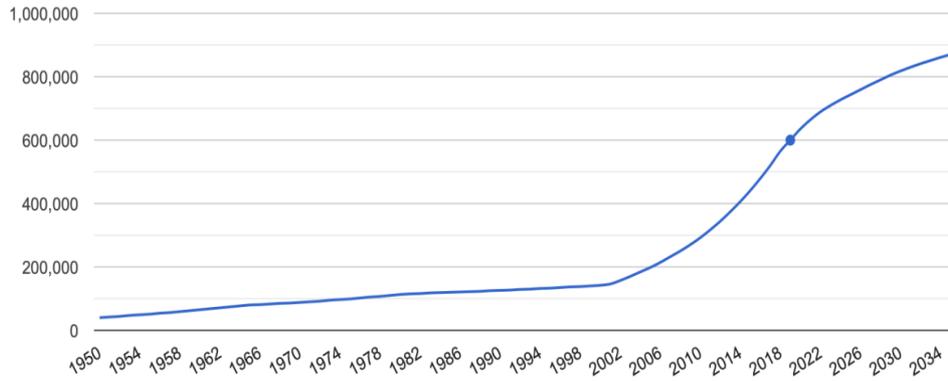
شكل صياغة مشروع وطني متجانس من مجتمع يعاني من انقسامات دينية وعرقية وقبلية وطبقية تحديات غير مسبوقة لمسؤولي الدولة. في جميع أنحاء الخليج، سعت عمليات بناء الدولة إلى الاستفادة من التدوينات التاريخية المتنافسة -والتوفيق بينها - في محاولة للحفاظ على دولة متجانسة ومتماسكة وغالباً ما يتم إحياء ذكرى العمليات التاريخية مثل الغوص بحثاً عن اللؤلؤ كوسيلة لتحقيق الوحدة. على الرغم من هذه الجهود، ارتبطت مملكة البحرين مؤخراً بالانقسامات الطائفية الناجمة عن الانتفاضات العربية والصراع الأوسع بين المملكة العربية السعودية وإيران. كان لهذا التنافس تأثير جوهري على البحرين. بعد الثورة الإيرانية، شرعت المملكة العربية السعودية بسرعة في بناء جسر الملك فهد الذي يربط المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية بالساحل الغربي للبحرين في خطوة استعراضية تهدف لتحسين العلاقات الاقتصادية ولكنها مدفوعة بشكل أكبر بالرغبة في توفير الوسائل اللازمة لذلك والتوغل السريع إذا لزم الأمر (مابون 2019). في العقود التي أعقبت هذه الفترة، وقعت البحرين في خضم التنافس الجيوسياسي الذي انعكس

تأثيره بشكل اعتيادي على الحياة اليومية في جميع أنحاء الجزيرة، والذي يظهر بشكل بارز في الأساليب التي تنظم بها السلطة السيادية حياة معارضي آل خليفة.

تطور الحيز العمراني في البحرين

يبلغ عدد سكان البحرين حوالي 1.3 مليون نسمة، يتركزون في المدن إذ يعيش حوالي 89.2% من سكان البلاد في المدن. يشير تقدير صدر مؤخراً لمركز "سي إي أي سي" إلى أن حوالي نصف سكان البحرين يعيشون في العاصمة المنامة على الرغم من تعداد سكانها الضئيل نسبياً. وفقاً لبعض التقديرات، تحتل البحرين كدولة ذات سيادة المرتبة الرابعة بين الدول الأعلى من حيث الكثافة السكانية على مستوى العالم. في السنوات الأخيرة، شهدت البحرين طفرة هائلة في الزيادة السكانية، مما أدى إلى زيادة أعداد السكان في المناطق الحضرية مما أسفر عن تزايد المخاوف الديموغرافية وشكل مجموعة من التحديات للسلطة الحاكمة في البلاد.

رسم تخطيطي يعكس الزيادة السكانية في المناطق الحضرية



مثل غيرها من دول الخليج الأخرى، تطورت البحرين إبان القرن العشرين جنباً إلى جنب مع إعمار البيئات الحضرية. بعد اكتشاف النفط، نشأت مجمعات سكنية في ضواحي المنامة وسترة (موقع مصفاة للنفط في البلاد) للعاملين في شركة النفط البحرينية "بابكو"، وربما أبرزها "مدينة عيسى". كما يشير جاستن جينجلر: "كانت مدينة عيسى مركزاً متعدد الثقافات للعاملين في مصفاة تكرير النفط. على الرغم من أن معظمهم من العمال الشيعة، كانوا في الغالب علمانيين ويساريين يعيش معظمهم في القرى التي يقطن بها أسرهم (جينجلر، 2019).

بعد فشل الانقلاب الذي نفذته الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين - بمساعدة فيلق الحرس الثوري الإيراني - نشأ مجتمع جديد تحت اسم مدينة حمد. ووفقا لحسن الحسن، زميل باحث في سياسات الشرق الأوسط، تم إنشاء مدينة حمد كموقع لتدفق أفراد قوات الأمن في البحرين مما يعكس تزايد المخاوف بشأن الاضطرابات والنفوذ الإيراني في مختلف أنحاء البلاد، والاستفادة من انقسام الولاءات بين العجم الشيعة البحرينيين المتأثرين بالتراث الفارس.

بدو المخاوف الأمنية طويلة الأمد واضحة في تصميم المدينتين إذ يلاحظ (جينجر، 2019) أن مدينة عيسى عبارة عن مزيج من الشعوب يتفاعلون بانتظام عبر البيئة الحضرية مع إيقاعات الحياة اليومية. على النقيض من ذلك، صُممت مدينة حمد بتخطيط ذو اتجاه طولي مما يخلق وحدات تفصلها عدة ممرات دائرية على ما يبدو في محاولة لمنع أي تواصل بين الطوائف . ونتيجة لذلك، تتشكل حواجز طائفية داخل مدينة حمد مما يحول دون التفاعل بين الطوائف المختلفة وبالتالي حدوث تداعيات اجتماعية وسياسية خطيرة. وتتفاقم هذه التوترات الطائفية نتيجة لعدة عوامل اجتماعية وثقافية واقتصادية، يمكن رؤيتها متجسدة من خلال مرفأ البحرين المالي الذي يلوح في الأفق من سوق المنامة، وهو مركز تسوق شعبي تقليدي.



صورة ملتقطة بواسطة المؤلف في المنامة، مايو 2014

فالسوق عبارة عن ممرات صغيرة تزخر بالأنشطة التجارية التي تديرها وتمتلكها مجموعة من العائلات، وهو نقيض المعاملات المالية العالمية التي تجري في المرفأ المالي. تم بناء مرفأ البحرين المالي على أرض مستصلحة من البحر، ويقع ضمن عقارات فاخرة في وسط المنامة، وثمة مزاعم تؤكد أن رئيس الوزراء - الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة - باع هذه الأرض مقابل دينار واحد (حوالي 2.6 دولار أمريكي)¹¹. عندما تسربت هذه المعلومة، احتشد المتظاهرون في الشوارع للمطالبة بالإصلاح السياسي بدعم من آخرين في دوار اللؤلؤة غاضبين من عدم تنفيذ أي الإصلاحات السياسية التي وعد بها الملك حمد عندما تولى الحكم خلال 2002 إلى جانب الركود الاقتصادي والجمود البيروقراطي والفساد. استمرت الاضطرابات في جميع أنحاء البحرين ويعود تاريخها إلى الخمسينيات من القرن الماضي عندما كانت البحرين تحت الحماية البريطانية، واستمرت في الظهور عبر العقود التالية في عدة مدن بحرينية. ومع ذلك، دفع تصاعد وتيرة الاحتجاجات خلال 2011 إلى رد أكثر قسوة من آل خليفة، خوفاً من تحدي وجودي لبقائهم في السلطة.

في الأونة الأخيرة، اشتعلت الاختلافات بين الطوائف من خلال التحيز الصريح في توفير مساكن المواطنين، إذ كان تزويد أنصار آل خليفة، في الغالب - وإن لم يكن حصرياً - من المجتمع السني بمنازل واسعة في مناطق مميزة مثل وادي السيل ومدينة خليفة في حين يتم منح هؤلاء المعارضين الذين يحالفهم الحظ في الحصول على مساكن عامة ومنازل أصغر بكثير في أقل المواقع تميزاً مثل منطقة السناج برغم أن عدد كبير من مشاريع البناء تلقت دعماً وتمويلاً من المنظمات الدولية، بما في ذلك الأمير تشارلز، الوريث البريطاني للعرش والذي تشارك مؤسسته المعمارية الخيرية بكثافة في مشاريع بالبحرين.

القوة السيادية في المناطق الحضرية

أشارت كوكبة من الباحثين إلى أن الحيز العمراني يمثل المدخل الرئيسي لفهم الممارسات السياسية حيث يوظف كوسيلة للأفراد والجماعات للتعبير عن مطالبهم بالشرعية ولتوطيد أركان السلطة السيادية. تشكل المدن منصات و ساحات مكانية لتفاعل عدد لا يحصى من النشطاء، والمشاركة في مجموعة من الفعاليات

¹¹ يمكن الاطلاع على تفاصيل الصفقة عبر هذا الرابط

<http://twitpic.com/46s4gq>

ويمكن الاطلاع على تغطية الحدث عبر وكالة الأنباء الرسمية عبر هذا الرابط

<https://www.bna.bh/AboutBNA.aspx?cms=iQRpheuphYtJ6pyXUGiNqladb1RZ0e3I>

المختلفة. ومن السمات الرئيسية لذلك الجهود المبذولة لإخضاع المدن للسلطة السيادية استيعاب الجميع داخل بيئة حضرية معينة في إطار الهياكل السياسية الحيوية للنظام السياسي.

وعلى الجانب الآخر، تُعد المدن أيضًا مواقع عادية حيث يسافر الناس للعمل أو للتسوق أو للتواصل الاجتماعي (Lefebvre) حيث يبلغ عدد سكان المدن حوالي 90 ٪ ويتعامل سكان البحرين مع البيئات الحضرية بشكل يومي. وعلى هذا النحو، توفر المدينة ساحة للتنافس بين الجهات المختلفة مرارًا وتكرارًا في محاولة للمطالبة بالأرض والسلطة والشرعية. تعتبر عوامل التاريخ والثقافة والقصص والأفكار أمورًا أساسية هنا حيث يتفاعلون مع العالم من حولهم حيث توفير فرصًا للناس للتصرف عبر أساليب معينة و ظهور وتطور الهياكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية بمرور الوقت ، حيث تلعب الرمزية دورًا مهمًا.

يدعم كل هذه الأمور تعبيرات عن القوة السيادية والتي على الرغم من أنها غالبًا ما تبدو عادية إلا أنها تذكر مستمر بسلطة آل خليفة. خلال الانتفاضات، انتشر جنود مدججون بالسلاح عند مداخل العاصمة المنامة وعند تقاطعات النقاط الرئيسية في جميع أنحاء المدينة بموجب قوانين الطوارئ. مع مرور الزمن وبعد إلغاء هذه القوانين ، تم تخفيف هذا الوجود المسلح على الرغم من استمرار قوات الأمن في مراقبة المواقع الرئيسية في جميع أنحاء المدينة. تم حشد شرطة مكافحة الشغب بشكل اعتيادي في جميع أنحاء المنامة في السنوات التالية في محاولة لمواجهة الاضطرابات في حين كانت الغارات على القرى ذات الأغلبية الشيعية شائعة بنفس القدر وتنتشر صور أعضاء بارزين من آل خليفة في جميع أنحاء البحرين، وترزين اللوحات الإعلانية على امتداد جوانب الطرق السريعة.

يعد تدمير النُصب التذكاري المعروف بـ"اللؤلؤة" بمثابة شكل من أشكال العنف المتعمد ضد المدن، ورغم ذلك، كان تدمير النصب التذكاري عملاً من أعمال العنف ضد ما هو أبعد من حدود المدينة بهدف محو ذكرى معينة من الماضي والقضاء على الرموز التي تجسد التراث الثقافي للبلاد. علاوة على ذلك ، كان هذا العمل العنيف موجهًا ضد الحركات الاحتجاجية ، سعيًا إلى نزع أي مظهر من مظاهر الوحدة بين المحتجين. وسرعان ما تبع ذلك فرض قيود على أماكن تواجد المحتجين في جميع أنحاء المنامة ، حيث اشتبك الجنود وأفراد الأجهزة الأمنية مع المتظاهرين قبل أن يشرع النظام في تأجيج الطائفية في البلاد من خلال اعتبار الآخر تهديدًا وجوديًا تحت سيطرة طهران (مبيون ، 2019؛ ماتيسين، 2017).

ليس من المستغرب أن المتظاهرين تصدوا لهذا التمييز الطائفي إذ أصبحت الجدران في جميع أنحاء المنامة لوحات جدارية تعبيراً عن الأجندات السياسية. مع التغطية الإعلامية العالمية لسباق الفورمولا 1 الذي يُنظم سنويًا في البحرين، تم التعبير عن الأجندات السياسية باللغتين العربية والإنجليزية داعين إلى الإصلاح السياسي والإطاحة بالأسرة الملكية الحاكمة "آل خليفة" وتخليد وإحياء ذكرى الضحايا الذين سقطوا في الاحتجاجات في الوقت الذي سعى خلاله الموالون للنظام إلى التستر على هذه الرسائل لمنع انتشارها. فيما يلي صورة جدارية في سوق المنامة التقطت في مايو 2013.



صورة التقطها المؤلف في مايو 2014

في جميع أنحاء البحرين، نشب خلاف واسع النطاق عبر تيارات لا تُعد ولا تُحصى مما خلق مجموعة من الضغوط التي أثرت على ترتيب الأماكن عبر الجزيرة. في المقابل، تشكل هذه المساحات تصرفات الأشخاص الذين يعيشون ويعملون في جميع أنحاء البحرين مما يعزز الشعور بالاختلاف بين الطوائف وإن كان ذلك مقترناً بالولاء للدولة ذات الأهمية القصوى.

القضاء على الطائفية والمقاومة

عند التفكير في تاريخ البحرين منذ الانسحاب البريطاني من منطقة شرق السويس، من السهل أن نلمس الأساليب التي اتبعتها السلطة السيادية تجاه البيئات الحضرية بدءاً من الإجراءات القسرية التي أدت إلى تدمير المناطق الحضرية في عام 2011 ونقاط التفشي التي تنتشر في كافة أنحاء المدينة إلى توزيع المساكن إذ تُعد السياسات السكانية الحيوية التي نشرتها عائلة آل خليفة الحاكمة جزءاً لا يتجزأ من ترتيب المساحات الحضرية في جميع أنحاء البحرين. ومع ذلك، فإن هذا الأمر يعكس أيضاً بُعداً سياسياً أكبر ينبثق من السياسات السكانية القديمة التي نظمت جميع جوانب الحياة في كافة أنحاء الجزيرة منذ عشرينيات القرن الماضي (ستروبل ، 2020 ؛ ستروبل ، 2018 ؛ الشهابي ، 2019). تواجه الجهود المبذولة لتغيير هذه السياسات السكانية، مثل الاحتجاجات الجارية في العراق ولبنان تواجه مشاكل ضخمة مما يتطلب إجراء تحولاً كبيراً في هياكل السلطة السياسية والقانونية والقضائية وأنظمة سلطة المدن الحضرية.

رغم ذلك، فإن تغيير البيئات الحضرية يبعث بالتقاؤل. في حين تم الإشادة بالمحتجين في لبنان والعراق لجهودهم في معارضة النظام الطائفي للبلاد ، فقد جرت محاولة سابقة للقضاء على الطائفية في البحرين في أوائل عام 2011 من خلال احتلال مساحات بارزة في جميع أنحاء الدولة حيث عبّر المتظاهرون عن رسالة واضحة تتمثل في توحيد الصفوف في مواجهة السلطة السيادية التي سعت إلى نشر وتنظيم الاختلاف. رغم عدم نجاح هذه الاحتجاجات في تحقيق هدفها إلا أنه تم تحقيق لحظات لاحتمالية تحقق هدف تلك التظاهرات خلال شهري فبراير ومارس 2011 من خلال التحول المكاني المؤقت للمواقع الرئيسية في جميع أنحاء المنامة مما يدل على أهمية الحيز الحضري للاحتجاج إلى جانب ذاكرة احتمالية تحقق الهدف، وإن كانت السلطة السيادية قد دمرتها.

المراجع

- AlShehabi, O. (2019). *Contested Modernity: Sectarianism, Nationalism and Colonialism in Bahrain*. London: Oneworld Academic.
- Gengler, J. (2013). Royal factionalism, the Khawalid, and the securitization of 'the Shi'a problem' in Bahrain. *Journal of Arabian Studies* 3 (1), 69–70
- Hashemi, N., and Postel, D. (Eds). (2017). *Sectarianization: Mapping the new politics of the Middle East*. London: Hurst & Company.
- Mabon, S. (2020). *Houses built on sand: Sovereignty, Sectarianism and revolution in the Middle East*. Manchester: Manchester University Press.
- Mabon, S. (2019). The end of the battle of Bahrain and the securitization of Bahraini Shi'a." *The Middle East Journal* 73(1), 29–50.
- Matthiesen, T. Sectarianization as securitization: Identity politics and counter-revolution in Bahrain', in Hashemi, N., and Postel, D. (Eds), *Sectarianization: Mapping the new politics of the Middle East*, (pp.199-214). London: Hurst & Company.
- Strobl, S. (2018) *Sectarian order in Bahrain: The social and colonial origins of criminal justice*. Lanham, Maryland: Lexington.
- Strobl, S. (2020). A curious form of justice in modern Bahraini history: Being hard on Shi'a and soft on Sunnis. In Simon Mabon (Ed.) *Sectarianism in the longue durée* (SEPAD Report).
- Frederic Wehrey. (2013). Bahrain's decade of discontent. *Journal of Democracy* 24(3), 116–26

النشاط الشعبي في المدينة المنقسمة: إعادة تخصيص المساحة للممارسة

الفنية في موستار (البوسنة والهرسك)

جوليا كارابيللي

تتناول هذه الورقة البحثية ممارسات تشكيل الأماكن في المدن المقسمة من منظور الكاتب ليفيفر مما يعني أنني مهتمة باستكشاف كيف أن التدخلات الإبداعية في البيئة الحضرية مثل فن الجرافيتي والجداريات هي المفتاح في إعادة تصور شكل المدن من الناحية الشعبية. على وجه التحديد، أناقش كيف يستخدم النشاط الفني كأداة لإعادة تخصيص الوقت وإعادة بناء الحيز المكاني (ليفيفر 2000) لتحدي الانقسامات العرقية القومية وأجنداتها. بشكل عام ، تساهم هذه الورقة البحثية في إجراء محادثات أوسع حول كيفية تمثيل المدن المقسمة. بالنظر إلى كتابات باحثين آخرين مثل نيغل (2016) حول المجتمعات المنقسمة، أستعرض أهمية النظر إلى مثل هذا التنظيم الشعبي لاستكشاف مساهمات الحركات القومية والمناهضة للطائفية الداعية لنشر السلام.

تستند هذه الورقة البحثية إلى الخبرة المتراكمة التي تم جمعها من خلال المشاريع التعاونية التي أفرزتها حملة النشاط ذوي القاعدة الشعبية العريضة في مدينة موستار البوسنية إبان العقد الماضي. لقد كتبت على نطاق واسع عن الأنشطة التي تروج لها أبارت، وهي منصة معنية بالأبحاث الحضرية والإنتاج الفني في موستار حيث عملت بها منذ 2009 حتى 2011 (كارابيللي 2018) وأناقش أيضا مثالا آخر من موستار؛ مهرجان فن الشارع الذي بدأ في عام 2012 ليصبح مناسبة سنوية للاحتفاء من قبل المواطنين والسائحين وفناني الشوارع من المنطقة وخارجها مما يثير تساؤلات عدة منها على سبيل المثال: ما هي الدروس المنبثقة من المحاولات الشعبية لتغيير الوضع الراهن من خلال أساليب إبداعية مبتكرة. كيف يمكننا الكتابة عن "المدن المقسمة" بطريقة أكثر تعقيدا تُبرز النضالات الشعبية من أجل التغيير الاجتماعي على نحو أكثر وضوحًا للرأي العام؟ كيف يشهد الفن، كأداة لتشكيل البيئة الحضرية، على هذه الممارسات المضادة؟

وصف موستار بكلمات قليلة

تذكرت موستار كواحدة من أكثر مدن يوغوسلافيا "اختلاطاً" وأصبحت "مدينة مقسمة" عرقياً في التسعينيات بعد التفكيك العنيف لجمهورية يوغوسلافيا الاشتراكية الاتحادية. تم تقسيم المدينة رسمياً بين مجموعتين عرقيتين متعارضتين الكرواتيين والبوسنيين ولإنهاء هذه العداوة في عام 2004 ، تمت إعادة توحيد إدارة المدينة بقوة من قبل الجهات الفاعلة الخارجية (الوكالات الدولية المعنية بجهود إرساء السلام التي يرأسها الاتحاد الأوروبي) التي تبنت نظام تقاسم السلطة والتي كان أدائها حتى الآن باهتاً للغاية فيما يتعلق بتسهيل الحوار السياسي بين الأعراق والتعاون. على سبيل المثال ، لم تتمكن مدينة موستار من انتخاب رئيس بلدية منذ عام 2008. ومع ذلك ، بينما كانت النخب السياسية غير قادرة على التعاون ضمن دوائر النشاط نوي القاعدة الشعبية ، يبدو أن الجهود التعاونية فوق العرقية بدت أكثر نجاحاً (كاربيلي ودييورفيج وسوما 2019)

الممارسة الفنية: مهرجان ستريت آرت في موستار

بدأ مهرجان فن الشوارع خلال 2012 مدفوعاً بحماس مشاريع الإنتاج الفني لمنصة "أبارت" من 2008 إلى 2011. كانت الفكرة الأولية بسيطة: ألا وهي إعادة تشكيل الأطلال الموجودة بطريقة جمالية بهدف رفع مستوى الجماليات الحضرية وتحفيز إجراء محادثات حول مستقبل المدينة والإرث المادي للصراع. لطالما كانت مارينا دجابتش التي أطلقت هذا المشروع شخصية محورية في المشهد الثقافي المحلي. تتحدث مارينا بصوت عالٍ حول الحاجة إلى "المضي قدماً". إنها تعتقد اعتقاداً راسخاً أن الشباب مثلها قد سلبوا إمكانية تحقيق رغباتهم بسبب سياسات موستار الاستقطابية والانقسامية. بمعنى آخر، دعت إلى استخدام الفن والثقافة كوسيلة لخلق مساحة مختلفة لا تحكمها الانقسامات القائمة والمهيمنة.

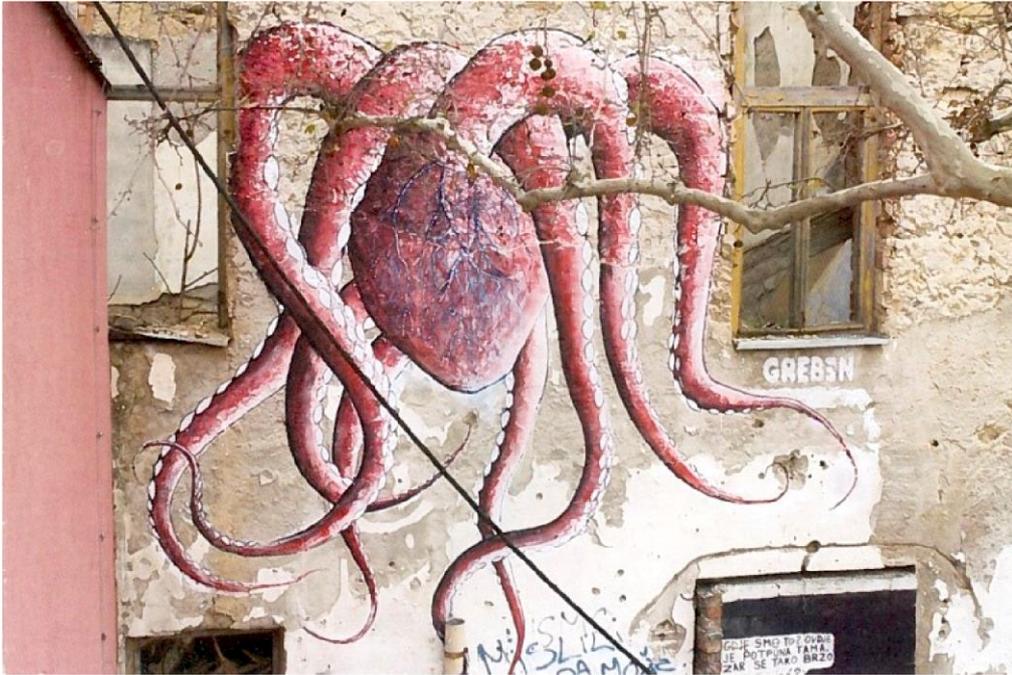
منذ نهاية الحرب ، شهدت المدينة انتشار النصب واللوحات التذكارية تخليداً لذكرى أبطال الحرب (المثيرين للجدل أحياناً) والاحتفاء بهم. كما نعلم ، فإن ممارسة تدوين التاريخ في البنية التحتية للمدينة هي وسيلة قوية للغاية لإعادة توجيه الروايات الحضرية وتعزيز مساعي إعادة صقل وتشكيل الهوية التي لا تزال متناقضة (بالميرجر 2012). على هذا النحو، فإن فكرة توظيف الفن لإعادة ملائمة المدينة تصبح فرصة سانحة لرواية قصة مختلفة عن ماهية موستار وما يمكن أن تصبح عليه. أدرك أن الجداريات قد استخدمت أيضاً لتعزيز الهويات العدائية في المدينة المقسمة، وتعتبر بلفاست مثلاً على ذلك ، أنا لا أزعم أن جميع

التدخلات الإبداعية في المدن تصبح وسيلة لتحدي الانقسامات. بدلاً من ذلك، أريد أن أفكر في الأدوات المتاحة للناشطين ذوي القاعدة الشعبية وكيفية تبني الممارسة الفنية لإمكاناتها الهائلة لإعادة تخصيص المساحة وتقديم مطالبات سياسية واضحة لا تجد لها صدى في الساحات السياسية القائمة.

تتميز أطلال موستار بالوفرة والغزارة بالتأكيد. ففي حين أعيد ترميم وإعمار الجانب الغربي من المدينة على نطاق واسع، فإن المناطق الوسطى والشرقية لا تزال شاهدة على آثار الدمار الهائل. ثمة عدة أسباب لبقاء هذه الأنقاض لكنها في الغالب ناجمة عن نزاعات على الملكية أو نقص التمويل لتنفيذ مشاريع إصلاحية ضخمة. اختارت اللجنة الإبداعية للمهرجان عددًا من الآثار المهجورة في المنطقة الوسطى جنبًا إلى جنب مع البنى التحتية التي أعيد بناؤها بجهود تطوعية لعدد من مالكي العقارات، كما تم توجيه الدعوة عدد من فناني الشوارع المحليين والدوليين لعرض أفكار وتصورات لوضع رؤية لشكل وتصميم المنشآت والبنى التحتية الحضرية لمدينة موستار. على مدى السنوات السبع الماضية، جمع المهرجان فنانيين من العديد من البلدان بما في ذلك الدول الأخرى المتنازع عليها للمشاركة في المشروع الشعبي لإعادة إعمار مدينة موستار من خلال جدرانها. تجسد الأعمال الفنية درجات مختلفة من المشاركة السياسية بدءاً من الدعوات إلى الإدماج والمساواة والسلام والمصالحة إلى الوحدة والتضامن (صور 1 ، 2 ، 3). يتواصل المزيد من مالكي العقارات الخاصة بالمدينة مع الفريق الإبداعي للمطالبة بالاهتمام بمبانيهم وقد انتشرت الأعمال الفنية الآن من المنطقة الوسطى شرقاً وغرباً مما يخلق مسارات جديدة تدعم بالتأكيد إعادة توحيد المدينة.



الفنان: ميتشل بينكو المصور: لوتجيا بوجوفينتش



الفنان: كوراليجيكو جريبين المصور: لوتجيا بوجونوفيتش

هنري ليفيفر وتشكيل الأماكن في المدن المنقسمة

يحتفل مهرجان فنون الشارع على التفكير والتأمل بشكل أعمق في الأسئلة الحاسمة حول العلاقة بين الحيز المكاني والثقافة والتغيير الاجتماعي. عبر استلهام الأفكار من أبحاث هنري ليفيفر، فإن النهج الذي اتبعته حول المدن المنقسمة مكاني لأنه يدور في فلك الحيز المكاني نفسه - أي تشكيل وإعادة تشكيل المساحة الحضرية - حيث أن المدن تُغير وتُشكل وتوجه التطلعات السياسية التي تترجم أو تنافس رؤى المستقبل. بالاعتماد على نظرية ليفيفر لإنتاج الحيز المكاني، يكمن اهتمامي في فهم كيفية إنتاج الحيز الحضري على أنه مقسم وما إذا كان يمكن تحدي هذه العملية. أنا مهتمة حقًا بكيفية تصور الحيز الحضري وتصميمه وبنائه على مستوى الإدارة السياسية. لكن في هذا التقرير، أود التركيز في الغالب على كيفية إعادة تخصيص المدينة وتجربتها وطريقة معاشتها من خلال الفن. يكمن الغرض من هذا العرض الموجز في استكشاف الواقع الفعلي للمدينة (ما هي المدينة) والمخطط (الطرق التي يتم بها التخطيط للمدن المتنازع عليها لتظل منعزلة إلى حد كبير) والمحتمل (الخطط التي يمكن تطويرها من قبل الجماعات ذات القاعدة الشعبية بشكل مستقل عن الدولة).

أستهل بدعوة ليفيفر لمضاعفة قراءات المدينة كوسيلة لتحدي التمثيلات الحضرية وبذلك صياغة استراتيجيات جذرية لتعزيز التغيير الاجتماعي والعدالة (ليفيفر 2000) لومن المؤكد أن مسألة التمثيل مهمة عند التعامل مع دراسة "المدن المنقسمة" نظرًا لميلهم لتصويرها على أنها أماكن للعنف المطلق والتمييز والسلوك الجماعي غير المتسامح مما يفسح مساحة ضئيلة أو معدومة لتخيلها بأشياء أخرى سوى أنها منقسمة (في الحاضر والمستقبل). يجادل ليفيفر بأن الأساليب التي يتم بها تمثيل المدن هي نفسها ممارسة منتجة (1991، 40-46). ينقل تصوير المدينة جوهر "الواقع الحضري" المناسب لمشروع طبقي معين. ومع ذلك، فإن هذا التصوير، كونه بناءً مجردًا هو أيضًا تبسيط للديناميكيات الحضرية، طالما أنها تظل صامتة بشأن الحقائق المعقدة - ولكنها غير متسقة وغير متوقعة إلى حد بعيد - للحياة اليومية.

إن هذه النماذج مبرمجة بمعنى أنها تسهل فهمًا محددًا لما يجب أن تكون عليه المدينة وماذا سوف تصبح في المستقبل. بهذا المعنى، تدعم النماذج فكرة أن الحاضر (والمستقبل) قابل للتخطيط (ويمكن التنبؤ به). بالنسبة إلى ليفيفر، تلعب هذه التمثيلات دورًا مهمًا في كيفية التعرف على المدينة لأنها تشكل تخيلاتنا وتوقعاتنا فضلًا عن الحد من إمكانية تصور التغيير (ليفيفر 1991، 48 - 53). في الواقع، تم إضفاء

الطابع الرسمي على هذه النماذج الحضرية ونادراً ما يتم الاعتراض عليها على هذا النحو إذ تدور الأبحاث بشأن المدن المقسمة حول "حقائق" التقسيم وتركز بشكل أقل على الديناميكيات غير الملموسة (وإن لم تكن أقل واقعية) للتغيير الاجتماعي أو مقاومة مثل هذه النماذج. في المقابل، تثير نظرية ليفيفر لإنتاج الحيز الحضري مواجهة مع الطرق التي يتم بها رسم خرائط المدن وتمثيلها (بعبارات مجردة) من خلال التركيز على الممارسات العرضية والمتناقضة التي تجسدها الحياة اليومية. في الواقع، من خلال العيش في المدن لا يفهم الناس البيئة الحضرية فحسب بل يقررون كيفية الانتفاع بها، وفي كثير من الأحيان، يعيدون ملاءمة هذه البنى التحتية لمواجهة الأيديولوجيات والمعايير المفروضة كما في دراسة الحالة التي أعرضها. بعبارة أخرى، لا يصبح العرض الأكثر تعقيداً للديناميكيات الحضرية ممكناً إلا من خلال النظر إلى تفاعل التصميم الحضري والخطابات السياسية والحركات اليومية أو الشعبية داخل المدينة. يساعد هذا النهج أيضاً على تسليط الضوء على ظهور الفاعلين والحركات التي تحتج على التوجيهات الحضرية القائمة (غالباً ما تُفرض دون موافقة المواطنين) لإفراز وسائل بديلة للعيش والانتفاع بمرافق المدينة. على وجه الخصوص، أسلط الضوء على مطالبة ليفيفر بالإبداع والفن في تخيل وإنتاج فرضيات لمسارات ثورية لتشكيل المستقبل كوسيلة لتحديد أماكن النضال من أجل العدالة في المدينة المتنازع عليها.



في هذا المداخلة القصيرة، أردت أن أستعرض فكرة عن كيفية إعادة المشاريع الفنية ملاءمة وإعادة تشكيل الحيز الحضري لتحدي منطق الانقسام لمدينة منقسمة عرقياً. لقد ازدهرت مشاريع مثل مهرجان فن الشارع في موستار منذ نهاية الصراع حيث يعمل البعض بميزانية قليلة أو بدون ميزانية، والبعض الآخر برعاية هيئات التمويل الدولية ضمن أجندات السلام والمصالحة. من الصعب تقييم تأثير هذه المشاريع في مدن مقسمة. بالتأكيد لا يمكننا تقييم أو قياس المقدار الذي تدعم به مثل هذه المبادرات عمليات المصالحة فهي مقسمة عرقياً. وفي ختام هذا الموضوع، أود أن ألفت الانتباه إلى موضوعين

متراپطين ألا وهما أولا: هذه المبادرات تصبح حاسمة بالنسبة للأفراد الذين ينزعجون من العيش في المدينة المقسمة، أشير هنا إلى أولئك الذين لا يشتركون في السياسة العرقية وأولئك الذين يناضلون بشكل استباقي ضد الاستقطاب العرقي والانقسامات. ثانياً، إعادة تشكيل الجدران (أو الأطلال في هذه الحالة) ورسم الرسائل السياسية بمثابة طريقة مختلفة للعمل السياسي الذي يبدأ باستحداث منصة جديدة يمكن من خلالها التعبير عن المعارضة وتواصل الاستحواذ على مساحة أكبر من المدينة لإثبات أن المستقبل يحتاج إلى التفاوض بشأنه بعيداً عن مهاترات السياسات الحزبية.

المراجع

Carabelli, G. (2018) *The divided city and the grassroots. The (un)making of ethnicity in Mostar*. Palgrave.

Carabelli, G., Djurasovic A., and Summa R. (2019). 'Mostar'. *Special Issue of Space and Polity* 23(3).

Nagle, J. (2016). *Social movement in violently divided societies: Constructing conflict and peacebuilding*, London and New York: Routledge.

Lefebvre, H. (2000). *The right to the city*. In Kofman, E. Lebas, E. (Eds.) *Writings on cities*, (pp. 147- 159). Oxford: Blackwell.

Lefebvre, H. (1991). *The production of space*. Malden, Oxford, and Victoria: Blackwell Publishing.

Palmberger, M. (2012). *Renaming of public space: A policy of exclusion in Bosnia and Herzegovina*. Goettingen: Max Planck Institute for the Study of Religious and Ethnic Diversity Working Paper 12(02).

عناصر الخلاف. الطائفية كعنف استخلاصي وثورة لبنان

سارة فريجونيز

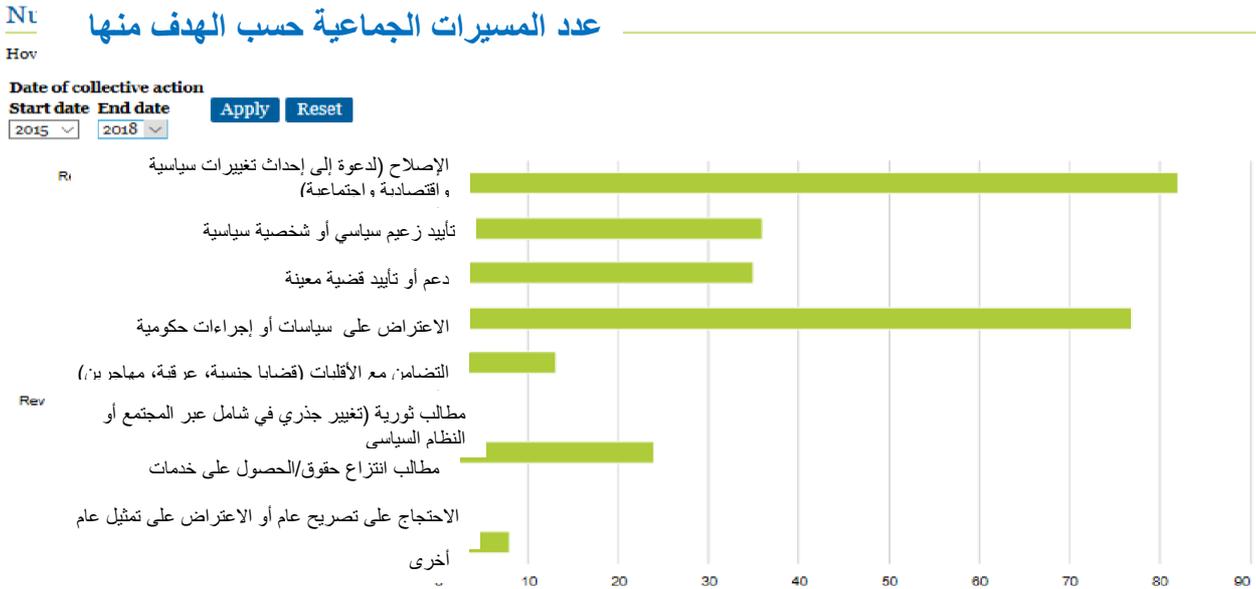
منذ 17 أكتوبر 2019، شهدت المدن اللبنانية احتجاجات واسعة النطاق. بدأت شرارة الاحتجاجات اعتراضاً على فرض السلطات ضريبة شهرية جديدة على خدمات الاتصال عبر الإنترنت مع ضعف البنية التحتية لشبكة الاتصالات وعدم جودها الاستثمارية وفشل بنية الاتصالات السلكية واللاسلكية. في دولة مثل لبنان، أثبت هذا الإجراء من قبل الحكومة أنه سوف يشعل غضب الشارع اللبناني. حيث وفقاً لتقرير حديث أصدرته شركة "ماكزني أند كومباني" الرائدة في مجال استشارات الأعمال خلال 2018، تحتل لبنان المرتبة 130 من بين 133 دولة تعاني من بطء وضعف خدمات الإنترنت بما في ذلك مناطق الحرب الحالية مثل العراق.

في مساء يوم 17 أكتوبر، كانت الشوارع الرئيسية في وسط بيروت بما في ذلك الأنفاق والجسور، تعج بالمتظاهرين سيراً على الأقدام. في الأيام التالية، امتدت الاحتجاجات إلى مدن لبنانية أخرى حيث تخللتها تحطيم رموز السلطة السياسية والطائفية (مثل اللافتات والملصقات والتي تصور أعضاء الحزب مما يلحق العار بالمؤسسة السياسية التي أقرتها اتفاقية الطائف التي أنهت الحرب الأهلية اللبنانية في عام 1989. رغم أن الهدف الرئيسي لاتفاق الطائف كان "إلغاء الطائفية السياسية كهدف وطني أساسي" إلا أن الأمر الواقع خلاف ذلك، فالقطاع العام في البلاد بما في ذلك إعادة الإعمار والتنمية، لا يزال يعتمد على "التوازنات" والمحاصصة الطائفية غالباً كجزء من المحسوبية. وفي هذا السياق، أوضح بو عكار أن "الاتفاقية سمحت للمليشيات التي خاضت الحرب أن تنظم نفسها بين عشية وضحاها كمنظمات دينية وسياسية، وبالتالي تواصل حكم لبنان ما بعد الحرب (بوعكار، 2018، 3).

كانت الاحتجاجات -التي لا تزال مستمرة -واسعة الانتشار بشكل غير مسبوق إذ كشفت التقارير الصحفية زيادة هائلة في عدد الاحتجاجات التي اندلعت في أواخر عام 2019 والتي بلغت 2107 مقابل 256 خلال عامي 2017 و 2018. شهد هذا العام حتى الآن (أي، 29 يناير) تنظيم 476 مسيرة احتجاجية

وفقاً لما أصدره مركز أبحاث (دعم لبنان لعام 2019)¹². ما توجي به هذه المسيرات الاحتجاجية يمثل تحولاً في أهدافها. بين عامي 2015 و 2018، كان الحراك الجماعي يتركز بشكل أساسي حول الأهداف الحزبية - مثل دعم قضية حزبية معينة أو عضو حزبي أو المطالبة بالإصلاح ضد إجراء حكومي محدد - [شكل. 1] بينما تحولت أهداف العمل الجماعي في أواخر عام 2019 نحو مطالبات عامة للتغيير الجذري للنظام الاجتماعي السياسي [شكل. 2].

عدد المسيرات الجماعية حسب الهدف منها

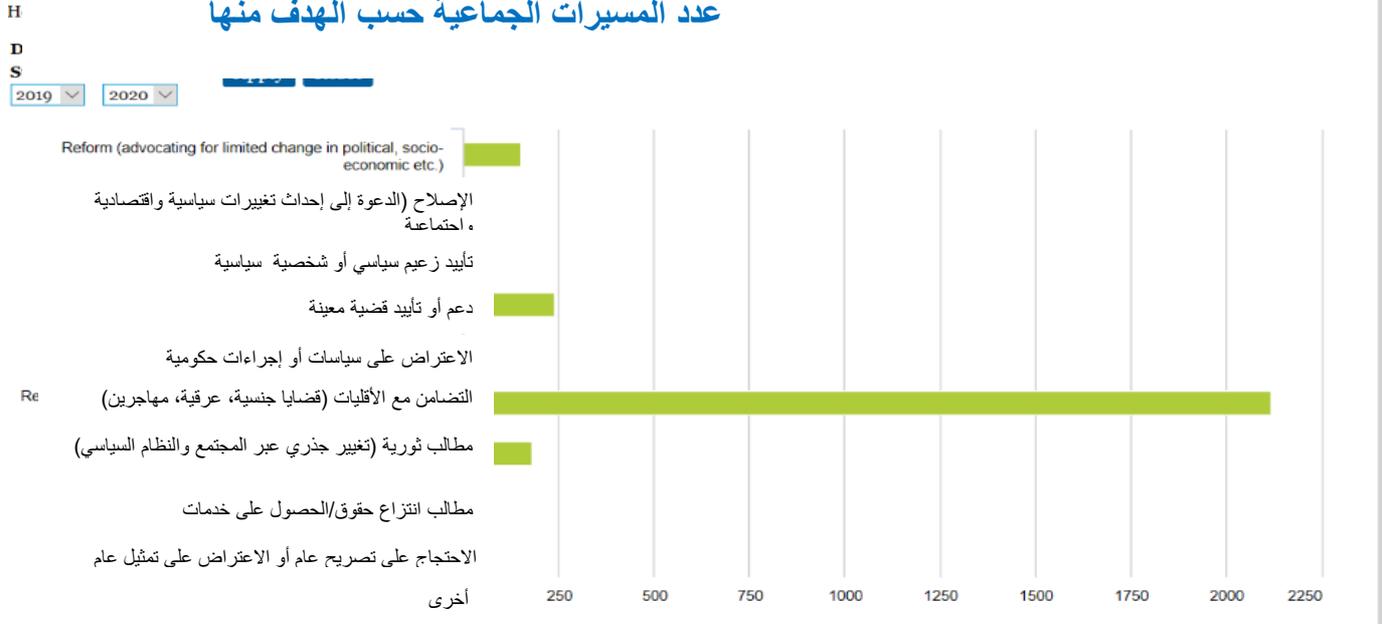


الشكل 1 - المسيرات الاحتجاجية الجماعية حسب الهدف منها ما بين عامي 2015 - 2018، المصدر: دعم لبنان - الرابط: https://civilsociety-centre.org/cap/collective_action/charts

12 المصدر: خريطة المسيرات الاحتجاجية الجماعية في لبنان
الرابط: https://civilsociety-centre.org/cap/collective_action/charts

Number of collective actions by Objective

عدد المسيرات الجماعية حسب الهدف منها



الشكل 2 - المسيرات الاحتجاجية الجماعية حسب الهدف منها ما بين عامي 2019-2020، المصدر: دعم لبنان

الرابط: https://civilsociety-centre.org/cap/collective_action/charts

على الرغم من كونها غير مسبوقة من حيث الانتشار الجغرافي والتكرار في عام 2019، إلا أن الحركات المدنية غير الطائفية تلتف حول القضايا الفردية وتكشف عن الفساد الحكومي في العقد الماضي ومن أبرزها "يو ستنك" احتجاجًا على سوء إدارة أزمة النفايات في عام 2015، والتي سرعان ما أدى نجاحها إلى ظهور حركات سياسية تركزت حول حقوق المواطنين في المدينة مثل بيروت مدينت. بعد أكثر من 100 يوم، كانت الثورة سلمية في الغالب لكنها شهدت أيضًا محاولات عديدة لتفرقة المتظاهرين من قبل الشرطة والجيش اللبنانيين الذين ردوا بشكل عنيف على هذه التظاهرات بما في ذلك الاستخدام المكثف للغاز المسيل للدموع ووضع حواجز دفاعية وسط المدينة. يأتي ذلك في الوقت الذي تعاني فيه البلاد من أزمة مصرفية ومالية طاحنة أدت إلى استقالة رئيس الوزراء اللبناني سعد الحريري، مما تسبب في جمود سياسي لمدة شهرين قبل تشكيل حكومة جديدة حازت على مصادقة البرلمان في 11 فبراير.

في هذا المداخلة القصيرة، أقدم منظورًا أوليًا لتحليل الأحداث الجارية في لبنان ودور الحيز الحضري والطائفية في الخلاف الحالي، فضلًا عن التركيز أيضًا على العناصر المادية خارج المدينة وبيئاتها

السياسية والقوى السياسية التي يحشدونها وبالتالي التشابكات التي يكشفونها بين الطائفية والحركات الليبرالية الجديدة وسياسات إدارة الموارد الطبيعية.

الجغرافيا الحضرية للاحتجاج

ترتبط احتجاجات لبنان بالسياق العابر للحدود الوطنية للانتفاضة الحضرية - بما في ذلك الربيع العربي وحركة الاحتلال ، والاحتجاجات الأخيرة في هونغ كونغ وسانتياغو - والتي تطالب منذ عام 2010 على الأقل بالحقوق الأساسية والحصول على الخدمات والموارد والبنى التحتية. عبر هذه المناطق الحضرية، كانت ردود الشرطة المدججة بالسلاح عنيفة ضد المتظاهرين ، مما أدى إلى ضبابية الفروق الإقليمية بين الدول المتقدمة ودول العالم الثالث النامية عندما يتعلق الأمر بالتعامل الأمني مع الاحتجاجات. على سبيل المثال ، جون بيتس ، مساعد المفوض السابق لشرطة لندن أثناء تقديم المشورة للحكومة البحرينية بشأن إصلاح قطاع الشرطة على خلفية احتجاجات دوار اللولو في عام 2011 ، وصف أعمال الشغب في البحرين بأنها لا تختلف عن تلك التي واجهتها المملكة المتحدة نفسها قبل عقدين فقط من الزمان (جونز ، 2011). شيد المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية المُشكل عقب الثورة ما بين 2011 و 2012 أسوارًا "مؤقتة" وجدران خرسانية عبر شوارع وسط القاهرة لإنشاء مناطق عازلة بين المحتجين ومواقع مؤسسات الدولة في ميدان التحرير. إن تحويل الأماكن التي يفترض أنها ساحات مدنية بحتة إلى مناطق عسكرية خاضعة للسيطرة، يشبه تماماً ما حدث مؤخرًا في شوارع وسط بيروت، حيث أقامت الشرطة والقوات المسلحة جدرانًا معدنية لإبعاد المتظاهرين عن مبنى البرلمان في ساحة النجمة والحكومة في مبنى السراي على المطل على الهضبة.

إن المدن هي تعبيرات مكانية عن حشد الفئات (هارفي 2008) خلال فترات زمنية عاش فيها معظم سكان الكوكب في المدن وحيث أصبحت المدن والعواصم الإقليمية ذات أهمية استراتيجية من الناحية المالية بشكل متزايد، يشكل الحيز الحضري أرضًا مادية ورمزية حاسمة للمطالبات الاجتماعية والسياسية والمطالبة بالتغيير (هارفي 2012). أصبحت المطالبة بحق مختلف في المدينة ومواردها -والقمع الذي تواجهه هذه المطالب من سمات الاحتجاج ما بين العالم المتقدم والعالم النامي الحضري وسط ارتفاع أسعار المساكن وغياب المساواة وتكافؤ الفرص، وانتشار الفساد الحكومي والتي تساهم جميعها في عزل الموارد

عن سكان الحضر (هارفي، 2012). يتمثل جزء لا يُستهان به من الحشد الجماهيري الحالي والمطالبة بتغيير جذري في لبنان في استعادة وإعادة تصميم مساحات حضرية محددة.

لأول مرة منذ نهاية الحرب الأهلية وعلى سبيل المثال، تمكن المتظاهرون من الدخول إلى عدد من المباني داخل "سوليدير"¹³ المنطقة المركزية التي أعيد بناؤها بعد الحرب الأهلية - والتي كانت معطلة وتنتظر إعادة التطوير منذ أوائل التسعينيات مثل المسرح الكبير وكنيسة القديس فنسنت دي بول وسينما متروبول السابقة. أدى مشروع برأس مال مشترك بين القطاعين العام والخاص وتحت إدارة شركة "سوليدير" المعنية بإعادة إعمار وسط بيروت وبوساطة من مجلس الإنماء والإعمار، إلى ضرورة إحياء مشروع إعادة إعمار بيروت الذي يهدف إلى خلق "منطقة محايدة" ترمز إلى لبنان جديد للجميع. ومع ذلك، نظرًا لارتفاع أسعار العقارات، وغياب توافر الأماكن والمساحات العامة والخدمات عالية التكلفة، إلى جانب عدم الاستقرار الاقتصادي والجيوسياسي المحلي والإقليمي، أصبحت منطقة وسط بيروت أشبه بساحة عامة لا يمتلكها أي شخص. وقد أوضح ساري مقدسي هذه النقطة منتقدا عملية إعادة الإعمار:

"ما يبدو أن سوليدير والحريري يمثلانه بالضبط هو اضمحلال الدولة، بغض النظر عما يمكن أن يسميه المرء المجال العام أو المجتمع المدني ويعكس استغلال وهيمنة وسطوة رأس المال بوجه قبائح. وربما لهذا السبب تتجنب الشركة أي نقاش حول الهوية الوطنية اللبنانية إلا فيما يتعلق بجموعة صور باهتة ترويجية مضللة". (ساري مقدسي 1997، 693)

إن، فإن استحواد المتظاهرين على مساحات من المدينة ليس فقط وسيلة للاحتجاج، بل هو رسالة أساسية ومطالب: إعادة تصميم مكاني للوضع الراهن للحركة الليبرالية الجديدة باعتباره استحقاقاً أصيلاً لواقع المدينة. هذا ليس فقط لمنافسة النظام الاقتصادي الليبرالي الجديد وتداخله الوثيق مع النظام السياسي الطائفي (بو عكار 2019) ولكن أيضاً لإعادة استحضار الذكريات الوطنية الجماعية واستعادة الحيز المكاني للوطن المسلوب. وقد تجسدت هذه المفاهيم من خلال سلسلة بشرية تمتد على طول الساحل من صيدا في الشمال

إلى صور في الجنوب؛ يوم "نزهة وطنية" لاستعادة الساحل من الخصخصة؛ واستعراض مدني من قبل عدد من المجموعات التي حلت محل العرض العسكري التقليدي في ساحة الشهداء في 22 نوفمبر. هذه الوسائل الجديدة لإبعاد الأمة عن الوضع الطائفي الراهن تعيد تأسيس حق مختلف للوصول إلى المشاعات الحضرية بما يتماشى مع حجة هارفي بأن الحق في الاستمتاع بالمدينة والانتفاع بمرافقها أهم من الحقوق الفردية والاستفادة من "الموارد التي تجسدها المدينة: إنها حق جماعي وليس حقًا فرديًا لأن تغيير المدينة يعتمد حتمًا على ممارسة سلطة جماعية لاحتكار جهود وعمليات التحضر " (هارفي 2008، 1).

تم عرقلة هذه الممارسة الجماعية بشدة بسبب الحرب الأهلية التي نشبت بين 1975 - 1990 وما أعقبها. في عام 1991، أدى قانون العفو إلى غياب المبادرات التي تقودها الدولة لتعقب المسؤولين عن العنف وخلق حالة من الفراغ بالدولة حول قضايا العنف وعلاقة البلاد بماضيها.

مقومات الاحتجاج

شهدت الثورة اللبنانية مؤخرًا تصعيدًا للعنف في الشوارع في الفترة التي سبقت تشكيل حكومة جديدة في يناير واتهام الشرطة بارتكاب انتهاكات من قبل منظمة هيومان رايتس ووتش (2019)، ومحاولات لإخماد الاحتجاج خاصة من قبل المؤيدين لحزب الله وحركة أمل. في 11 فبراير 2020، اندلعت اشتباكات بين المتظاهرين والشرطة والجماعات المناهضة للاحتجاجات على الطريق الدائري الذي يفصل وسط المدينة المعاد بناؤه (حيث يوجد البرلمان والقصر الحكومي) عن بقية المدينة مما تسبب في إصابة أكثر من 300 شخص. على الرغم من هذه التطورات، ظل جوهر الحركة غير طائفي يهدف إلى التغيير الكامل للنظام السياسي والاقتصادي، واستخدم الحيز الحضري كأدوات للمطالبات الاجتماعية والاقتصادية ضد التعبيرات المكانية للبيرالية الجديدة / الوضع الطائفي الراهن.

ومع ذلك، فإن جوهر العمل الجماعي منذ أكتوبر الماضي ليس حدثًا حضريًا بل حدثًا يتعلق بمنطقة الشوف الجبلية الممتدة من جنوب بيروت إلى منطقة جبل لبنان إلى الشرق حيث اندلعت سلسلة من حوالي 100 حريق غابات من بين الأسوأ منذ عقود في الفترة من 13 إلى 16 أكتوبر مما أدى إلى إتلاف 1200 هكتار (2965 فدانًا) من الغابات. وفقًا لأحد خبراء مخاطر حرائق الغابات في لبنان، جورج متري (أزهرى، 2019). أسفرت الحرائق عن مقتل شخص وإجلاء السكان من منازلهم وتضرر المدارس

والشركات (حداد، 2019). إذا كانت الحرائق على الأقل جزئية، ناجمة عن أسباب طبيعية مثل ارتفاع درجات الحرارة (وإن كانت مرتبطة بتغير المناخ) وقوة الرياح ، فإن تأثيرها التدميري كان سياسياً: في حين اندلعت الحرائق ودُعيت دول أخرى بما في ذلك إيطاليا وقبرص والأردن إلى المشاركة في جهود الإنقاذ. توقفت ثلاث طائرات إطفاء ممولة جماعياً عن العمل في مطار بيروت الدولي بسبب فشل وزارة الداخلية في تمويل صيانتها وإصلاحها (حداد 2019). علاوة على ذلك ، عانى لبنان من نقص في رجال الإطفاء في العام السابق حيث تأخر تعيين المرشحين الناجحين في محاولة لسد فجوة المحاصصة الطائفية في القطاع على الرغم من أن الدستور لا يشترط التوازن الطائفي لوظائف الخدمة العامة.

في هذا السياق ، أصبحت التفسيرات الجيوسياسية التقليدية للبنان كدولة تعاني من ارتفاع مزمن في وتيرة العنف الطائفي الذي توجّه الصراعات الجيوسياسية الإقليمية (لا سيما بين المملكة العربية السعودية وإيران) مما جعل الطائفية المحلية إطاراً مقيداً للتحليل. بدلاً من ذلك ، يلزم التحليل فهم التقاطع بين السياسة الطائفية والاقتصاد الليبرالي الجديد والتدهور البيئي حيث نجد الموارد الطبيعية أو حتى العناصر الفردية - مثل الخشب والنار والماء والرمل والجسيمات الكيميائية - التي يسوء استخدامها في خدمة الأسواق الليبرالية الجديدة والتي يقرها عدم كفاءة وفساد الحكومة مما يهدد حق السكان في الحياة وفي حالة الحرائق - الحق في التنفس (نيوفيهاموس 2018)

من أمثلة إساءة استخدام الموارد / العناصر في لبنان ما يلي:

- الخصخصة والتحضر في جزء كبير من الخط الساحلي للبلاد (2.5 مليون متر مربع وفقاً للبيانات الصادرة عام 2014 من قبل وزارة الأشغال العامة والنقل (نقلاً عن شركات فاور، فيرديل وديكتافون 2019) غالباً عن طريق الاحتلال غير القانوني للأراضي (معظمها مخصص للسياحة في شمال بيروت ولأغراض السكن في جنوب بيروت) إذ تعلم الدولة بهذا الأمر وتتسامح معه وكذلك تسهل مثل هذه الممارسات غير القانونية (شركات فاور، فيرديل وديكتافون 2019).
- الرمال والصخور والحطام. النشاط البشري مثل المحاجر غير القانونية -ازدهار صناعة مواد البناء والإنشاءات بعد نهاية الحرب - إضفاء الطابع الحضري على المنطقة الجبلية.
- أدت التغييرات التي طرأت على طرق الري إلى زيادة مخاطر الانهيارات الأرضية وحطام المباني وتساقط الحطام على المناطق المأهولة (عبد الله وجيليت 2019).

- **مياه الفيضانات:** على الرغم من ضعف البيانات الحكومية المتاحة، ثمة أدلة على زيادة وتيرة الانهيارات الطينية والفيضانات المفاجئة. بعضها حدث أثناء الاحتجاجات مما دفع المتظاهرين إلى القول إنهم إذا لم يغلّقوا الطرق فإن الفيضانات ستؤدي دورها. تشكل الفيضانات العادية والفيضانات السريعة خطورة على البنية التحتية وعلى الزراعة كما أنها تسببت في نزوح المجتمعات وعزلها. ترتبط الفيضانات في الغالب بالعوامل البشرية مثل البناء والتحصن غير القانونيين، وملء المجاري المائية بالحطام وحتى النفايات (عبد الله 2019).
- **ملوثات الهواء والمحروقات.** تنتشر المواد الهيدروكربونية وتتخطى المستويات الدولية الآمنة خاصة في الطرق السريعة الرئيسية. وتعزو التركيزات المتزايدة لتلك المواد إلى توجه الحكومة لغض الطرف عن تطوير وسائل النقل العام منذ نهاية الحرب الأهلية في حقبة التسعينيات ، وحثهم على تشجيع الاقتراض لشراء السيارات مما ضاعف من كمية السيارات المستوردة (فيرديل 2019). وتعتبر المستويات الخطرة لملوثات الغلاف الجوي الأخرى الناتجة عن الاحتراق - مثل بنزو (أ) البيرين - "أعلى بنسبة 60% إلى 99% من تلك النسب في معظم المدن حول العالم (بعلبكي، 2018، 261).
- **النفايات الصلبة.** في غضون 2015، نشبت أزمة القمامة بسبب امتلاء مكبات النفايات وغياب المواقع البديلة واستراتيجيات إدارة النفايات المستدامة مما أدى إلى حشد السكان في حركة احتجاجية واسعة تسمى "طلعت ريحتكم" إلى جانب أزمات مكبات النفايات على المدى القصير والفشل المتراكم وغياب المساواة في الخدمات البلدية وإدارة النفايات العامة ، بعد تعطل القطاع خلال فترة نشوب الحرب الأهلية مما أدى إلى إلقاء النفايات الصلبة على نطاق واسع على امتداد الساحل والحرق غير القانوني وفي حالات نادرة، الاستعانة بعدد من الجهات الفاعلة الخاصة والمنظمات غير الحكومية في تقديم حلول مستدامة لإدارة النفايات (فرح وفرديل 2019).

إن القضايا البيئية والأولية مثل تلك المذكورة أعلاه هي التي تحل حاليًا محل القضايا الدينية - السياسية كعوامل محفزة للحراك الجماعي في لبنان. في هذا السياق ، هناك حاجة إلى نهج سياسي بيئي والذي يدرك الروابط بين الإدارة البيئية (أوالافتقار إليها) ومجموعات القوى السياسية والاقتصادية الأوسع ، والتي تكشف عن العنف الهيكلية الأوسع حيث تصبح هذه العناصر والموارد مندمجة مع بعضها (لي بيلون ودفي 2018). هذا العنف الهيكلية والأزمات الاجتماعية المادية المتداخلة التي يغذيها وتداعياتها على الطائفية السياسية وارتباطها بالحرب الأهلية تلمس بشكل أساسي الفروق بين مرحلتي الصراع وما بعد الصراع في

لبنان. علم البيئة السياسية "يعترف بالموارد والبيئة كأشياء اجتماعية مادية معقدة تعكس مجموعة متنوعة من الممارسات والخطابات، ولكن أيضًا كموضوعات تحظى بأشكال معينة من التمثيل" (لي بيلون ودفني 2018 ، 248). مع اندلاع حرائق الغابات خلال شهر أكتوبر الماضي، تطورت خطوط تقسيم اجتماعي جديدة إلى جانب أساليب جديدة للحشد الشعبي. من جانب واحد، ثمة نظام دولة فاسد وغير كفاء يشوبه النزاعات الطائفية فضلاً عن المحسوبية الطائفية منذ نهاية الحرب الأهلية ومثالا على ذلك تصريح النائب اللبناني ماريو عون في خطاب متلفز بأن الحرائق استهدفت القرى المسيحية. من ناحية أخرى، ثمة حركة مواطنين مترابطين ومنظمين ومستعدين للحشد بمنأى عن التحيز الطائفي من أجل مساعدة المجتمعات المتضررة من الحرائق. ما بدأ يظهر هو إعادة مواءمة محاور الخلاف السياسي: لم يعد الأمر متعلقاً باختيار مؤيدي الأحزاب السياسية حركات الاحتجاج (كما حدث مع "ثورة الأرز" عام 2005) بل باصطفاف المواطنين ضد النخبة الطائفية التي كانت تعرض المواطنين لخطر الموت. تتجنب البيئة السياسية القيود المفروضة على أي تصورات جيوسياسية للثورة اللبنانية حيث تمثل البيئة السياسية "نطاقاً أوسع من العنف أكثر من مجرد تصورات جيوسياسية.

إن استيعاب مجموعة أوسع وأكثر دقة من العلاقات بين عمليات الصراع وأشكال العنف "بما في ذلك أشكال العنف البيئي البطيء مثل الناتج عن التلوث (لي بيلون ودفني 2018، 246). تُضفي الحياة السياسية والاقتصادية في لبنان طابعاً مثاليًا على الهوية والسياسة الطائفية (من المفترض أنها في خدمة المجتمع الديني) كحقيقة مسبقة بدلاً من كونها بنية اجتماعية وثقافية (مقدسي 2000 ، فريجونيز 2019) على هذا النحو، يتم حشد الهويات الطائفية لإخماد الأصوات المطالبة بتحمل المسؤولية عن كل من العنف الجسدي في الحرب والعنف المنهجي بعد الحرب. لا يمكن أن يقتصر القضاء على النزعة الطائفية (فريجونيز 2019) على نهج "عمى الألوان" بل يكون مصحوباً بالاعتراف به كنظام للعنف باعتباره "خطاب الحقيقة شبه المهيمن الذي يدعم ويسعى إلى موارد شرعية قائمة على التراكم الرأسمالي في شكل الكشف عن المشاعات وغيرها من الحقوق الحصرية ذات الصلة بالانتفاع بالخدمات (روبينز 2012) (لي بيلون ودفني 2018 ، 248).

الخاتمة

في ضوء ذلك، يمكن التعامل مع الأزمة اللبنانية الحالية على أنها أزمة إدارة وتدبير موارد. إن نشوب الحرب واستخراج الموارد متشابكان بشكل وثيق بالطبع من خلال إضفاء الطابع الإقليمي على الموارد والتداعيات العنيفة لذلك الأمر على السكان المقيمين (مبيني 2019) لكن في حالة لبنان، وفقاً لعناصر الخلاف مثل الماء والرمل والنفايات الصلبة والملوثات الدقيقة تسمح بترسيخ روابط عميقة تربط بين الحرب الأهلية في لبنان ومرحلة ما بعد الصراع في نفس الوضع السياسي والاقتصادي الطائفي. اعتدنا أن يصور المحللون الجيوسياسيون لبنان على أنها "دولة ضعيفة" إلا أنه هو في الواقع يسودها نظام سيادة طائفي صارم نشأ عن الاستعمار الغربي الحديث، وتطرف خلال الحرب الأهلية والآن يعرض مواطنيه بشكل متزايد إلى مواطن ضعف بيئية ومعيشية.

إن التعامل مع الأزمة اللبنانية على أنها أزمة لاستخراج الموارد من خلال نهج البيئة السياسية، يسمح بتفكيك الانقسامات بين الريف - حيث يتم استخراج الموارد بشكل أساسي - والمدن - حيث يتم إعادة توزيع الفائض من تلك الموارد. إن النشاط البيئي لحماية وادي بسري على الحدود مع محافظة جنوب لبنان من بناء سد ممول من البنك الدولي هو مثال على ذلك حيث أعرب المتظاهرون في الميادين الحضرية والنشطاء المعنيين بالقضايا البيئية في بسري عن دعمهم وتأييدهم وتضامنهم الكامل لمطالب الشارع والمحتجين في إطار زخم الثورة. تسمح البيئة السياسية برؤية الثورة اللبنانية ليس محصورة في الحيز الحضري ولكن مع تداعيات تطغى على الثنائيات الحضرية / الريفية، وكذلك الصراعات / ما بعد الصراع من خلال العناصر في صلب الخلافات بين الدولة والمتظاهرين. في لبنان، ليست المدن وحدها هي التي تصبح تضاريس للتغيير الاجتماعي والسياسي، بل "العناصر المادية المعقدة والسياسية وغير المدروسة التي تتفاعل مع المدينة وتشكلها مكانياً وسياسياً" (فريجونيوز 2019). ثمة حاجة إلى إجراء مزيد من البحث لفهم كيف وأين ولماذا تصبح موارد وعناصر محددة عوامل لإشعال فتيل الحراك الجماعي في ضوء سوء استخدامها.

المراجع

- Abdallah, C. (2019). Risks (II): Floods and human activities. In Atlas of Lebanon. New Challenges., 82–83. IFPO/CNRS Liban.
- Abdallah, C, & Gillette, C. (2019). Risks (I): Forest fire, mass movements and human activities. In Atlas of Lebanon. New Challenges, 80–81. IFPO/CNRS Liban.
- Azhari, T. (2019). Lebanon wildfires: Hellish scenes in mountains south of Beirut. <https://www.aljazeera.com/news/2019/10/hellish-scenes-wildfires-engulf-lebanon191015191252866.html>
- Baalbaki, R., Nassar, J., Salloum, S., Shihadeh, A.L., Lakkis, I., and Najat A. Saliba. (2018). Comparison of atmospheric polycyclic aromatic hydrocarbon levels in three urban areas in Lebanon. Atmospheric Environment, 179 (April), 260–67. <https://doi.org/10.1016/j.atmosenv.2018.02.028>
- Bou Akar, H. (2018). For the war yet to come: Planning Beirut’s frontiers. Stanford, CA: Stanford University Press.
- Faour, E.V., and Dictaphone Group. (2019). Disputes over the maritime public domain.” In Atlas of Lebanon. New Challenges, 72–73. IFPO/CNRS Liban.
- Farah, J, and Verdeil, E. (2019). The garbage crisis. In Atlas of Lebanon. New Challenges, 102–3. Beirut: IFPO/CNRS Liban.
- Fregonese, S. (2019). War and the city: Urban geopolitics in Lebanon.
- Haddad, J. (2019). Lebanon is on fire. The New York Times, October 19, 2019, sec. Opinion. <https://www.nytimes.com/2019/10/19/opinion/international-world/lebanon-is-onfire.html?auth=login-email&login=email>
- Harvey, D. (2008). The right to the city. New Left Review 53.
- Hopkinson, A. (2013). Gabriele Basilico obituary. The Guardian, February 25, 2013, sec. Art and design. <https://www.theguardian.com/artanddesign/2013/feb/25/gabriele-basilico>.
- Human Rights Watch. (2019). Lebanon protests. Human Rights Watch. 2019. <https://www.hrw.org/blog-feed/lebanon-protests>
- Lebanon Support. (2019). “Map of collective actions in Lebanon: Civil society knowledge centre. 2019. https://civilsociety-centre.org/cap/collective_action

LeBillon, P., and Duffy, R.V. (2018). Conflict ecologies: Connecting political ecology and peace and conflict studies. *Journal of Political Ecology* 25 (1), 239.
<https://doi.org/10.2458/v25i1.22704>

Makdisi, S. (1997). Laying claim to Beirut: Urban narrative and spatial identity in the age of Solidere." *Critical Inquiry* 23 (3): 660–705.

Makdisi, U. (2000). *The culture of sectarianism: Community, history, and violence in nineteenth century Ottoman Lebanon*. Berkeley, CA.: University of California Press.
<http://search.ebscohost.com/login.aspx?direct=true&scope=site&db=nlebk&db=nlabk&AN=65749>

Mbembe, A. (2019). *Necropolitics. Theory in forms*. Durham: Duke University Press.

McKinsey & Company. (2018). "Lebanon's economic vision and ways to achieve it.
<https://www.economy.gov.lb/media/11893/20181022-1228full-reporten.pdf?fbclid=IwAR1D3dyuF33kZKS07CWomlljvLPFaOpA4Rb213Ve3PDbhchHF6ijsdcqRIQA>

Nieuwenhuis, M. (2018). Atmospheric governance: gassing as law for the protection and killing of life. *Environment and Planning D: Society and Space* 36 (1), 78–95.
<https://doi.org/10.1177/0263775817729378>

The Daily Star Lebanon.(2018). Forest rangers protest at Baabda against stalled appointments. *The Daily Star Lebanon*, March 21, 2018.
<http://www.dailystar.com.lb/News/Lebanon-News/2018/Mar21/442472-forest-rangers-protest-at-baabda-against-stalled-appointments.ashx>

Verdeil, E. (2019). *Power and energy: Dependency on hydrocarbon, pollution and shortage*. In *Atlas of Lebanon. New Challenges*. Beirut: IFPO/CNRS Liban.

الكشف عن تجليات الواقع المرير:

الحياة اليومية للفلسطينيين في القدس الشرقية المتنازع عليها

عادل رويشد

ألصقت قوات الاحتلال الإسرائيلي في القدس الشرقية خلال يوم الثلاثاء الموافق 21 نوفمبر 2019 أوامر بإغلاق لمدة ستة أشهر عدد من المدارس والمساجد والمراكز الطبية والمؤسسات الإعلامية الفلسطينية في القدس الشرقية. في غضون ذلك، صرح وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي آنذاك غلعاد اردان بأن هذه الإجراءات ضرورية للتصدي لهذه المؤسسات التي تُمارس أنشطة من شأنها تشجيع تطلعات الفلسطينيين ضد الخطط السياسية الإسرائيلية، وتعرض الحقوق السيادية لدولة إسرائيل في المدينة للخطر. وأضاف الوزير الإسرائيلي أن هذه المؤسسات تعمل نيابة عن السلطة الوطنية الفلسطينية في القدس الشرقية مما يُعد انتهاكا واضحا لاتفاقية أوسلو للسلام. علاوة على ذلك، تم استجواب مدراء هذه المؤسسات الفلسطينية من قبل ضباط المخابرات الإسرائيلية وهدوهم بالسجن. من جانبها، احتجت المؤسسات الفلسطينية في المدينة على هذه الأوامر الإسرائيلية واعتبرتها اعتداءً صارخاً على حقهم في التعليم والعبادة والعلاج الطبي وكذلك على حقهم في حرية التعبير في القدس الشرقية. في الوقت نفسه، أعرب العديد من المراقبين عن أسفهم إزاء غياب إرادة سياسية حقيقية للقيادة الفلسطينية لحماية حق هذه المؤسسات في الوجود والعمل وتقديم خدماتها في المدينة. بالإضافة إلى ذلك، أعربوا عن استيائهم من عدم فعالية وعدم كفاءة هذه القيادة في تقديم الدعم المناسب، وخلصوا إلى أنهم تخلوا عن هذه المؤسسات. وأشار هؤلاء المراقبون إلى أن اتفاقية أوسلو للسلام أسفرت عن تقييد حقوق سكان القدس الفلسطينيين لتلقي الرعاية الاجتماعية والخدمات الصحية (ميو 2019).

بين المطرقة والسندان

لم تؤثر نتائج عملية أوسلو للسلام سلباً على كافة جوانب حياتهم فحسب، بل أضعفت أيضاً قدرتهم على الحفاظ على وجودهم في المدينة. في هذا الصدد، أظهر انخفاض أعداد وخدمات مؤسسات المجتمع المدني في القدس الشرقية خسارة عنصر هام كان يغطي بعض الخدمات الصحية والاجتماعية والرفاهية الأساسية نتيجة لإخضاع الفلسطينيين ومؤسساتهم لأجندات سياسية.

خلال سعيها لترسيخ دورها السياسي في المدينة، وضعت الحكومات الإسرائيلية والفلسطينية المتنازعة هذه المؤسسات في حالة مزدوجة من الإقصاء. وهكذا، بين مطرقة حالة الإقصاء التي تمارسها للحكومة الإسرائيلية وسندان حالة الإقصاء التي تمارسها أيضاً القيادة الفلسطينية وحرمت المؤسسات الفلسطينية من حقها في العمل وتقديم الخدمات بعد توقيع الاتفاقية.

بالاعتماد على المؤلفات الأكاديمية لنظرية حالة الاستثناء، يتبين أنه من أجل ترسيخ السلطة السياسية والشرعية، تميل الحكومات إلى استبعاد جزء من السكان وإخضاعهم لقوانين الطوارئ والاستثنائية مما يؤدي إلى تعليق العمل بالقوانين العادية وحرمان الناس من حقوقهم السياسية والمدنية التي جعلت حياتهم جوفاء (مابون 2017: 4-1783).

حُرِّم المقدسيون الفلسطينيون من حقهم في إنشاء وإدارة مؤسساتهم في القدس الشرقية، فضلاً عن حرية التعبير والتعليم والعبادة والعلاج الطبي في المدينة. تصاعدت وتيرة تأسيس مؤسسات المجتمع المدني في القدس الشرقية طوال السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين ويعزو إلى سياسات التمييز التي تمارسها إسرائيل بشأن تقديم خدمات اجتماعية ورفاهية فعالة للفلسطينيين الذين يقطنون في المدينة مما دفع النشطاء الفلسطينيين إلى إنشاء هذه المؤسسات وتسجيلها على أنها غير سياسية. وقد تبلور الهدف الرئيسي لهذه المؤسسات حول معالجة أوجه القصور وتوفير خدمات الرعاية الأساسية للفلسطينيين في مجالات الصحة والتعليم بالإضافة إلى القضايا الثقافية والإنسانية.

بعد استبعاد مدينة القدس الشرقية من اتفاقية أوسلو للسلام خلال 1993 ، التي تم توقيعها بين دولة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية ، تنازع كل طرف على إثبات دوره وترسيخ شرعيته السياسية في القدس الشرقية (كلاين 2008: 64) لذا فإن وجود مؤسسات فلسطينية مقدسية مستقلة في القدس الشرقية يشكل تحدياً لكل من الحكومتين الإسرائيلية والفلسطينية على حد سواء. وبالتالي، برزت الحاجة السياسية لكل من الحكومتين الإسرائيلية والفلسطينية لاحتواء هذه المؤسسات غير الحكومية والسيطرة عليها وتنظيم أنشطتها وخدماتها في المدينة عقب اتفاق أوسلو (سوليفان ، 1996: 98).

أنماط القوة الإسرائيلية

فيما يتعلق بالحكومة الإسرائيلية، فإن وجود مؤسسات فلسطينية مقدسية في المدينة يتحدى طموحاتها السياسية التي اعتبرت القدس الشرقية جزءًا لا يتجزأ من العاصمة السياسية غير المقسمة والأبدية لدولة إسرائيل. ومن ثم، واصلت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة إقصاء هذه المؤسسات عن المدينة بعد أوصلو. تجلى هذا الإقصاء في فرض أنماط مختلفة من السلطة ضد وظائف وخدمات هذه المؤسسات في القدس الشرقية. كانت سياسة التمييز العنصري هي النمط الأول للسلطة الذي استخدمته الحكومات الإسرائيلية ضد هذه المؤسسات بهدف دفع هذه المؤسسات إلى الإغلاق والخروج من المدينة. على عكس المؤسسات الإسرائيلية، واجهت المؤسسات المقدسية الفلسطينية قيودًا صارمة وإجراءات قسرية. ووفقًا لـ "بايس"، فإن هذا التهميش العنصري يرجع إلى حقيقة أن "منظمات المجتمع المدني الفلسطيني ... لم تشكل أبدًا جزءًا من المشروع القومي الصهيوني اليهودي"، مشيرًا إلى أن السلطات الإسرائيلية منعت أنشطة بعض هذه المؤسسات، أو امتنعت عن تقديم الدعم للآخرين، أو حددت شكل الموارد المقدمة للمؤسسات الأخرى (بايس 2003: 67). علاوة على ذلك، كثفت سلطات الاحتلال الإسرائيلي من حالة التهميش للمؤسسات الفلسطينية من خلال فرض القوانين الإسرائيلية عليها بخلاف تلك الموجودة في باقي الأراضي الفلسطينية حيث سادت قوانين الاحتلال العسكري (جوبه 2019: 18).

بالإضافة إلى هذا التمييز، فرضت سلطات الاحتلال الإسرائيلي إجراءات عقابية لتنظيم خدمات هذه المؤسسات من خلال فرض لوائح تنظيمية جائرة عبر تقديم قانون المؤسسات الذي يمنح صلاحيات واسعة للجهة الإسرائيلية المعنية بتسجيل وترخيص تلك المؤسسات حيث مكنه ليس فقط من التحقيق في ترخيص مؤسسات المجتمع المدني هذه، ولكن أيضًا من إلغاء تسجيلها تمامًا وفقًا لتقديره المطلق (بايس: 2003: 68). وبالتالي، شرعت جهة التسجيل والترخيص الإسرائيلية في تنظيم المؤسسات من خلال شرط تقديم خدماتها التفصيلية والميزانيات المالية على أساس سنوي. في كثير من الحالات، اتهمت المؤسسات بالفشل في الالتزام باللوائح الإسرائيلية ومعايير المتطلبات وحظر حساباتها المصرفية الإسرائيلية. علاوة على ذلك، ألزمت هذه السلطات العديد من المؤسسات بالكشف عن مصادر التمويل لأنشطتها وخدماتها. بحجة جمع الأموال من خلال مصادر سياسية فلسطينية أو معادية، قررت هذه السلطات حظر العديد من هذه المؤسسات ووقف أنشطتها وخدماتها في القدس الشرقية. علاوة على ذلك، أوضح نظمي جوبه أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي فرضت ضرائب تجارية وعلى ممتلكات مفرطة وغير عادلة على هذه

المؤسسات على أمل أن تؤدي إلى إفلاسها. وواصل جوبه التأكيد على أن السلطات الإسرائيلية اتهمت العديد من هذه المؤسسات بممارسة أنشطة سياسية غير مشروعة من شأنها انتهاك الأمن الداخلي لدولة إسرائيل وهيمنتها السياسية) في القدس الشرقية (جوبه 21:2015). بالاقتران مع فرض التمييز العنصري والأنماط التأديبية للسلطة، واجهت العديد من هذه المؤسسات المقدسية الفلسطينية نمطاً بيولوجياً سياسياً للسلطة من خلال إصدار وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي أوامر بإغلاق بعض هذه المؤسسات بعد توقيع اتفاقية أوسلو.

استناداً إلى حجة سياسية مزعومة بالانتماء للسلطة الفلسطينية أو التنسيق المزعوم لسياسات مناهضة لإسرائيل، أمر وزير الأمن الداخلي بإغلاق العديد من هذه المنظمات دون سابق إنذار كما هدد مدراء هذه المنظمات بسجنهم في محاولة



لقمع دور القيادة الفلسطينية المحلية في المدينة (بايس 68:2003).

شكلت هذه الأوامر تهديداً فعلياً لوجود هذه المنظمات غير الحكومية وخدماتها مما جعلها تفقد الحماية القانونية وتتعرض لتهديد وجودي في القدس

الشرقية. والأهم من ذلك، مثلت هذه الأوامر عقاباً جماعياً ضد المستفيدين من الفلسطينيين حيث حرمتهم من الخدمات الاجتماعية والثقافية والتعليمية والصحية الأساسية مما جعل حياتهم قاسية في المدينة. من المهم الإشارة إلى أن أوامر الإغلاق هذه أدت أيضاً إلى فقدان فرص العمل للفلسطينيين في المدينة مما أثر سلباً على الأوضاع الاقتصادية في المدينة.

أنماط القوة الفلسطينية

أدى إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية إلى تنامي قوة سياسية أخرى في القدس الشرقية بعد أوسلو. والأهم من ذلك أن مدينة القدس الشرقية مثلت العاصمة السياسية المستقبلية للدولة الفلسطينية الوليدة وبالتالي فإن انتشار مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية المستقلة في المدينة يهدد النفوذ السياسي للسلطة الوطنية

الفلسطينية ويضعف دورها البيروقراطي في المدينة بعد أوسلو. ومن هنا عمدت هذه السلطة إلى تهميش هذه المؤسسات في محاولة لاحتوائها والسيطرة عليها. يذكر جوبة أن مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني في القدس الشرقية واجهت مواقف لامبالاة من جانب السلطة الوطنية الفلسطينية وعدم اهتمام بأدوارها وخدماتها. بالإضافة إلى ذلك، يشير إلى أن هذا التهميش يهدف إلى استيعاب العديد من موظفي هذه المؤسسات في مكاتب السلطة الوطنية الفلسطينية، مما يجعل القيادة المحلية مهمشة في القدس الشرقية (جوبة 2017: 20).

تم تنفيذ سياسة الإقصاء التي تتبعها السلطة الوطنية الفلسطينية ضد مؤسسات المجتمع المدني من خلال عدة أنماط من السلطة. لعب أسلوب التمييز الاقتصادي دوراً فعالاً في تحييد هذه المؤسسات وتهميشها.



وبحسب حمدان ، شعرت العديد من هذه المؤسسات أن هناك قراراً غير معلن على المستوى الرسمي لدوائر السلطة الوطنية بتجاهل هذه المؤسسات وإهمالها، مضيئة أن العديد من إدارات السلطة الوطنية الفلسطينية أعربت عن ترددها في تقديم الدعم المالي والإداري لهذه المؤسسات

(حمدان ، 2017 : 163-5). حتى عندما قررت السلطة الوطنية الفلسطينية تقديم مبالغ مالية صغيرة لبعض هذه المؤسسات، فقد طُلب منها فتح حسابات في البنوك الفلسطينية مما مهد الطريق لفرض نمط تأديبي للسلطة على هذه المؤسسات. تفرض وزارتي الداخلية والرعاية الاجتماعية تسجيل هذه المؤسسات وفقاً للوائح الداخلية للمؤسسات المدنية الفلسطينية من أجل فتح حساب في أحد البنوك الفلسطيني، فضلاً عن حساباتهم المفصلة وخدماتهم وكذلك مصادر التمويل (سوليفان، 1996:96).

علاوة على ذلك، فإن مُسجل القسم في وزارة الداخلية لديه الحق في تسجيل وكذلك إلغاء ترخيص هذه المؤسسات وفقاً لتقديره بموجب القانون. ووفقاً لسوليفان، يتعين على هذه المؤسسات تقديم إجابات لسلسلة من الأسئلة التي تطرحها أجهزة الاستخبارات الفلسطينية التي كانت تميل في النهاية إلى الموافقة على طلبات التسجيل أو إلغائها (سوليفان، 1996: 97). لهذا، تم تهديد هذه المؤسسات بفقدان التسجيل وإغلاق حساباتها المصرفية الفلسطينية في حالة وجود نشاط أو مصادر تمويل مزعومة أو مشبوهة. بالإضافة إلى ذلك، اضطرت هذه المؤسسات إلى فصل الأعضاء الفلسطينيين الذين يحملون جوازات سفر إسرائيلية من مجالس إدارتها حتى يصبحوا مؤهلين لتجديد ترخيصهم في الوزارة. (14)

خلال مقابلة مع مسئول كبير في دائرة التسجيل بالوزارة، صرح بأن "العديد من هذه المؤسسات تجاهلت دورنا وتفويضنا، وخاطبنا البنك الفلسطيني بوقف حساباتهم" (15). ونتيجة لذلك، شكلت هذه اللوائح التنظيمية عبئاً على المؤسسات وأهدرت جهودها وطاقتها في الالتزام باللوائح الحكومية. والأهم من ذلك، اختارت العديد من هذه المؤسسات إيقاف خدماتها في المدينة بينما نقلت مؤسسات أخرى مكاتبها إلى مدن الضفة الغربية خارج القدس الشرقية (حمدان، 2017: 166). وقد أظهر ذلك فرض النمط السياسي الحيوي للسلطة الذي مارسه السلطة الوطنية الفلسطينية على هذه المؤسسات. بعبارة أخرى، فإن استخدام السلطة الوطنية الفلسطينية لهذه الأنماط من السلطة بشكل جماعي حرم هذه المؤسسات من الحق في العمل في المدينة، وانتهاك حق الفلسطينيين المقدسيين في الحصول على خدمات الرعاية الصحية والاجتماعية.

الخاتمة

نتج التدهور المستمر في الظروف المعيشية للمجتمع الفلسطيني عن توظيف حالة الإقصاء المزدوجة في القدس الشرقية بعد أوسلو. في سعيهما لتعزيز سيطرتهم على المدينة، استخدمت الحكومتان الفلسطينية والإسرائيلية على حد سواء سياسات إقصائية ضد حق منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية. والأهم من ذلك، حرمت هذه السياسات المقدسيين الفلسطينيين من حق الحصول على مثل هذه الخدمات، وجعلتهم يواجهون مصيرهم بأنفسهم. وفقاً لهذا الفهم، أصرت هذه المؤسسات على الحق في الوجود والعمل وتقديم الخدمات للمستفيدين من الفلسطينيين المقدسيين. في تقرير صادر عن شبكة المنظمات الفلسطينية غير الحكومية (PNGO)، وافقت هذه المؤسسات على التعاون معاً لتحدي السياسات الإسرائيلية، واقترحت الكشف عن تأثير هذه السياسات للشركاء والمانحين العالميين



SEPAD

والإقليميين. علاوة على ذلك، حثوا السلطة الوطنية الفلسطينية، من بين أمور أخرى، إلى "إعطاء الأولوية للدعم، بما في ذلك المساعدات المالية والدفاع عنهم لمنظمات المجتمع المدني الفلسطينية والمؤسسات في القدس الشرقية المحتلة في التخطيط التنموي وفي إطار البرامج الإنسانية والتنموية " (شبكة المنظمات الفلسطينية غير الحكومية، 2018: 40-1).

المراجع

Abuiyada, R., & Abdulkarim, R. (2016), Non-governmental health organizations in Palestine from Israeli occupation to Palestinian Authority. Asian Social Science; (12) 12. Published by Canadian Center of Science and Education.

Hamadan, B. (2017). Palestinian Jerusalem institutions: A financial siege and inability of Palestinian Authority and the Organization; Journal of Palestine Studies, (162) 109.

Jubeh, N. (2015). Jerusalem: Five decades of subjection and marginalisation". Institute for Palestine Studies. Jerusalem Quarterly, 62 (spring 2015).

Jubeh, N. (2017). Jerusalem: Fifty years of Occupation. Institute of Jerusalem Studies. Jerusalem Quarterly (72) 7-25.

Klein, M. (2008). Jerusalem as an Israeli problem—A review of forty years of Israeli rule over Arab Jerusalem. Indian University Press. Israel Studies, (13) 2, 54-72 (Summer, 2008).

Mabon, S. (2017). Sovereignty, bare life and the Arab uprisings. Third World Quarterly, (38)8, 1782-1799.

Middle East Monitor. (2019). Palestinians protest Israel's closure of institutions in East Jerusalem".

<https://www.middleeastmonitor.com/20191127-palestinians-protest-israels-closure-of-institutions-ineast-jerusalem/>

Payes, S. (2003). Palestinian NGOs in Israel: A campaign for civic equality in a non-civic state. Indiana University Press. Israel Studies, (8) 1, 60-90 (Spring 2003).

PNGO, (2018), "Attacks on Palestinian civil society organizations in occupied East Jerusalem: A matter of illegal annexation and of repression of the right to self-determination".

<http://www.pngo.net/wpcontent/uploads/2018/09/Report-Attacks-on-Palestinian-civil-society-organizations-PNGO.pdf>

Sullivan, D. (1996). NGOs in Palestine: Agents of development and foundation of civil society. University of California Press. (25), 3.

الطبقات والطائفية المستندة إلى الطبقة في الهند

أندرسون إتش إم جيرميا

تعد الممارسة الثقافية الهندية القديمة لنظام الطبقات أساس النظام الاجتماعي الهندوسي الذي يدور حول التنوع الجغرافي للغة والثقافة والدين، والأهم من ذلك بناء نظام متميز من التقسيم الطبقي الاجتماعي القومي في شبه القارة الهندية. إن مفهوم "الهندوسية" بحد ذاته محل خلاف شديد لأنه لا يمكن إدراكه بنفس الترتيب مثل "الديانات العالمية" الأخرى. باعتبارها منظومة أكاديمية، تشير الهندوسية بدلاً من ذلك إلى مجموعة واسعة من اللاهوت والأساطير والممارسات الدينية والفلسفات المنتشرة في جميع أنحاء الهند، فضلاً عن الممارسات الدينية المتباينة عبر شبه القارة الهندية. في ظل صعوبة تعريف الهندوسية، ثمة آراء مختلفة حول تاريخية النظام الطبقي فمصطلح الطبقة هو برتغالي في الأصل مشتق من الكلمة اللاتينية "كاستس" التي تعني (عفيف، سلالة نقية، نقية) وأصبح جزءاً من الاستخدام الشائع خلال الحكم الاستعماري البرتغالي.

تم استخدام الطبقة كتعبير لتسمية النظام الاجتماعي المعقد، لأنه لم يتناسب مع التصنيفات المبكرة لعلماء الأنثروبولوجيا الأوروبيين إلا أنه تم ترسيخ هذا التصنيف خلال الحكم الاستعماري البريطاني لشبه القارة الهندية. لا يقتصر النظام الطبقي على المجتمعات الهندوسية فحسب بل ينتشر في جميع أنحاء دول جنوب آسيا، إذ يتغلغل في كل مجتمع ديني آخر في المنطقة كجزء من النسيج الثقافي لشبه القارة.

كاست وفارنا وجاتي

على مر السنين تطور فهم النظام الطبقي وأصبح مرادفًا لنظام "فارنا" واعتبر أيضًا متطابقًا مع العديد من التصنيفات الاجتماعية الأخرى في المجتمع الهندي. يجب استخدام مصطلح "الطبقة" بحذر لأنه ينطوي على عدة معانٍ وفهم حديث، حيث يميل نظام التقسيم الطبقي الاجتماعي إلى أن يكون معقدًا للغاية. يمكن العثور على أحد المصادر الأيديولوجية للبنية الاجتماعية الطبقة في هندو دهارما كما هو موضح في مانوسمريتي أو مدونة قوانين مانو. تشير العديد من الدراسات إلى حقيقة أن ثمة اندماجًا محتملاً لهيكلتين اجتماعيتين، وهما فارنا الذي يصنف الهندوس بناءً على اللون أو المهنة وجاتي (الولادة) وهناك أيضًا

المزيد من الانقسامات على أساس النقاء والتلوث على مستوى الطقوس الدينية ولكن أفرزت عواقب اجتماعية هائلة في شكل النبذ وكذلك العلاقات المهنية. تعني كلمة "فارنا" حرفياً اللون وليست مجموعة اجتماعية، ولكنها وحدة تصنيفية يمكن استخدامها للأشخاص وكذلك الآلهة أو الحيوانات أو النباتات أو أشياء أخرى.

ينبثق نظام تصنيف فارنا من الفترة الفيديا (ريج فيدا) والذي يحدد التزامات كل فرد ضمن المجتمع الهندوسي. وبالنظر إلى الأصل الديني، يسهل نظام فارنا الشعور بالنظام بين الناس ويمنع المجتمع من التفكك والتحول إلى الفوضى. في إشارة إلى المجتمع ، إنه ترتيب للأشخاص استناداً إلى الميلاد (فرناسرامادهرما) وتقسيم للوظائف الاجتماعية ولكن ليس نظاماً طبقياً بالمعنى الشائع اليوم. بالإضافة لذلك، كان يُنظر إلى نظام فارنا على أنه نظام اجتماعي قائم على الصفات (جونا) والأفعال (الكارما) اعتماداً على طبيعة الفرد.

ومع ذلك، فإن نظام فارنا كما هو موضح في مانوسمريتي اتبع مبادئ التكلس على أساس الواجب والشخصية والولادة. ثمة أربعة مستويات مختلفة في نظام فارنا: براهمن (كاهن ومعلم) ، كشاتريا (محارب وملاك الأراضي) ، فايشيا (تجار ورجال أعمال) ، شدره (مزارعون وعمال). وفقاً لريج فيدا (بروشاسوكتا) جاء الخلق الكوني للبشرية من تضحية آدي بيروشا (الكائن الأبدي) وفقاً لهذا الترتيب ، فقد ولد البراهمان من الفم ، وكشتريا من الكتفين ، وفايسيا من الفخذين و شدره من القدمين. ومع ذلك فإن نظام فارنا لم يكن نظاماً مغلقاً ضمن كل فئة من هذه الفئات يوجد الجاتيس الفعلي حيث يولد الناس ويتزوجون ويموتون. تستمد جاتي جذرها من كلمة جان (أن يولد) ، والتي هي مرادفة جزئياً لفرنا. جاتي كوحدة تصنيف اجتماعي كان لها وجود مستقل بخلاف فارنا لها معاني كثيرة وهي النسب والولادة والعرق والعائلة والنوع والعشيرة والدولة والأمة. يُستخدم بشكل أكثر شيوعاً كتصنيفات فرعية من قبل علماء الاجتماع.

على عكس نظام فارنا ، فإن تصنيف جيت يستند إلى الولادة ويعد نظام هيكلي مغلق. تم استخدام نظام فارنا لأكثر من ألفي عام إذ يخضع للتفسير والتفسيرات الخاطئة وإن كان يتم التمسك به بشدة حتى اليوم. ومع ذلك ، في النظام الهندوسي الفيدي، يوجد داخل تقسيم جاتي المنبذين "أفاناس" الذين لا يعدون خارج نظام فارنا، ويرجع ذلك إلى طبيعة المهن التي يعملون بها والتي تنطوي على أشياء ملوثة مما يجعلهم

أشخاصاً ملوثين وملوثات بدورها. لذلك، كما أسلفنا سابقاً، يُعد النظام الطبقي مصطلحاً شاملاً يحاول ضم الطبقات والممارسات الاجتماعية والدينية المعقدة في شبه القارة الهندية.

يُسفر النظام الطبقي عن تأثيرات وعواقب بعيدة المدى على المجتمع الهندي على غرار الهوية الطائفية. لا يقتصر الأمر على إرساء القيم الثقافية فحسب، بل يصبح أيضاً قناة فعالة لتوزيع السلطة والثروة على طول التسلسل الهرمي الطبقي. يجري تنظيم وترسيخ واستدامة هذا التقسيم الطبقي الاجتماعي والإقصاء للطبقة المنبوذة من قِبَل قوى سياسية واجتماعية ثقافية مما يؤدي إلى عواقب وخيمة داخل المجتمع الهندي. وفقاً لإحصاءات الجريمة الوطنية، ارتفع عدد الجرائم القائمة على الطبقات بنسبة 25 في المائة منذ 2010 ، ووصل إلى ما يقرب من 41 ألف حالة خلال 2016. تجدر الإشارة إلى أن مراعاة ممارسة الطبقات باعتبارها هوية طائفية تُفرض من خلال الالتزام الديني والعنف الاجتماعي والإقصاء المجتمعي.

المنبوذون والداليت

إن الجانب الأكثر أهمية والمستخلص من المناقشات التي جرت بشأن هذا النظام الطبقي هو أن ثمة قطاعاً هائلاً من الأشخاص يتم غض الطرف عنهم خارج النظام الطبقي ويصنف على أنهم "منبوذين" إذ تم تهميش المنبوذين ودفعهم إلى أطراف المجتمع الهندي حيث شغلوا وظائف متدنية مثل جمع القمامة ودفن الموتى. كان عليهم أن يحملوا قدرًا فخاريًا حول أعناقهم للبصق حيث لم يُسمح لهم بالبصق في الأماكن العامة. على هذه الخلفية، في القرنين الماضيين، برزت حركات "سيلف رسبكت" التي تسعى إلى توفير حقوق متساوية للمنبوذين بزعامة جويثيراو بولي وبي آر أمبيدكار الذين دعوا المنبوذين إلى إعادة تسمية أنفسهم باسم "الداليت" بدلاً من أن يطلق عليهم "المنبوذون" أو "هريجانز" وهو مصطلح أطلقه غاندي على "أبناء الله" في إشارة إلى أطفال بائعات الهوى في المعابد.

كمصطلح إيجابي "داليت" ، يعني "مكسور" أو "مضطهد" ، والذي يجسد بؤس الحياة التي يعيشونها. بشكل ملحوظ، يجب أن يؤخذ في الاعتبار أن داليت ، كتعبير ، ليس تسمية طبقية، بالأحرى داليت هو رمز للتغيير والتعبئة والتقدم إذ يمثل أكثر من 450 مجتمعاً منبوذاً في الهند. في حين أنه قد يبدو من غير المنطقي في البداية ملاءمة مثل هذه المصطلحات القائمة إلا أنها لا تزال تسهم في إثارة الوعي وتمكين أولئك الذين يعيشون في مثل هذا النظام الاجتماعي القمعي. يستمر التمييز والتصنيف على أساس الطبقة

الاجتماعية والمهن حتى اليوم في معظم جوانب المجتمع الهندي. لا يزال الداليت هم أكثر المجتمعات حرمانًا في البلاد. إنهم متخلفون في التعليم والتوظيف والرعاية الاجتماعية وحتى الأكثر تعرضاً للاستغلال في سوق العمل غير المنظم. إن الظروف المعيشية لطائفة الداليت مرادفة لانعدام الإنسانية والإهانة.

وفقًا لتعداد الهند لعام 2011 ، يشكل الداليت حوالي 16.6 ٪ من إجمالي سكان الهند ما يعني أن 201.4 مليون شخص يعانون من أنواع مختلفة من التمييز في حياتهم كل يوم. غالبية الداليت يكسبون عيشهم من خلال العمل كعمال يتلقون أجر يومي وعمال زراعيين لا يملكون أرضًا في القطاعات غير المنظمة من الاقتصاد الهندي مما أدى إلى معاناتهم من فقر مدقع. علاوة على ذلك، فإن مجتمعات الداليت هي الأكثر تعرضًا للانتهاك جسديًا ونفسيًا داخل المجتمع الهندي إذ يعتبروا غير طاهرين من حيث الطقوس الدينية وملوثين جسديًا من الناحية الدينية مما يعكس تأثيرات خطيرة على العلاقات الاجتماعية والثقافية. لا يُسمح للداليت بشكل عام بدخول العديد من المعابد الهندوسية ولا يُسمح لهم بتناول الطعام أو حتى دخول منازل غير الداليت.

وتجدر الإشارة إلى أن التمييز الطبقي في الهند محظور بموجب المادة 15 و 17 من الدستور الذي ينص على أنه ليس هناك أي تمييز من قبل الدولة أو المواطن على أساس الطائفة وألغى النبذ القائم على الطبقة الاجتماعية وحتى جعل هذه الممارسة جريمة يعاقب عليها القانون. لا يزال الحظر الدستوري على التمييز الطبقي والنبذ قائمًا لكن الممارسة الاجتماعية للهوية الطبقيّة لا تزال قائمة في جميع أنحاء البلاد.

الطبقية والموقع الجغرافي

في المجتمع الهندي، لا يوجد التسلسل الهرمي الطبقي في العقل فحسب، بل يتمثل في الموقع الجغرافي، فالتمثيل المكاني أو الموقع الجغرافي في المجتمعات الهندية يعكس تأثيراً مباشراً على مفهوم الفرد للهوية الذاتية. إن هذا الواقع الاجتماعي البغيض بشكل أكبر ليس واضحاً في القرى حيث يحتل مركز القرية ما يسمى بالطبقة العليا وكلما ابتعدت عن المركز، تراجع الطبقة الاجتماعية بينما يقطن المنبوذون خارج القرى بسبب وضعهم الملوث. الأشخاص الذين ينتمون إلى مجموعات طبقية مختلفة يستوعبون موقعهم ، والذي بدوره يحدد مكانتهم الاجتماعية وهويتهم.

تحدد التصنيفات الموجودة داخل القرية طبيعة وحالة سكانها. يتم تحديد أماكن تواجد المجتمعات الطبقيّة والمنبوذين بعيداً عن بعضها البعض مما يحول دون التفاعل الجسدي بين الأفراد. بعبارة أخرى، فإن الموقع المادي سواء كان الشخص يعيش في شيري (المستوطنة المنبوذة، والمعروفة أيضاً باسم الباستي أو المستعمرة) أو في أور (قرية الطائفة العليا، جاون) يحدد ماهية الشخص ومكانته داخل القرية. حتى داخل البيت، إذا كان منزل الشخص يقع على جانب معين من الشارع الرئيسي، فمن الواضح ما إذا كانت هذه الأسرة مسيحية أم هندوسية إذا كان المنزل بالقرب من مبنى الكنيسة أو المعبد الهندوسي فسيكون له مكانته الخاصة داخل نظام تصنيف المجموعات.

تلتزم كل فئة طبقية باحترام حدودها المحددة والالتزام بالقواعد التي وضعها مجتمع الطبقات العليا المحلي وهم ملاك الأراضي وبالتالي يتحكمون في الاقتصاد المحلي. تمثل فكرة شيري في حد ذاتها الاغتراب المادي والإقصاء والعزلة للمجتمعات المنبوذة عن محور حياة القرية. يساهم موقع الشيري واعتمادها على (القرية) في فهم الذات. من الأهمية بمكان ملاحظة أن حدود الطبقة المكانية هي الوسيلة التي يتم من خلالها إعادة إنتاج الأعراف والهويات الاجتماعية.

الطائفية المستندة إلى الطبقات: المنافسة والأيدولوجيا والسياسة

كما هو موضح سابقاً، عزز نظام الطبقات نفسه من خلال الملكية الخاصة في الهند. على الرغم من أن المجتمع الطبقي العالي يشكل نسبة صغيرة من السكان الهنود، إلا أنهم يسيطرون على غالبية الثروة والموارد. حتى وقت قريب، كان من غير القانوني حتى للداليت امتلاك الأرض. يتم الحفاظ على المجتمع الهندي القائم على الطبقة الاجتماعية من خلال وراثة الملكية الخاصة والامتيازات المكتسبة من خلال حالة الولادة. هذا الواقع الاجتماعي واضح بين الأغنياء والأقوياء، الذين ينتمون في الغالب إلى مجتمعات الطبقات العليا. كان لهذا الأمر تأثيراً هائلاً على كيفية إدارة الخدمة المدنية والمنظمات الاجتماعية والحكومة نفسها في البلاد مما يعكس التسلسل الهرمي الطبقي.

في هذا السياق من أجل معالجة عدم المساواة التي تعاني منها الطوائف المنبوذة والمجتمعات المحرومة من حقوقها، أدخلت الحكومة سياسة التحفظ (لجنة ماندال) التي من شأنها أن تغيد المجتمعات المتخلفة اجتماعياً واقتصادياً. إن حقيقة أن غالبية المجتمعات الفقيرة والمتخلفة تصادف أن تنتمي إلى طبقات دنيا

هي انعكاس لكيفية سيطرة المجتمعات الطبقية العليا بشكل غير متناسب على ثروة البلاد. من ناحية أخرى، كان تبني سياسة التحفظ اعترافاً صريحاً بتداعيات التمييز الطبقي واحتكار الثروة مما أدى إلى دفع قطاعات كبيرة من المجتمع إلى الهامش. كما يشير إلى الحاجة الماسة إلى إعادة هيكلة المعوقات التي يتعرضون لها ومعاناتهم من القمع الذي دام لنحو آلاف السنين لكن سياسة التحفظ أسفرت عن تنافس المجتمعات الطبقية المختلفة على الموارد المحدودة والفوائد من الحكومة. كانت سياسة التحفظ المعقدة التي ضمنت التمييز الإيجابي لمساعدة المجتمعات المحرومة مقصورة على الهندوس. إذا غيرت أي من الطوائف الدنيا ومجتمعات الداليت معتقداتها الدينية، فلن يتم تضمينهم في هذه السياسة. لذلك، يتم استبعاد الداليت بشكل خاص من الخلفيات المسيحية والإسلامية من فوائد سياسات التحفظ.

الطائفية الطبقية في المدن النيولبرالية في الهند

على الرغم من التغييرات السريعة التي تجاوزت المشهد الاجتماعي والثقافي الهندي، سواء كان ذلك التقدم الاقتصادي أو الثورة التقنية، فإن دور الطبقة الاجتماعية في الحياة اليومية للهندي لا يزال دون تغيير إلى حد كبير. إن الطبيعة المنتشرة والقابلة للتكيف للنظام الطبقي تجعله نموذجاً اجتماعياً لا غنى عنه للهنود لإدارة حياتهم. يتم تمييز التكافؤ الاجتماعي بشكل صارم ويتم التحكم فيه من خلال التقيد الطبقي. تخضع مراحل الحياة الرئيسية للانتماء الطبقي، أي يُنظر دائماً إلى الزيجات على أنها تؤكد الانتماء إلى الطبقة وتسمح بالتفاعل بين مجموعتين من الطبقات. ربما تكون الحداثة قد تحددت مدى وصولها لكن نظام الطبقات يظل مترابطاً. إن تطور الحداثة في الهند قد شكّل بالتأكيد الآليات التي تحكم نظام الطبقات ولكن بشكل حاسم مما جعل هناك حاجة إلى التركيز عليها بشدة. لذلك، من المثير للاهتمام أن نلاحظ أن الخطاب حول الطبقة لا يتعلق بزوالها بل بصمودها وتواجدها بقوة.

ترجع مصداقية الطبقة إلى طبيعتها المتغيرة والديناميكية بالإضافة إلى أنها ضرورية في المجال الاجتماعي والاقتصادي والطقوس والسياسة في الهند. إن إمكانية الحراك الاجتماعي الذي يمكن الوصول إليه في ظل حماية الطبقة وسياسات التحفظ يجعل إعادة تأكيد الهويات الطبقة أمراً لا مفر منه. ومع ذلك، فإن الواقع البغيض المتمثل في الإقصاء والتمييز الذي يعاني منه الداليت في قطاع العمل الرسمي وغير الرسمي لا يزال قائماً. أدى التقدم التقني السريع فقط إلى تعزيز الحدود التقليدية وتعميق الفروق والانقسامات بين الطبقات حيث شغلت الطبقة دوراً جديداً ضمن عجلة الاقتصاد الليبرالي الجديد. وفقاً للإحصاءات الوطنية

لعامي 2011 و2012، بلغت نسبة العُمال بأجر بين الطوائف المنبوذة 63% مقابل 44% للفئات المتخلفة الأخرى و42% للطبقات العليا و46% لباقي الطبقات. تعكس هذه الإحصاءات ارتفاع مستوى غياب الأمن الوظيفي وضعف الدخل للمنبوذين إذ بلغت نسبة الأجور 47 في المائة بالنسبة للطوائف المنبوذة مقارنة مع الثلث للطبقة العليا والآخرين. في الواقع، من إجمالي العمال المؤقتين في البلاد، ثمة حوالي 32 بالمائة من الطوائف المنبوذة وهو ضعف تعدادهم السكاني البالغ 16 بالمائة.

على مر السنين، تطورت آلية الطبقات في التكيف مع التغيرات الاجتماعية الهامة واستيعاب المبادرات السياسية وتقويض السياسات الاقتصادية لخدمة أهدافها. على الرغم من التحضر السريع للمجتمع الهندي، لا يزال هناك منبوذون. قد يكون لنظام الطبقات جذوره في الكتب المقدسة الفيديا القديمة أو الممارسات الاجتماعية لكن أهميته وفعاليتها في تشكيل الأسس الاجتماعية والثقافية المعاصرة لم تتضاءل. بدلاً من ذلك، يستمر السكان الهنود في العثور على غرض وقيمة جديدة في تحديد واستخدام هويات الطبقات. إن مثابرة نظام الطبقات تجعله لا غنى عنه حتى بين الجغرافيا الحضرية.

وفقاً لتعداد السكاني عام 2011، تشكل الطوائف المذكورة 11.25% فقط من سكان أكبر ست مدن هندية وهي نيودلهي ومومباي وكولكاتا وتشيناى وحيدر أباد وبنغالور، وهي نسبة أقل بكثير من حصة الطوائف المنبوذة التي تمثل 25.6%. ومن ثم، فإن المجتمع الحضري يقطنه في الغالب مجتمعات الطبقة العليا. ومع ذلك، هناك تجمع واضح لسكان الطوائف والقبائل المنبوذة في ست مدن رئيسية. يبرز الانتماء الطبقي أيضاً بشكل جوهري في المناطق السكنية داخل المجتمع الحضري. وفقاً لمسح ترتيبي حديث في المدن الست الكبرى في الهند، غالبية الأشخاص الذين ينتمون إلى الطبقات المنبوذة ينتهي بهم المطاف إلى مجموعات من المساكن التي تكتسب طابع طبقي مميز. يجد العديد من مجتمعات الداليت الذين يهاجرون من المجتمعات الريفية إلى المدن مساحة فقط في الأحياء الفقيرة مترامية الأطراف داخل المدن. تشير هذه الملاحظات المبكرة إلى أنه بالتأكيد ثمة فصل قائم على الطبقة يتشكل في المناطق الحضرية في الهند.

المراجع

Sharma, U. (1999). Caste. Buckingham: Open University Press.

Michael, S. M. (Ed). (1999). Dalits in modern India. New Delhi: Vistaar Publications.

Jacobsen, Knut A. (2015). Routledge handbook of contemporary India. Milton: Taylor and Francis.

Sathianathan Clarke, Dalits and Christianity, Delhi: Oxford University Press, 1998 Vaid, D. (2014). Caste in contemporary India: Flexibility and persistence. the Annual Review of Sociology.

حشد الحيز الحضري: الكشف عن التنافس على القوة السيادية وغياب الأمن البيئي في منطقة بيروت الكبرى (جي بي آي)

أنا ماريا كوماراسامي

منذ الحرب الأهلية، تعرض سكان منطقة بيروت الكبرى بشكل روتيني لقضايا إدارة النفايات والجهود المبذولة لتنظيمها. في صيف 2015، احتشد المتظاهرون في الشوارع بعد أن بدأت القمامة تتراكم في شوارع بيروت. بدأت الاحتجاجات بعد أن منع سكان الناعمة في محافظة جبل لبنان الوصول إلى مكب النفايات، الذي جمع ما يقرب من 90 في المائة من القمامة في بيروت وجبل لبنان، باستثناء جبيل (SWEEP-NET, 2014). لم تتناول حركة " طلعت ريحتكم" مشكلة إدارة النفايات فحسب، بل أيضًا قضايا أوسع تتعلق بالزعامة - القيادة السياسية (ارسان، 2018، نجيم 2012). كان مكب الناعمة حلاً مؤقتاً لإدارة النفايات في المنطقة منذ عام 1997، لكن السلطات واصلت استخدامه وتوسيعه بما يتجاوز سعته حتى تم إغلاقه خلال 2015. وبعد ذلك وفي محاولة لحل الأزمة، نقل النظام مكبات النفايات إلى كوستا برفا وبرج حمود الآن مباشرة على الساحل ومجاورة لبيروت في الضواحي الشرقية والجنوبية على التوالي. وبالتالي، تسعى هذه المقالة إلى مناقشة تأثير الزعامة على الحيز الحضري والبيئة.

من خلال دراسة هياكل السلطة الرسمية وغير الرسمية (مابو، 2019) أوضح أن الفشل في معالجة الاختلالات الكامنة في إدارة البلاد قد أدى إلى ظهور مظاهر الإقصاء السياسي والتدهور البيئي. تبدأ هذه المقالة بالنظر في الآثار النظرية لمساحات الاستثناء (أجامين 2005) وعلاقتها بالبيئة في الحيز الحضري. بناءً على ذلك، يتم النظر في دور الزعامات والهياكل السياسية في لبنان بشكل نقدي والتي أدت إلى إنشاء نظام إدارة نفايات معطل من خلال النظر في مكبات نفايات كوستا برفا وبرج حمود.

تصور مناطق الاقصاء في المساحات الحضرية وانعكاساتها على البيئة

أعرض خلال هذا التقرير أفكار حول السيادة ومناطق السيطرة لكن غالبًا ما يُنظر إلى هذه الهياكل في لبنان على أنها ضعيفة محليًا. وفقا لسارة فريجونيز، فإن هذا الفهم للسيادة في لبنان "مضلل بل ومعيق للسلام في لبنان" (2013). علاوة على ذلك، فإن الانخراط في فكرة "السيادة المختلطة" يكون أكثر إنتاجية

في فهم التفاعلات بين الجهات الحكومية وغير الحكومية (المرجع نفسه) ، والجهات الرسمية وغير الرسمية (مابون، 2019). يؤدي هذا النهج إلى فهم السيادة على أنها حيز معقد شكّله عدد لا يحصى من الفاعلين العاملين داخل الدولة، والتي تُعد في هذه الحالة الزعامة أو القيادة السياسية في لبنان.

في منطقة بيروت الكبرى التي تضم أكثر من 50 في المائة من سكان لبنان (هيومن رايتس ووتش ، 2017)، كان للسيادة تداعيات كثيرة على السكان في الحيز الحضري والبيئة. على هذا النحو ، تهدف هذه الفقرة إلى استكشاف كيف أدى تنظيم البيئة إلى خلق مناطق سيطرة استثنائية، وبالتالي الدخول في مجالات السياسة الحيوية ، والتي أشار إليها جورجيو أغامبين إلى أنها بمثابة إدراج الحياة البشرية في المجال السياسي (1998). بناءً على ذلك ، يستخدم أجامبين فكرة حالة الإقصاء بأنها الأمر القضائي الأكثر تطرفاً. واستناداً لذلك، تُعرّف حالة الاستثناء باختصار على أنها قدرة صاحب السيادة على تضمين الإقصاء في الأمر القضائي وجعله يبدو كقانون دولة "حقيقي" (اجامبين، 2015). وبالتالي، يمكن فهم حالة الإقصاء على أنها حالة طوارئ مقنعة - مخفية على مرأى من الجميع. تُترجم هذه الآلية إلى أحياء من الإقصاء تشكلت على مستويين سيتم مناقشتهما بشكل أكبر في الفقرات التالية.

أولاً، من خلال الإشارة إلى مستوى النظام السياسي الذي رسمه الزعماء، من خلال تنفيذ اتفاق الطائف الذي أعاد تقاسم السلطة بعد انتهاء الحرب الأهلية في عام 1990. باختصار، مع المصادقة على اتفاق الطائف باعتباره قانون ملزم، يبدو الآن أنه "قانون الدولة الحقيقي" الوحيد - حالة الإقصاء - جزء لا يتجزأ من الإطار القانوني، القانون الذي يقرر قبل كل شيء حياة السكان في لبنان. بما في ذلك، كما يجادل جون ناجل حالة الإقصاء التي تم نشرها من قبل أمراء الحرب السابقين من خلال القانون رقم 84 (الذي جرى المصادقة عليه في عام 1991) إلا أن ذكريات الماضي طُمست وذهبت طي النسيان من خلال دمج 8 آلاف مقاتل من الميليشيات في جهاز الدولة (10: 2019) .

ثانياً، على المستوى المحلي من خلال الترويج لتدابير الطوارئ التي وضعتها الزعامه كوسيلة للتعامل مع إدارة النفايات في منطقة بيروت الكبرى. تشمل مساحات الإقصاء على هذا المستوى تنظيم البيئة التي بدورها عكست تداعيات للإحتواء والإقصاء في المساحات الحضرية. كما يجادل ميك سميث (2011).

ألا يوجد الآن احتمال حقيقي ومثير للسخرية بشكل مدمر بأن فكرة الأزمة البيئية التي تجاهلتها الدولة بشدة ستحل من قبل نفس القوى المتورطة في إحداث تلك الأزمة مما يعد أحدث وأشمل مبرر لحالة الطوارئ السياسية" (ص 16).

باختصار، تصبح العوامل البيئية أحدث مبرر لإفراد مساحات لممارسة الإقصاء. علاوة على ذلك، يجادل سميث بأن ما هو على حافة الخطر "ليس أقل من المستقبل البيئي للعالم الطبيعي والمستقبل العرقي السياسي للبشرية برمتها (المرجع نفسه). في حالة مكبات النفايات في منطقة بيروت الكبرى، كما تشير هذه المقالة، فإن الاستثناء على مستوى نظام الزعامة هو استثناء قائم على اتفاقية الطائف؛ والمستويات المحلية داخل مكبات النفايات هي استثناء يعتمد على "الطوارئ البيئية".

السيادة والزعامة والبضائع العامة

من خلال استخدام "السيادة المختلطة"، يركز التقرير في فهمه للسيادة في لبنان على أنها بمثابة نظام واسع النطاق وشامل يتمحور حول فكرة الزعامة - القيادة السياسية. تتألف الزعامة في لبنان من العديد من القادة الأفراد. بشكل مميز، يمكن أن يستحوذ الزعيم بشكل فردي أو جماعي على قدرات إنشاء وتضمين أنظمة استثنائية تتيح التنظيم في الحياة اليومية لجماعات من الناس. وفي هذا الصدد، يوضح أندرو أرسان إن "القوة السياسية للزعيم تستند في جزء كبير منها على قدرته على التصرف بشكل جيد أو سيء في الحياة اليومية لأتباعه، والتوسط نيابة عنهم، والحصول على العمل وتوفير الطعام أو دواء وكذلك للعقاب والإقصاء (ارسان، 2018). على هذا المنوال، تمثل الزعامة صراعاً على السلطة السيادية التي تصارع من أجل "البقاء" كجزء من الدولة، ولكنها أيضاً تحيك المؤامرات من أجل منع الدولة من أن تصبح مؤثرة وذات نفوذ قوي. (نجيم، 2012). إن الزعامة هي التي تقرر الإقصاء في لبنان - السيادة التي تنبثق من نصوص القانون.

ينبثق الإقصاء في النظام القضائي من اتفاق الطائف عبر الدستور. وبالتالي، يعكس "قانون الدولة الحقيقي"، أو القانون الذي يقرر فوق أي قانون آخر نوعية الحياة للأفراد. والنتيجة، كما علق سلامي وباين، هي أن "الكتل المختلفة تميل إلى التركيز بشكل أقل على تلبية الاحتياجات الوطنية والإصلاح أكثر من التركيز على حماية حصتها العامة" (سلامي وباين، 2008: 467). إن السلطة الثلاثية التي تضم

الرئيس (الماروني)، ورئيس الوزراء (السنّي) ورئيس المجلس (الشيعي)، تمكن الجهات الفاعلة من تجاوز البرلمان والمفاوضات من أجل تجنب الجمود السياسي، وبالتالي تمكين الزعامة من التهرب من الضوابط القانونية المفروضة على السلطة (رجب ، 2011: 28). وعلى هذا النحو، تعمل الزعامة داخل وخارج القانون - ككيان يمكنه اتخاذ قرار بشأن إقصاء الطوائف.

إن إدراج "الزعماء" في القانون موازٍ لقدراتهم على العمل خارج القانون. ويتضح ذلك من خلال الإخفاق في تنفيذ قوانين جديدة مكتوبة بشكل مُحكم ولكنها لا تترجم إلى أفعال. في عام 2018 ، تم استحداث القوانين بالتزامن مع تنفيذ برنامج "سيدر" الذي يدعمه مستثمرون أجانب بهدف تحسين قطاعات مثل النقل والمياه والصرف الصحي والكهرباء وإدارة النفايات الصلبة (عطالله وآخرون ، 2019). نتيجة لتأثير المستفيدين الأجانب، تم وضع أطر قانونية في مختلف القطاعات التي ترتبط ارتباطاً مباشراً بالقطاعات ، بما في ذلك المياه والغذاء وإدارة النفايات الصلبة، وكذلك القوانين المصممة للتصدي للفساد (المفكرة القانونية). يشمل ذلك قانون إدارة النفايات الصلبة الجديد الذي صادق عليه البرلمان في 24 سبتمبر 2018 لكن لم يتم تنفيذه على أرض الواقع منذ ذلك الحين (هيومن رايتس ووتش ، 2018). أحد أسباب ذلك هو أن هذه القوانين تتعارض مع قانون الزعماء لأنهم غالباً ما يكونون المستفيد الرئيسي من بعض هذه القطاعات.

أفرز قانون الزعماء تداعيات جمة على موارد الدولة وتقسيم المنافع العامة. بعد اتفاقية الطائف، تحولت لبنان من اقتصاد يتميز بالحرية والانفتاح والذي كان يهيمن عليه القطاع الخاص إلى اقتصاد "الليبرالية الجديدة" بقيادة الزعماء القائم على تبادل المصالح. (بومان ، 2019 ؛ ليندرز ، 2004). على هذا النحو ، أفرز اتفاق الطائف نظاماً تعمل فيه القيادات الثلاث وفقاً لمصالحهم والاعتراض على بعضهما البعض أثناء السعي لتحقيق أقصى قدر من الإمكانيات الاقتصادية مما أدى إلى:

أولاً، استخدام العقود الحكومية كوسيلة للحفاظ على السلطة السياسية ويتم تنفيذ ذلك من خلال الوساطة أي بمعنى آخر "إذا أنا ساعدتك، فأنت ملزم بمساعدتي لاحقاً" (ديتيرز 2018) والذي كان له دور مهم باعتباره "عقدًا غير رسمي" في تحقيق الأهداف الاقتصادية وريادة الأعمال ، وكذلك سياسياً كطريقة لتسهيل الصفقات السرية بين رجال الأعمال والسياسيين المقربين" (ليندرز ، 2004: 177). يظهر هذا الأمر جلياً عندما تفاوض زعيم التيار الوطني الحر ميشال عون على منصب وزارة الطاقة والمياه لصهره جبران

باسيل خلال 2009 (عيد الصباغ ، 2015: 65). مثال آخر شائع، عندما أوكل الحريري لشركة "سوكلين" المملوكة لأحد شركائه السعوديين عقد جمع القمامة والتخلص منها في عام 1994 (ديتس، 2018). تبرهن هذه الأمثلة على آليات الوساطة وأهمية شبكة العلاقات والمصالح.

ثانيًا، تقوم النظم السياسية أيضًا بتقسيم الخدمات العامة إلى سلع خاصة وبيع عامة، إما لصالح شبكة معينة (دين أو طائفة أو طبقة) أو جميع السكان على التوالي. تُستخدم الخدمات الخاصة للحفاظ على العلاقات بين الزعيم وشبكة علاقاته عبر أساليب المحوسبية بما في ذلك خدمات مثل الأمن والصحة والتعليم وبالتالي ترسيخ غياب المساواة الاجتماعية بين الجماعات (كاميت، 2015). لذا، فإن السلع العامة مثل الكهرباء والمياه والبنية التحتية وإدارة النفايات، مهمة فيما يتعلق بالوساطة لكن فعاليتها تمثل أولوية منخفضة (ديتس، 2018: 143). علاوة على ذلك، تتضاءل المساءلة عن السلع العامة غير القابلة للتخصيص حيث يمكن للزعماء إلقاء المسؤولية فيما بينهم بسهولة. كما يشير ستيفن ديتس: "الوساطة لا تجمع نفايات المدينة، ولا تقلل من حركة المرور، ولا تنشئ مساحات خضراء حضرية" (المرجع نفسه). كما نستعرض في الفقرة التالية، فإن لهذه الآليات تداعيات على إدارة النفايات في منطقة بيروت الكبرى.

إدارة النفايات في منطقة بيروت الكبرى

يشوب نظام إدارة النفايات في لبنان تاريخًا من الأزمات منذ نهاية الحرب الأهلية خلال 1990. لم يكن لدى لبنان أبدًا خطة وطنية تشمل البلد بأكمله، وعلى هذا المنوال، ركزت الحكومة المركزية إلى حد بعيد على إدارة النفايات في مدينة بيروت ومحافظة جبل لبنان التي تضم أكثر من 50% من السكان و 50 في المائة من نفاياتها (هيومن رايتس ووتش، 2018). كما ستكشف هذه الفقرة استعراض أزمة إدارة النفايات في بيروت للتداعيات المترتبة على الزعماء والسلع العامة غير القابلة للتخصيص وبالتالي عدم المساواة المتجذرة في المنطقة.

تاريخياً، لم تكن إدارة النفايات مستندة إلى أساس بيئي أو صحي ولكن يتم اتخاذ القرارات في اللحظة الأخيرة ومن أجل منع حالات الطوارئ. أحد الأمثلة على ذلك هو خطط الطوارئ التي لا حصر لها، والتي تم وضعها لأول مرة خلال 1997 لإدارة النفايات الصلبة في بيروت وجبل لبنان (باستثناء جبيل) والتي استمرت حتى 2016. ووفقًا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تعاقدت الحكومة اللبنانية مع مجموعة سكر

الهندسية (مجموعة أفيردا حالياً) لجمع ومعالجة ودفن النفايات الصلبة من منطقة تخدم حوالي 2 مليون شخص. تم تنفيذ الخطة جزئياً على الرغم من الخلافات التي أثّرت بشأن تكاليف النظام وفعالية منشآت فرز القمامة " (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، 2010: 170-172). بعد عقدين من تنفيذها لخطة الطوارئ الأولية، زادت النفايات من 2000 طن في اليوم الواحد خلال عام 1999 إلى 2850 طن في اليوم خلال عام 2013 من بينها أكثر من 2500 طن / يومياً يتم التخلص منها في مكب الناعمة-SWEEP (NET). وبالتالي ، تم تمديد سعة هذا المكب الذي استمر في التوسع حتى تم إغلاقه في 17 يوليو 2015 عندما تلقى السكان المحليون المساعدة من قبل النشطاء والمراسلين. (جها ، 2019). على هذا المنوال، فإن عدم القدرة على إدارة النفايات في لبنان هو نتيجة مباشرة لقرارات اللحظة الأخيرة التي اتخذتها القيادة من أجل تجنب أزمة مما خلق مساحات من الاستثناءات.

في صيف 2015 ، تم إغلاق مكب نفايات الناعمة في وقت تم فيه تأجيل الانتخابات البرلمانية بشكل غير قانوني مرتين ولم يتم شغل منصب الرئاسة بعد. بينما كانت الرائحة الكريهة وخطر المرض يلوحان في الأفق، أصبح من الواضح أن النظام لا يتحمل سوى القليل من المساءلة تجاه سكانه (تيتس، 2018) علاوة على ذلك، ما جعل الأزمة استثنائية هو حقيقة أن جميع أجزاء منطقة بيروت الكبرى قد تأثرت بأكوام القمامة بما في ذلك الطبقات المتوسطة والعليا (أتوود ، 2019). ومع ذلك، هذا لا يعني أن الأزمة والحشد الشعبي الذي أعقبها لم تكن أيضاً عملية إقصائية. كان التعرض للمخاطر التي تشكلها القمامة غير متكافئ؛ "تمت إزالة القمامة من بعض مناطق الطبقة العليا وإلقائها في مناطق الطبقة الدنيا" (نايف ، 2018). نتيجة لذلك ، كشفت أزمة النفايات عن مشاكل الإقصاء المتجذرة في بيروت.

ومع ذلك، في حين عكست الاحتجاجات في بيروت تضامناً مع سكان الناعمة ، إلا أنها لم تقلح في حماية مكبات كوستا برفا وبرج حمود من إعادة فتحهما على الرغم من إغلاقهما سابقاً بسبب الأزمة البيئية والنضال المحلي (أتوود ، 2019). في حالة برج حمود، حاصر النشطاء "جبل القمامة" الذي يعود إلى ثمانينيات القرن الماضي، واعتُبر إعادة فتحه بمثابة استهانة بالحراك الشعبي الداخلي وحقوق المواطنين (أتوود ، 2019). بالنسبة لبعض النشطاء ، كان الدعم السياسي وراء الناعمة وحركة "طلعت ريحتكم" أكثر من مجرد تطهير الهياكل السياسية كما انعكس في الانتخابات القادمة وضم بيروت مدينتي في الانتخابات التالية سعياً لتحدي السياسة الطائفية (Geha, 2019). لذلك، يتم الآن إعادة إنتاج نفس

الهيكل السياسية التي حددت حياة سكان الناعمة وتؤثر على السكان المتاخمين لمكبّي كوستا برفا وبرج حمود. على هذا النحو، فإن السلطة السيادية - الزعامة - تتغول على سلطة السكان في هذه المناطق. علاوة على ذلك، كسلع عامة غير قابلة للتخصيص، تم التفاوض على عقود مكبات النفايات من خلال الوساطة في عام 2016. تم تخصيص عقد مكب كوستا برفا لشقيق سعد الحريري بقيمة 288 مليون دولار (بي وسعد 2019).

ومع ذلك، فقد تم إغلاق مكب النفايات عدة مرات بسبب ضغوط الحملات الشعبية المحلية المحلية وأمن المطار حيث قد تشكل الطيور التي تتجمع حول مكبات القمامة خطراً على الطائرات (هيئة الإذاعة البريطانية، 2017). بالإضافة إلى ذلك، أتهمت الشركة بإضافة المياه إلى القمامة من أجل الحصول على مدفوعات أكبر، ومع ذلك حصلت الشركة على 161 مليون دولار إضافية لتحديث وتوسيع أعمال التشغيل (ي أند سعد 2019). وبالمثل، استحوذ رجل الأعمال داني خوري المقرب من الرئيس ميشال عون على عقد برج حمود مقابل 142 مليون دولار (المرجع نفسه). ومع ذلك، فقد أتهمت الشركة بإلقاء النفايات مباشرة في البحر نتيجة عدم وجود حواجز أمواج وهي الآلية التي تمنع النفايات من الذهاب مباشرة إلى البحر. ونتيجة لذلك، أفادت التقارير أن هبوب العواصف قد أدت إلى سقوط القمامة من برج حمود في البحر (حداد، 2009). نتيجة لذلك، اندلعت مظاهرات من قبل الصيادين والمنظمات البيئية خلال 2017 إلا أن الصيادين حصلوا على وعود بالتعويض (المرجع نفسه).

كان ثمة مشكلة أخرى في مكب برج حمود ألا وهي النفايات السامة حيث تم إلقاء النفايات السامة الإيطالية في عدة أماكن في لبنان خلال 1987، بما في ذلك هذا الموقع ولكن الكمية غير معروفة. ومع ذلك وبدون معاينة طبيعة الموقع، قامت الشركة بتسوية جبل القمامة المكون من 5 طوابق بالأرض مما قد يؤدي إلى دفع النفايات السامة إلى المحيط مما يشكل تهديداً للحياة المحيطية (أتوود، 2019؛ حداد، 2009). إن هذه العقود والشركات التي لا تخضع للمساءلة هي نتاج الهيكل السياسي الحالي الذي يتم تنفيذه من قبل الزعامه. علاوة على ذلك، فهي تسبب تلوثاً خطيراً وتهدد صحة السكان.

وفقاً لتحليل بليك أتوود، يعد مكبي كوستا برفا وبرج حمود كانا "ملوثين اجتماعياً بالفعل" نتيجة عقود من الحرب والإهمال من قبل الزعماء في بيروت الذين اعتبروا أن هذه المساحات أقل شأنًا (أتوود ، 2019). على هذا المنوال، أصبحت هذه المساحات الحضرية أماكن استثناء وإقصاء. على سبيل المثال، بدأ مكب برج حمود نتيجة للاستخدام غير الرسمي في بداية الحرب الأهلية. يقطن هذه المنطقة الأقلية الأرمنية التي هاجرت إلى لبنان بسبب تعرضهم للإبادة الجماعية خلال القرن العشرين بجانب مجتمع شيعي صغير كما استضافت المنطقة النازحين داخلياً خلال الحرب الأهلية. على الرغم من النشاط الأخير لإغلاق المكب، أفادت منظمة هيومن رايتس ووتش أن الموقع كان على وشك الوصول إلى الحد الأقصى في صيف 2019 ، لكن المكب استمر في التوسع (هيومن رايتس ووتش ، 2019). علاوة على ذلك ، لم يقدم النظام أي بديل لإدارة النفايات، والنظر في الاحتجاجات الأخيرة ضد خطط النظام البديلة المتعلقة بأزمة إدارة النفايات التي لا تزال عالقة دون حل.

الخاتمة

من خلال استعراض أزمة إدارة النفايات في منطقة بيروت الكبرى، تناقش هذه المقالة هياكل "السيادة المشتركة" أو الزعامة التي تبدو ظاهرة للعيان في استغلال واحتكار السلع العامة كوسيلة للحفاظ على السلطة. يتم شرح هذه الهياكل من خلال الحيز المكاني الذي يمارس فيه الإقصاء الطائفي؛ يُظهر أحدهما كيف استحوذ الزعماء على السيادة من خلال اتفاق الطائف والآخر يوضح كيف تحكم سياسة الإقصاء مكبات النفايات والمناطق المجاورة. كشفت هذه المقالة النقاب عن استغلال السلع العامة عبر وسيلتين من قبل الزعماء. أولاً من خلال استخدام الوساطة وتخصيص العقود كوسيلة للحفاظ على شبكة من العلاقات. ثانياً ، من خلال التمييز بين السلع المستبعدة وغير القابلة للاستبعاد ، كطريقة للحفاظ على العلاقات بين العميل والراعي.

علاوة على ذلك، خلقت الهياكل السياسية في منطقة بيروت الكبرى، وبدورها في لبنان مساحات من انعدام الأمن البيئي والإقصاء السياسي للسكان المتأخمين لمكبات النفايات. في الوقت الحالي، يستمر توسيع مكبات النفايات في منطقة بيروت الكبرى مما يخلق مساحات من الإقصاء على الرغم من الحملات الشعبية الداخلية، وبالتالي يواصل تشكيل خطر على حياة السكان والحياة في المحيط وسبل عيش الصيادين.



SEPAD

الخلاصة أن الهياكل السياسية المحيطة بإدارة النفايات في منطقة بيروت الكبرى تنتهك حقوق السكان المحليين والمساهمة في ظهور مظاهر غياب المساواة وانعدام الأمن البيئي.

المراجع

- Agamben, G. (2015). *Stasis: Civil war as a paradigm*. Edinburgh: Edinburgh University Press
- Agamben, G. (2005). *State of exception*. Chicago: University of Chicago Press
- Agamben, G. (1998). *Homo sacer: Sovereign power and bare Life*. Stanford: Stanford University Press.
- Arsan, A. (2018). *Lebanon: A country in fragments*. London: C. Hurst & Co.
- Atwood, B. (2019). A city by the sea: Uncovering Beirut's media waste. *Communication Culture & Critique*,(12) 53-71.
- Baumann, H. (2019). The causes, nature and effect of the current crisis of Lebanese capitalism. *Nationalism and Ethnic Politics*, (25)1, 61-77.
- BBC. (2017). Lebanon says rubbish dump birds may pose danger to planes. Retrieved from <https://www.bbc.com/news/world-middle-east-38589435>
- Cammet, M. (2015). Sectarianism and the ambiguities of welfare in Lebanon. *Current Anthropology* , (56) 11, S76-S87.
- Deets, S. (2018). Consociationalism, clientelism, and local politics in Beirut: Between civic and sectarian identities." *Nationalism and ethnic politics*, (24),2, 33-157.
- Eid-Sabbagh, K-P. (2015). A political economy of water in Lebanon: Water resource management, infrastructure production, and the international development complex. Phd diss., SOAS University of London.
- Fregonese, S. (2013). Beyond the 'weak state': Hybrid sovereignty in Beirut. *Environment and Planning D: Society and Space*, (30) 655-674.
- Geha, C. (2019). Politics of a garbage crisis: social networks, narratives, and frames of Lebanon's 2015 protests and their aftermath. *Social Movement Studies* (18) 1, 78-92.
- Haddad, S. (2009). Lebanon: From consociationalism to conciliation. *Nationalism and Ethnic Politics*, (15) 3-4, 398-416.
- Human Rights Watch (HRW). (2019). Lebanon: Beirut landfill near capacity.. <https://www.hrw.org/news/2019/06/25/lebanon-beirut-landfill-near-capacity> HRW. (2018). Lebanon: No action to enforce new waste law. Retrieved from <https://www.hrw.org/news/2018/10/18/lebanon-no-action-enforce-new-waste-law>

HRW. (2017). As if you're inhaling your own death": The health risk of burning waste in Lebanon, Retrieved from <https://www.hrw.org/report/2017/12/01/if-youre-inhaling-your-death/health-risksburning-waste-lebanon>

Mabon, S. (2019). The world as a garden: Nomos, sovereignty, and the (contested) ordering of life," *Review of International Studies*, (45) 5, 870-890.

Leenders, R. (2004). Nobody having too much to answer for: Laissez-faire, networks and postwar reconstruction in Lebanon. In Heydemann, S. (Ed.) *Networks of privilege in the Middle East: The politics of economic reform revisited*. New York: Palgrave Macmillan.

Naeff, J. (2018). *Precarious imaginaries of Beirut: a city's suspended now*. Cham: Palgrave Macmillan.

Nagle, J. (2019). The biopolitics of victim construction, elision and contestation in Northern Ireland and Lebanon," *Peacebuilding* 1-16.

Najeem, T. (2012). *Lebanon: the politics of a penetrated society*. Oxon, New York: Routledge.

الملاحظات الختامية

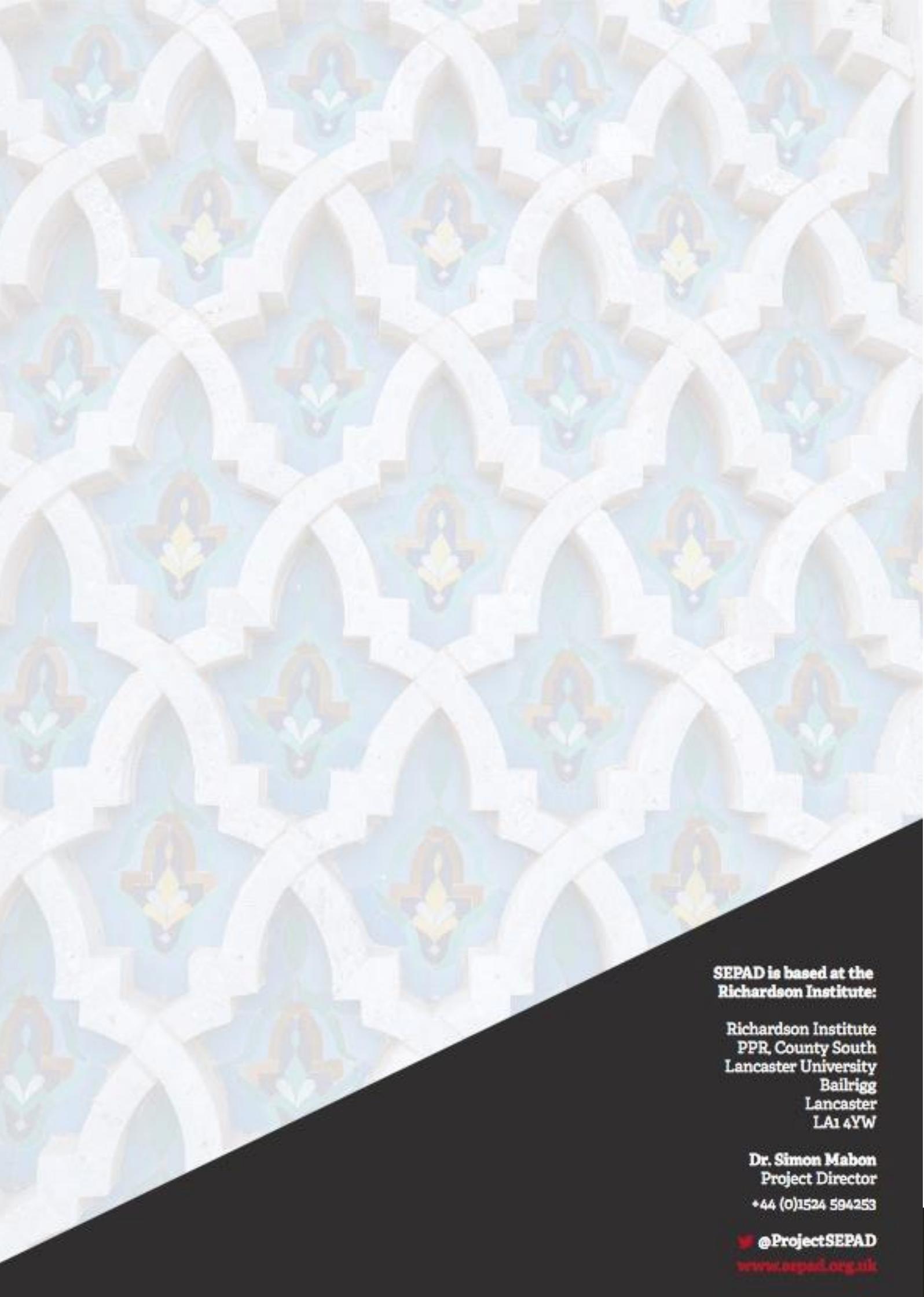
إن المدن عبارة عن مختبرات يتم فيها بناء الانقسامات الطائفية والتنازع عليها في توتر دائم. فرضية أن الهويات الطائفية هي نتيجة الكراهية القديمة - التعبيرات البدائية عن الانتماء الجماعي - قد تم رفضها منذ فترة طويلة. ومع ذلك، عندما يُقال إنه تم تأسيس الطائفية، نحتاج إلى النظر إلى البيئات الحضرية على أنها عنصر أساسي يتم من خلاله (إعادة) تخيل الممارسات الطائفية في الحياة وتشكيلها. إنها المدينة التي يتم فيها وضع استراتيجيات التخطيط الحضري عن عمد لإنتاج وترسيخ الانقسامات الطائفية طويلة المدى والتي تظهر بشكل خاص في الفصل السكني. تتجدد الطائفية بشكل يومي في المدينة من خلال توفير الخدمات الأساسية والبنية التحتية بشكل يضيء عليه النزعة الطائفية بما في ذلك الكهرباء والرعاية الطبية، ولكن يتم تعزيزها من خلال الممارسات الأمنية. تُستخدم مثل هذه العمليات لخلق ثقافة التبعية وربط المجتمعات بإحكام بالنخب. علاوة على ذلك، غالبًا ما تحتوي المدن على مساحات عامة رئيسية مثل مراكز المدن وهي مناطق مشحونة رمزياً تستحضر قوة الدولة وهيمنتها.

في حين أن المناطق الحضرية ترسخ نزعات الهويات والممارسات الطائفية فهي أيضاً المكان الذي يجري فيه تحدي تلك الممارسات البغيضة والاحتجاج ضدها. يمكن للجماعات التي تتجاوز الانقسامات الطائفية أن تجتمع مؤقتاً أو حتى لفترات طويلة من الزمن لإفراز أشكال بديلة من السياسة والعيش لا تتماشى مع الأنماط الطائفية البسيطة. إنهم يحتشدون في الشوارع للمطالبة بوضع حد للفساد وتدهور الخدمات العامة ومن أجل حقوق الإنسان للمرأة من بين آخرين مهمشين في الحياة السياسية. غالبًا ما تكون المساحات الرمزية في المدينة مثل الحدائق العامة والمساحات محورها للحركات غير الطائفية التي تلائم هذه المواقع وتعيد تصور معناها واستخدامها بشكل مبتكر كجزء من مطالبات الحق في المدينة. في سياق هذه الأنشطة، تتحدى هذه الجماعات غير الطائفية القواعد نفسها التي تحافظ على القوة والهيمنة الطائفية وتتخطى في جهود محو الطائفية.

عند التعرف على هذه القوى المحركة، تنشأ قضايا جديدة تتطلب مزيداً من الدراسة والتحليل كجزء من أجندة البحث المستقبلية. أولاً، كما تشير العديد من المقالات المختلفة في هذا التقرير، يرتبط بناء المدينة الطائفية بالأنماط المتعلقة بنزعة الليبرالية الجديدة للتخطيط الحضري والحوكمة وإعادة الإعمار. لقد غضت

النخب والأنظمة الطائفية بشكل متزايد الطرف عن ضمان توفير الخدمات والسلع العامة السوق، وكان لهذا الأمر في كثير من الأحيان عواقب وخيمة على المواطنين الذين تم حرمانهم من شبكة أمان إجتماعي. بمعنى ما، يجعل هذا الناس العاديين أكثر اعتمادًا على الفصائل الطائفية لانتزاع الحق في الحصول على الرعاية الاجتماعية والمساعدة الاجتماعية وبالتالي يحتمل أن يعزز سيطرة هذه الجماعات الطائفية على دوائرهم الانتخابية.

من ناحية أخرى، يؤدي إضعاف الدولة إلى إفراط في عدم المساواة وحشد قطاعات لا يستهان بها من الشعب للمطالبة بالتغيير. ثانيًا، يجب النظر في نتائج التعبيرات الشعبية للعمل غير الطائفي والاحتجاجات. سلطت المقالات في هذا التقرير الضوء على الأساليب المعقدة والمتعددة الأوجه التي تتحدى بها هذه الجماعات النظام الطائفي. لكن يظل السؤال الملح هنا: هل يؤدي هذا إلى أي تغيير أو تحول إيجابي؟ إذا كان الأمر كذلك، كيف يمكننا عزل وقياس التغييرات التي تم إجراؤها؟ في حين أن هذه الجماعات قد لا تُحدث دائمًا تغييرًا في السياسة، يجب أن نفكر في كيفية قيامها بإثارة التحول في المواقف بين الجمهور وكيفية تشكيلها طرقًا جديدة لتخيل مجتمع سياسي وتقويض سيطرة الطائفية على المجتمع.



**SEPAD is based at the
Richardson Institute:**

Richardson Institute
PPR, County South
Lancaster University
Bailrigg
Lancaster
LA1 4YW

Dr. Simon Mabon
Project Director

+44 (0)1524 594253

 **@ProjectSEPAD**

www.sepad.org.uk